جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦١٨)

التكافل وإدارة المخاطر الزراعية فى مصر

إعداد

د/ سمير عبد الحميد عريقات
خبير أول بمركز دراسات الاستثمار
وتخطيط وإدارة المشروعات

سبتمبر ٢٠٠٢

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

التكافل وإدارة المخاطر الزراعية في مصر

إعداد

د. سمير عبد الحميد عريقات

خبير أول بمركز دراسات الاستثمار

وتخطيط وإدارة المشروعات

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١
الفصل الاول : المخاطر والكوارث فى الزراعة .	٢
تمهيد :	٢
المخاطر فى الزراعة.	٢
المخاطر البشرية والشخصية .	٣
مخاطر الاصول.	٣
مخاطر الناتج والانتاجية .	٣
مخاطر الاسعار .	٣
المخاطر المؤسسية .	٤
المخاطر المالية .	٤
ادراك المزارع للخطر .	٤
الكوارث والمخاطر الزراعية تحت الظروف المصرية .	٤
السيول .	٤
الحرائق .	٦
انهيار الجسور .	٦
الزلازل .	٦
فقدان خصوبة التربة .	٦
الافات والحشرات والاوبئة .	٦
تقلبات الطقس .	٦
مواجهة الكوارث فى مصر " الوقاية والعلاج" .	٧
ادارة المخاطر الزراعية .	٧
استراتيجيات وادوات ادارة المخاطر الزراعية .	٧
التعاقدات المقدمة .	٨
عقود الشراء المستقبلية .	٨
التسعير المستقبلى للمدخلات .	٨
التنوع الانتاجى .	٨
توزيع المبيعات خلال العام .	٨
تأجير الاصول .	٨
المشاركة فى البرامج الحكومية .	٩
استراتيجيات اخرى لادارة المخاطر الزراعية .	٩
التأمين على المحاصيل الزراعية.	٩
اعادة التأمين .	١٠
انواع التأمين فى الزراعة .	١٢
تأمين الناتج .	١٢
تأمين الاسعار .	١٢
تأمين الدخل .	١٢
تأمين العائد .	١٢
اعتبارات هامة فى التأمين الزراعى .	١٣
اسباب عزوف الشركات الخاصة عن تقديم منتج التأمين الزراعى .	١٣
من اجل تأمين زراعى ناجح .	١٤
الفصل الثانى : تجارب بعض الدول فى التأمين الزراعى .	١٨
تجربة الولايات المتحدة الامريكية.	١٩
تجربة كندا .	٢٥
تجربة المكسيك .	٢٧
تجربة كوستاريكا .	٢٩
تجربة شيلى .	٣٠

الصفحة

تجربة اسبانيا . ٣٣
تجربة دول الاتحاد الاوروبى الاخرى. ٣٦
تجربة قبرص . ٣٩
تجربة باكستان . ٤٣
تجربة الهند . ٤٤
تجربة اليابان . ٤٦
تجربة الاردن . ٤٧
تجربة الجزائر . ٤٧
تجربة تونس . ٤٧
تجربة المغرب . ٤٨
الدروس المستفادة من التجارب الدولية فى التأمين الزراعى ٤٨
اولا : دور الحكومة فى التأمين الزراعى . ٤٨
ثانيا : المخاطر والانشطة المغطاة فى التأمين الزراعى . ٥٠
ثالثا : اجبارية واختيارية المشاركة فى التأمين الزراعى . ٥١
المشكلات التقليدية للتأمين الزراعى فى اطار التجارب الدولية . ٥٢
الفصل الثالث : نحو نظام مقترح للتأمين الزراعى فى مصر . ٥٤
تمهيد : ٥٥
اجبارية ام اختيارية النظام . ٥٥
الاسلوب الاختيارى. ٥٥
الاسلوب الاجبارى . ٥٦
الاسلوب شبه الاجبارى . ٥٦
التغطية . ٥٦
محاصيل ومناطق وتغطيات البداية . ٥٧
خصوصية النظام فى مصر . ٥٨
الملخص ٦٠
المراجع ٦٢

المقدمة

يتسم قطاع الزراعة بتعرضه بقوة للمخاطر التى تتعدد أسبابها، فالتغيرات المناخية تحتل موقعا متقدما في تأثيرها على الإنتاج الزراعى النباتي ، هذا بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر بدأت تتقدم لتحتل مكانه مؤثرة على القطاع وهى في تزايد مستمر، فالأخطار السعرية بسبب تحرير التجارة العالمية والأخطار الإنتاجية ذات العلاقة بمتطلبات الجودة سواء للمدخلات أو المنتجات المز رعية أو للزروع النباتية .

وتمثل المخاطر الزراعية بالإضافة إلى أهميتها للمزارع أهمية اكبر للمجتمع بأكمله حيث يؤدى السلوك العكسي للمزارعين نتيجة المخاطرة إلى تخصيص غير كفء للموارد الزراعية مما يؤدى إلى تخصيص أقل كفاءة للموارد الكلية وبالتالي خفض مستوى إنتاج ورفاهية المجتمع.

ويعتبر التأمين الزراعى أحد الوسائل الهامة لادارة المخاطر كنظام جماعى يقوم على تعويض المزارعين واصحاب المنشات الزراعية عن الخسارة المالية لتلف المحاصيل الذى يحدث نتيجة لحدوث الخطر الزراعى المؤمن ضده ، إلا أن أراء واتجاهات الخبراء والباحثين لازالت تختلف حول المفاهيم والقواعد الأساسية لاقامة نظام تأمينى ناجح من حيث البناء التنظيمى ووسائل مواجهة المخاطر ، ودور الحكومة فى مجال التأمين الزراعى ، ونوعية المزارع المؤمن عليه والطرق الخاصة بتحديد الأقساط والتعويضات بدقة ، وغير ذلك من الجوانب .

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أنواع المخاطر فى الزراعة وبصفة خاصة الكوارث والمخاطر الزراعية تحت الظروف المصرية ، ثم التعرف على أهم إستراتيجيات إدارة المخاطر الزراعية ، وأنواع التأمين على المحاصيل وعرض لعدد من التجارب الدولية فى مجال التأمين الزراعى وصولا لاستخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب سواء تلك المتعلقة بدور الحكومة أو تلك المتعلقة بالمخاطر والأنشطة المغطاة و إجبارية أم اختيارية النظام ، والتعرف على المشكلات التقليدية التى تواجه نظام التأمين بهدف **المساهمة فى وضع أسس نظام مقترح للتأمين الزراعي فى مصر ،مع التأكيد على خصوصية هذا النظام تحت الظروف المصرية** .

ولتحقيق أهداف الدراسة جاءت فى ثلاث فصول تناول **الفصل الأول** المخاطر والكوارث فى الزراعة ومنها الكوارث والمخاطر الزراعية تحت الظروف المصرية، وطرق مواجهتها فى مصر " الوقاية والعلاج "، كما تناول الفصل استراتيجيات وأدوات إدارة المخاطر الزراعية ، والتأمين كأحد أدوات إدارة تلك المخاطر وأنواعه ومتطلبات وجوده وتناول **الفصل الثانى** تجارب بعض الدول فى التأمين الزراعى منها ٤ تجارب فى أمريكا الشمالية والجنوبية وتجارب دول الاتحاد الأوروبي ، و٣ تجارب آسيوية ، و٤ تجارب عربية وتضمن **الفصل الثالث** والذى جاء بعنوان " نحو نظام مقترح للتأمين الزراعى فى مصر" الخطوط العريضة لنظام مقترح للتأمين " التكافل " الزراعى فى مصر ، والتعرف على وجهات النظر المختلفة ذات العلاقة والتأكيد على خصوصية النظام فى مصر وتنتهى الدراسة بملخص وقائمة المراجع العربية والأجنبية .

الفصل الأول

المخـــاطروالكوارث فى الزراعة

تمهيـــد

عـــندما تـــتم عملية اتخاذ القرار في بيئة تتسم بعدم توافر البيانات والمعلومات الدقيقة عن المستقبل " **اللايقين Uncertainty** " ، ويصاحب هذا بالطبع وجود المخاطرة التى يمكن تعريفها بأنها (عدم اليقين من الناتج) الذى قد يؤدى إلى إحداث خسائر تؤثر سلبا على رفاهية الأفراد.

والمخاطـرة Risk هـــى القدرة على التعرض للأذى أو الخسارة ويتفاوت مقدار الخسارة المحتملة فقد تكون منخفضـــة أو عالـــية وفي كل الحالات يجب تجنب الأثر السلبى على الناتج وهو أمر يرتبط بدرجة كبيره بكفاءة إدارة المخاطر التي تتوقف بدورها على قدرات الشخص/المجموعة القائمة على إدارة المشروع .

اما **الكارثة Catastrophe** فتعرف بأنها حادثة ينجم عنها خسائر كبيرة في الارواح و/او الممتلكات والبيئة، وهى قد تكون طبيعية أو من فعل الانسان بإرادته أو رغمـــا عنه وتنقسم الكوارث إلى:[1]

- **كـــوارث طبيعـــية** : وهـــى بيولوجية تسببها عوامل مثل الآفـــات الزراعية والحشرات وتعرية التربة والطفرات البيولوجـــية والأوبـــئة وانقـــراض أنواع من الحيوانات والنباتات **أو مناخية وجيولوجية** تسببها عوامل مثل الزلازل والســـيول والأعاصـــير والصقيع وموجات البرد أو الحر الشديدة والجفاف والحرائق والتصحر أو **كونية**، ويسببها سقوط الشهب والنيازك والاشعاع الكونى.

- **كوارث من صنع الإنسان**: وقد تكون بإرادته كالحروب والارهاب والشغب والتخريب وغيرها، أو دون ارادته مثل تلـــوث الهـــواء والتربة وانهيار المنشآت والمبانى وحوادث المرور والنقل، نقل المواد الخطره، والتلوث البترولى وغيرها.

المخاطر في الزراعة :

يتســـم قطـــاع الزراعة بتعرضه بقوه للمخاطر التى تتعدد أسبابها، فالتغيرات المناخية تحتل موقعا متقدما في تأثـــيرها علـــى الإنـــتاج الزراعى النباتي وتتعدد أسبابها فمنها موجات الحر والجفاف والصقيع وموجات البرد والرياح وغـــيرها. هـــذا بالإضـــافة إلى أنواع أخرى من المخاطر بدأت تتقدم لتحتل مكانه مؤثرة على القطاع وهى في تزايد مســـتمر، فالأخطار السعرية بسبب تحرير التجارة العالمية والأخطار الإنتاجية ذات العلاقة بمتطلبات الجودة واستخدام مدخلات طبية أو كيماوية للحيوانات المزرعية أو للزروع النباتية ، وتختلف المخاطر الزراعية فى قوتها فمنها مخاطر اكثر قوة من مخاطر أخرى مما يتطلب إعطاء اهتمام اكبر لقرار الاختيار بين البدائل المتاحة حيث تكون الفروق كبيرة بيـــن النواتج في الأخطار الأكثر حدة وقوة ، والمخاطر عنصر لا يمكن تجنبه ولكن يمكن إدارته وتنظيمه ضمن أعمال إدارة الإنتاج والتسويق الزراعى فالإنتاج الزراعى يمكن ان يختلف بدرجة كبيرة بين سنة وأخرى نتيجة الظروف غير المـــتوقعة فـــى المـــناخ أو الأمراض والآفات و/ أو أحوال السوق التى تؤدى إلى تذبذب وتغير كبير فى أسعار السلع

---

[1] مجلس الشورى ، تقرير حول خطة مواجهة الكوارث الطبيعية التى من صنع الإنسان ، دور الانعقاد العادى الثالث، أكتوبر ١٩٩٢.

وبالتالـــي دخـــول المزارعيـــن ، الأمـــر الذى ينعكس على قدرة المزارعين على دفع التزماتهم المالية وبصفة خاصة الائتمانية .

وتمـــثل المخاطـــر الزراعـــية بالإضافة إلى أهميتها للمزارع أهمية اكبر للمجتمع بأكمله حيث يؤدى السلوك العكســـى للمزارعيـــن نتيجة المخاطرة إلى تخصيص غير كفء للموارد الزراعية يؤدى إلى تخصيص أقل كفاءة إلى الموارد الكلية وبالتالى خفض مستوى إنتاج ورفاهية المجتمع.

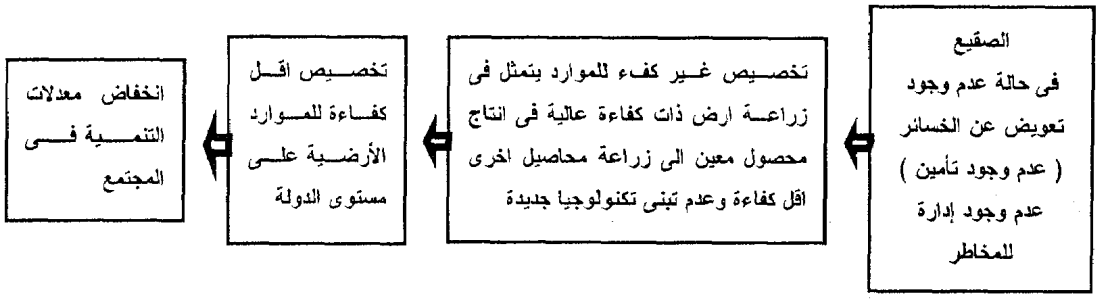

شكل (١) تأثير احد المخاطر (الصقيع) على معدلات التنمية فى المجتمع

و تتعدد أنواع وأسباب المخاطر في الزراعة ويمكن تصنيفها إلى:

١- **المخاطـــر البشرية والشخصية:** **Human / Personal Risk** وهي مخاطر تتعلق بموت أو مرض أو إصابة مدير المزرعة أو عماله وهي مخاطر شائعة ليس في الزراعة فقط وهى مخاطر يتم تغطيتها بواسطة القطاع المعنى أو نظم الأمان الاجتماعي العام، بالإضافة إلى التغطيات الإضافية التى يتيحها سوق التأمين (التأمين على الحياة) .

٢- **مخاطـــر الأصـــول :** **Assets Risk** وهى مخاطر تتعلق بالسرقات أو الحرائق وغيرها من الخسائر أو الأضرار الـــتى قـــد تصـــيب المعدات، المبانى، الأصول المز رعية الأخرى، وهى مخاطر عادة ما يتم تغطيتها بواسطة التأمين المتاح في سوق التأمين أو ما قد يقدم من معونات ومساعدات في حالة الكوارث العامة.

٣- **مخاطـــر الناتج أو الإنتاجية:** **Production / Yield Risk** وهى غالبا ما تتعلق بالمناخ " زيادة أو عدم كفايـــة الأمطار، الصقيع، الحرارة الشديدة .الخ " بالإضافة إلى مخاطر الإصابة بالآفات النباتية والأمراض الحيوانية. وهـــى مخاطـــر يمكن قياسها بالتغير في الناتج الذى يختلف من محصول إلى محصول ومن إقليم إلى إقليم آخر وفقا للمـــناخ، نـــوع الـــتربة ، طرق الإنتاج وهى مخاطر يمكن قياسها على مستوى المزرعة – الإقليم – الدولة. علما بأن مخاطـــر الإنـــتاج الحيوانـــي تنشأ عادة من الأمراض و /أو الفشل في عمليات الإكثار الميكانيكى، التغير في الوزن المكتسب.

٤- **مخاطـــر الأســـعار:** **Price Risk** وهى مخاطر تنتج عن الانخفاض في أسعار المنتجات و/ أو ارتفاع أسعار المدخـــلات بعد اتخاذ قرار الإنتاج. ومخاطر الأسعار لا تتبع في العادة اتجاهات واضحة وتقاس عاده بأسعار عشوائية وترتبط الأسعار ارتباطا قويا في مختلف الأقاليم بحالة الإنتاج.

٥- **المخاطر المؤسسية: Institutional Risk** وتشمل مخاطر ترتبط عادة بتغيرات في السياسات الزراعية أو غير الزراعـية التى تؤثر على قرارات الإنتاج و/ أو التسويق وبالتالى تؤثر على الناتج المادى للمزرعة وتتضمن المخاطر المؤسسية أيضا مخاطـر التعاقد.

٦- **المخاطـر المالية: Financial Risk** ويشمل هذا النوع من المخاطر، زيادة التكاليف الاستثمارية وعدم كفاية السيولة وفقدان العدالة وتتداخل المخاطر المالية عاده مع الخطر المؤسسي مثل التغير في دعم الأسعار فيؤدى ذلك إلى ارتفـاع أسـعار المدخلات التى يمكن ان تؤدى بدورها إلى استخدام مدخلات محظورة أو اقل جودة وبالتالى انخفاض كمى ونوعى فى المنتجات وانخفاض أسعارها وانخفاض فى دخل المزارع وأسرته .

ادراك المزارعين للخطر " الأخطار كما يراها المزارعون " :

يخـتلف مـدى إدراك المزارعين للتعرض للمخاطر من مزارع لآخر كما يختلف أيضا أسلوب التعامل مع المخاطر من مزارع لآخر اعتمادا على التجربة الشخصية، ودرجة كراهية المزارع للخطر. فعلى سبيل المثال في مسح عـن مدى إدراك المزارع للخطر في قطاع الأنتاج الحيوانى في الدنمارك ١٩٩٧ جاءت المخاطر السعرية في المرتبة الأولى ثم المخاطر الشخصية والمؤسسية بينما جاءت المخاطر المالية أقل درجات المخاطر من حيث إدراكها.

أما في الولايات المتحدة عام ١٩٩٦ اظهر المسح إن إدراك المخاطر يختلف حسب نوع الأنتاج فمنتجى القمح والـذره وفول الصويا كان ادراكهم للمخاطر يتجه بالدرجة الأولى إلى المخاطر الأنتاجية (الناتج) والمخاطر السعرية. بينما مزارعى الأنتاج الحيوانى كانت المخاطر المؤسسية تأتى على قمة إدراكهم للمخاطر.ويجدر الإشارة إلى أن تقدير إمكانـية نجـاح اداة من أدوات إدارة المخاطر " وثيقة تأمين " لا يتوقف على مدى إدراك الخطر بشكل تلقائى حيث قد تنجح الاداة لادارة خطر منخفض الإدراك.

الكوارث والمخاطر الزراعية المحتملة تحت الظروف المصرية:

تحـدث فـي مصر العديد من الكوارث التى عاده ما تتمثل مظاهرها في :السـيول* – نقص مياه الرى – الزلازل – فقدان خصوبة التربة– التصحر – زيادة الملوحة – الرياح – تجفيف البحيرات – الآفات والأمراض الزراعية.

١- **السيول:** تعددت المخاطر الناتجة عن السيول في محافظات قنا وأسوان والفيوم والوادى الجديد وسيناء فعلى سبيل المثال وخلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٤ حدثت السيول التالية.

- **نوفمبر ١٩٩٤** :شهدت محافظات أسيوط وسوهاج وقنا ومدينة الأقصر (٣١٠ قرية) اعنف موجه أمطار شهدتها الـبلاد خـلال القـرن الماضى. فتهدمت منازل وحدثت خسائر في الماشية والدواب والمناحل والآلات الزراعية والمدارس وشبكات الطرق والكهرباء والمياه ودور العبادة.
- **يناير ١٩٩١:** تسببت السيول في وادي أم الرحم بالصحراء الغربية في إغراق بعض الصوبات الزراعية.
- **ديسـمبر ١٩٨٠:** أدت السـيول فـي وادى العريش إلى تخريب مزارع النخيل والزيتون المقامة على دلتا وادى العـريش أيضـا تعرضـت مديـنة ادفو شمال أسوان إلى سيول مفاجئة أدت إلى إغراق مساحات من الأراضى الزراعية.
- **فبراير ١٩٧٥ :** أدت السيول إلى إغراق حوالى ٥٠٠ فدان في بنى سويف

---

* شروق التنمية الريفية ، إبراهيم محروم ومطابع دار التعاون للطبع والنشر ، ص ١٦٢.

شكل (٢) انتقال صدمة الجفاف الى مختلف جوانب الاقتصاد[1]

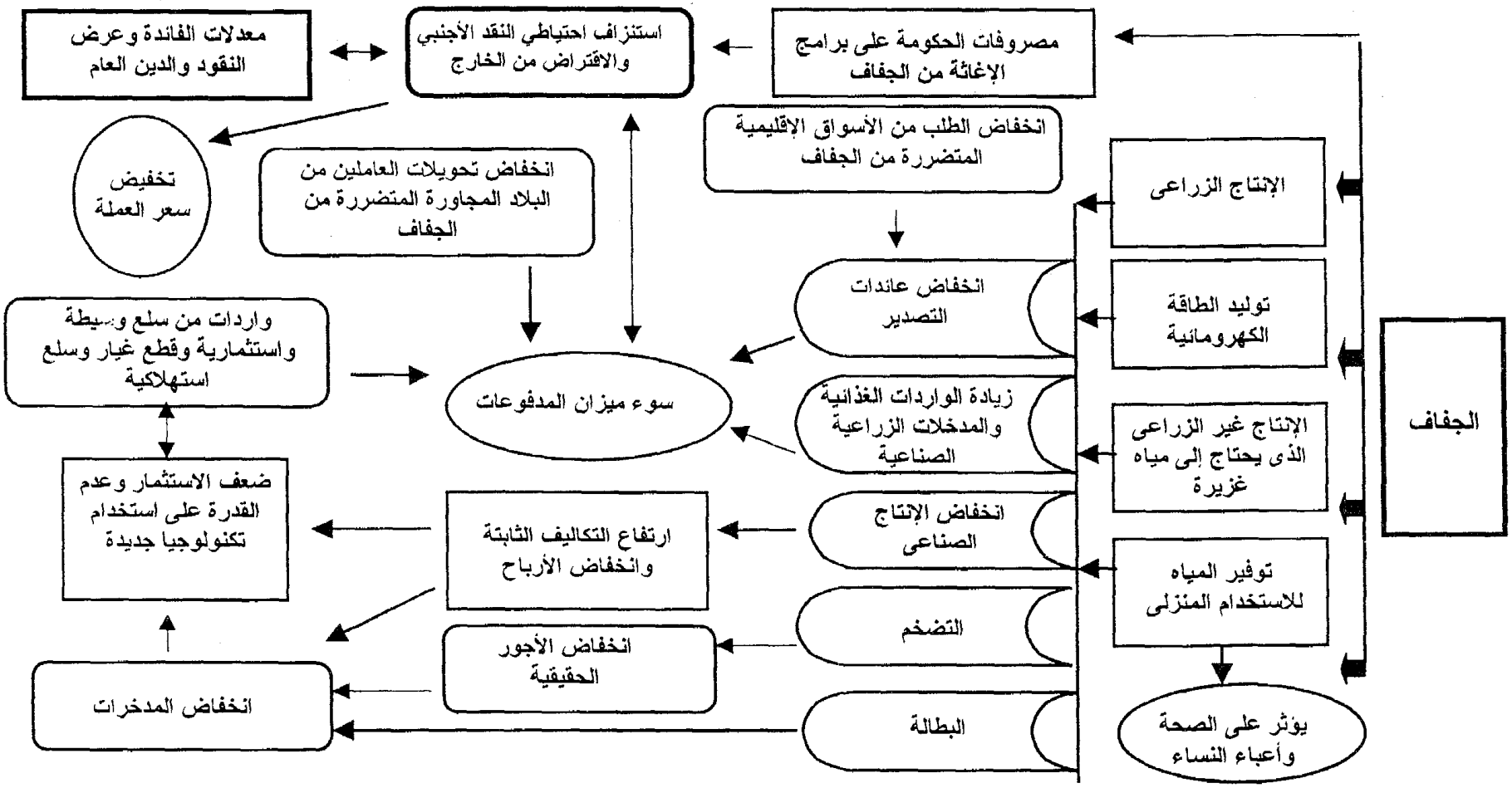

المصدر: الامم المتحدة ، لجنة الامن الغذائى العالمى ، الدورة التاسعة والعشرون ، روما ٢٠٠٣ .

٢- **الحـرائق**[**] : كثيرا ما أتت الحرائق على قرى بأكملها في الوجهين البحرى والقبلى ففي ١٩٨١ أتت الحرائق على قرية المطاوعة بالشرقية.

٣- **انهـيار الجسـور**: انهيار الجسور خطر محتمل حدث في مصر عندما انهار جسر عموم البحيرة في ديسمبر ١٩٩١ وانهيار الجسور في النوبارية (زاوية عبد القادر) وادكو مما أدى إلى تلف في الأراضى الزراعية والممتلكات.

٤- **الزلازل** : يكمن خطرها في انهيار الجسور وتفجر العيون المائية كما حدث في محافظتى الفيوم والجيزة وأدت إلى اغراق مساحات من الأراضي الزراعية مع زلزال أكتوبر ١٩٩٢.

٥- **فقـدان خصـوبة التربة** : يأتى فقدان خصوبة التربة من التصحر وزيادة ملوحة التربة والتصحر هو تحول الأراضى المنتجة في المزارع أو المراعى إلى الجدب أي ما يعرف بالتحول إلى حالة تشبه الصحراء وتتعرض الأراضي المتاخمة للصحراء والأراضي المستصلحة حديثا في مصر إلى مناطق صحراوية (غرب الدلـتا – شمال سيناء – الواحـات). أيضا تؤدى المياه الجوفية بارتفاع منسوبها إلى زيادة ملوحة الأراضي الزراعية وبالتالى تدهور الإنتاجية الزراعية.

٦- **الآفـات والحشـرات والأوبئة** : تعتبر من أوضح المخاطر التى تؤثر على الإنتاج الزراعى حيث تقدر خسـائرها سـنويا بنحو ٣٥% من إنتاج المحاصيل الزراعية في الحقول والمخازن بسبب العديد من الآفات والحشـرات. أيضا تتعرض الحيوانات المزرعية إلى الإصابة بعدد كبير من الأمراض الناتجة عن الجراثيم والطفيليات والحشرات ويقدر حجم الإنفاق السنوى عليها في مصر نحو ٦٥٠ مليون جنيه.

٧- **تقلـبات الطقـس** : تؤثر تقلبات الطقس على المحاصيل الزراعية ومكمن الخطر في هذه التقلبات هو صـعوبة التنـبؤ بهـا لفترات بعيدة وتتمثل أهم الأخطار التى تتعرض لها المحاصيل الزراعية نتيجة تقلبات الطقس فى : **الصقيع**، وبصفة خاصة على النباتات العصيرية " الطماطم – القصب – الفول – البطاطس " بالإضـافة إلى ثمار الحلويات. **اللفحه الشمسية** : حيث تؤدى درجة الحرارة المرتفعة فوق الدرجة العظمى الـتى يمكـن أن يتحملها النبات إلى احتراق حواف الأوراق أو تلونها باللون البنى وقد يحترق النبات بأكمله (أشـجار الحلويـات والفاصـوليا والبطاطس) أيضا **زيادة الرطوبة الأرضية** : سواء بزيادة كميات المياه أو تقـارب فترات الرى أو ارتفاع الماء الأرضى أو زيادة كمية الأمطار الساقطة على النباتات يؤدى إلى تعفن الجذور وتساقط الأوراق " القطن " **نقص الرطوبة الأرضية** : نتيجة نقص مياه الرى أو تباعد فترات الرى أو نقـص كمـية الأمطار الساقطة وارتفاع درجة حرارة الجو يؤدى إلى اصفرار الأوراق وتجعدها. أيضا **نقـص العناصـر الغذائية**: سواء كانت غير موجودة أصلا في التربة أو موجودة بصوره لا يستطيع النبات الاسـتفادة منها. والعكس أيضا **زيـادة العناصر الغذائية** تؤدى إلى اختلال التوازن الفسيولوجى بين العناصر ممـا يـؤدى إلـى تهيـيش النـباتات وزيادة تفرعها وأصابتها بالفطريات والبكتريا،**أيضا التسمم بالمبيدات والمركبات الكيماوية وتلوث البيئة** نتيجة القرب من المصانع وسوء تخزين الثمار والخضر والأجزاء النباتية.

[**] اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا – تقرير عن السيول في مصر خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٩١.

مواجهـــة الكوارث في مصر (الوقاية والعلاج) :

تـــتخذ مصـــرعدة إجـــراءات وقائية بهدف الوقاية من الكوارث والمخاطر الطبيعية مثل ما تقوم به وزارة المـــوارد المائية بتطهير مجرات السيول وصيانتها وإنشاء مجرات جديده وانشاء المصارف المكشوفة وشـــبكة الطـــرق القاطعـــة لمجـــرات السيول وغيرها. ويعتبر بناء السد العالى أهم وسائل حماية مصر من الفيضـــانات وتلـــف الأراضـــى الزراعية وتجنب الجفاف، وتعمل عدة أجهزة لمواجهة التصحر عن طريق مشـــروعات تنمية الصحراء والتوسع في زراعة النباتات التى تتحمل ظروف الجفاف. وتمتد جهود الدولة في مجـــال الوقاية من الكوارث إلى أعمال وخطط مواجهة الحرائق ونحر الشواطئ وتجفيف البحيرات والحد من تلوث المجارى المائية ومعالجة مياه الصرف الصحى و أعمال مكافحة الجراد والحشرات والآفات بأنواعها، وفي هذه المجالات تتعدد جهود عديد من الأجهزة المختصة كل في مجاله.

وفي مجال علاج آثار الكوارث تنحصر الوسائل فى صرف الاعانات للمتضررين بأشكالها النقدى أو العينى والغاء أو تأجيل أو جدولة المديونيات.

إدارة المخاطر الزراعية :

يقصـــد بـــإدارة المخاطر الزراعية **Agricultural Risk Management** الاستخدام – القائم على المعلومـــات – الكـــفء لجمـــيع أنشطة المخاطر الزراعية بما فيها (التنبؤ – الاختيار – تأمين المحاصيل – العقـــود الـــنقدية المســـتقبلية – تقلـــيل القـــروض – تنوع الإنتاج – تقليل المخاطر على موارد المزرعة – استراتيجيات المخاطر الأخرى التى يستخدمها المنتجين الزراعيين) وتشمل تلك الأخطار التى تحيق بمراحل الإنـــتاج والتسويق والتمويل والموارد البشرية والعمليات المز رعية المختلفة ويجدر عند الحديث عن إدارة المخاطر الزراعية التأكيد على :

- أن الهـــدف من سياسات إدارة المخاطر ليس هو دعم الدخل ولكن المساعدة على تقليل تقلبات الدخل ومكوناته .
- إن السياسات المتخصصة لادارة المخاطر لا يمكنها أن تحل محل سياسات دعم الدخل الزراعى .
- فـــى حالـــة تخفـــيض دعـــم الأسعار لابد من وجود حاجة لأدوات جديدة لمساعدة المزارعين حتى يستطيعوا توفيق أوضاعهم مع تزايد تذبذب الأسعار .
- تطوير الأسواق المستقبلية يمكن ان يحدث من خلال تدريب وتعليم تحت مظلة التنمية الريفية .

استراتيجيات وأدوات إدارة المخاطر الزراعية:

يمكـــن تمييز نوعين من استراتيجيات إدارة المخاطر: **النوع الأول يتمثل فى** مشاركة المخاطرة مع الأخريـــن مثل : عقود التسويق، عقود الأنتاج التكامل الرأسى، الوقاية في الأسواق المستقبلية، الأشتراك في صـــناديق التأميـــن المتـــبادل. **والنوع الثانى** يتمثل فى استراتيجيات خاصة بمعايير المزرعة وترتبط بإدارة المـــزرعة، وتتضمن اختيار منتجات (اقل) تعرضا للخطر مثل المنتجات التى تتمتع بالتدخل الحكومى أيضا اختـــيار منـــتجات ذات دوره إنتاجية قصيرة، أيضا التنوع الأنتاجى والاحتفاظ بسيولة كافية. وبالاضافة الى

هذين النوعين يوجد استراتيجيـــات أخـــرى مثل التنوع (زيادة مساهمة المصادر غير الزراعية في الدخل) و الاعتماد على المعونات الحكومية. وهى عادة ما تمنح في حالة الكوارث الجماعية.

وبصفة عامة تتمثل ادوات ادارة المخاطر الزراعية فى :

١- **التعاقـــدات المقدمة (للمستقبل)** : هى اتفاقية بين المنتج ومتعاقد على الأنتاج المستقبلى على منتج معين وغالبا ما توقع قبل الحصاد وقد تحدد بنود العقد الكمية والنوعية وموعد التسليم وعادة ما يحتفظ المتعاقد فـــي عقـــود الأنتاج بملكية المنتج بينما يتولى المزارع (المنتج) الإدارة وتقديم الأصول المزرعية مقابل رســـوم معيـــنه. أما في عقود التسويق لا تنتقل الملكية للمتعاقد حتى إنتقال المنتج لنقطة البيع. والعقود المســـتقبلية عاده تفيد المزارعين حيث توفر لهم السوق والسعر وقدرة اكبر على الحصول على مدخلات الأنتاج وبالتالى تقل المخاطر ويمكن للمزارعين ضمان دخل اكثر ثباتا.

٢- **عقـــود الشـــراء المســـتقبلية (العقود الوقائية)** **Hedging Contracts** تعمل على ضمان سعر مســـتقبلى أو هـــامش ربـــح مســـتقبلى وتسمح للمزارعين بتقليل الأخطار السعرية دون الحاجة لتعديل المنـــتجات ويمكـــن لهذه العقود أن تتم في أسواق الحبوب " الذره – القمح – الشعير– الذرة السكرية – فول الصويا " ، المنتجات الحيوانية (الأغنام – الدجاج – البيض – الصوف، منتجات أخرى " القطن – الســـكر – العصير " ، وللوقاية من الأسواق المستقبلية يقوم المزارع ببيع العقد أولا لتحديد سعر مسبق للسلعة، وعندما تصبح السلعة جاهزة للتسليم في السوق النقدى يمكن للمزارع أن يلغى هذا العقد الوقائى أو يقوم بتسليم كمية معينه من السلعة لينفذ العقد الأصلى.

٣- **التسعير المستقبلى للمدخـــلات** : يضمن هذا النوع من الإجراءات استمرارية الامداد بالمدخلات بالسعر المحـــدد مسبقا، وفي نفس الوقت عدم تحمل المزارع بنفقات التخزين. وهذا الاجراء (التسعير المستقبلى للمدخـــلات) يفـــيد الموردين في تأكيد حصولهم على دخل معين. ولكن قد يمنع ذلك المزارع من تحقيق الاستفادة المحتمله في حالة انخفاض أسعار المدخلات.

٤- **التنـــوع الأنتـــاجى Enterpris Diversification**: نظرا لخصائص المنتجات المزرعية من عدم الـــتأكد سواء للناتج أو الأسعار فإن لجوء المزارع إلى تنويع الإنتاج يؤدى إلى توزيع المخاطر الأنتاجية عـــبر عدد من الأسواق بدلا من تركزها في سوق واحد. وتؤدى خبرة التنوع لدى المزارع إلى اختيار عـــدد أقـــل مـــن المحاصيل غالبا ما تتشابه في متطلبات زراعتها ومدخلاتها . وقد بينت الدراسات أن المـــزارع تميل إلى التنوع الأنتاجى كلما زادت الثروة لدى صاحب المزرعة وكلما حققت درجات عالية من المبيعات.

٥- **توزيع المبيعـــات خلال العام** : تتطلب هذه الاستراتيجية توافر إمكانيات تخزينية يستطيع بها المزارع أن يجتاز فترة انخفاض الأسعار نتيجة زيادة العرض عند الحصاد.

٦- **تأجيـــر الأصـــول** :قيام المزارع بتأجير بعض الأصول (آلات ومعدات – حيوانات – أرض) يحرره من عبء ضرورة توفير مبلغ رأسمالى كبير في وقت قصير، وفي نفس الوقت يتيح لملاك الأصول تحقيق عـــائد علـــى مـــا يملكونه، وفي هذه الحالة هناك خيار آخر وهو الإيجار بالمشاركة الذى يسمح للملاك

والمنتجيـن المشـاركة في المخاطر والعائد المحتمل بما يتيح درجة أعلى لكلاهما من المرونة والكفاءة وخفض التكاليف.

٧- **المشـاركة فـي البرامج الحكومية:** تقوم بعض الحكومات بتصميم برامج تهدف إلى تثبيت أسعار السلع وضـمان حصـول المزارعين على دخول اكثر ثباتا، ومنها التزام المزارعين بزراعة سلع معينه أو قد تتمـثل تلـك الـبرامج في تمويل الأبحاث العامة ودراسات التوسع الزراعى والتأمين العام. وقد بينت الدراسات أن المزارعين الذين يشاركون في البرامج الحكومية للتأمين لا يظهروا أى رغبة في استخدام اسـتراتيجيات أخـرى لتقليل المخاطر مثل الاشتراك في التأمين الخاص أو التنوع الأنتاجى، أو العقود المسبقة أو غيرها.

٨- **استراتيجيـات أخرى لإدارة المخاطر الزراعية:** هناك استراتيجيات اخرى مثل الاحتفاظ بأموال سائله أو خطوط مفتوحة للاقتراض، أيضا شراء وثائق التأمين واستخدام الأراضى في اغراض اخرى (الاراضى غير المستغلة) مثل تحويلها إلى منتجعات ريفية أو حدائق حيوان أو مزارع خيول أو انشطة أخرى.

التأمين على المحاصيل الزراعية :

يعرف التأمين بأنه وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التى تحل به نتيجة وقوع خطر معين بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من المؤمن لهم ممن يكونوا جميعا معرضين لنفس الخطر ، وذلـك بمقتضى اتفاق سابق ، والتأمين على المحاصيل الزراعية نظام جماعى يقوم على تعويض المزارعين واصحاب المنشات الزراعية عن الخسارة المالية لتلف المحاصيل الذى يحدث نتيجة لحدوث الخطر الزراعى المؤمن ضده .

وتختلف آراء واتجاهات الخبراء والباحثين حول المفاهيم والقواعد الأساسية لاقامة نظام تأمينى ناجح مـن حيـث البناء التنظيمى ووسائل مواجهة المخاطر ، ودور الحكومة فى مجال التأمين الزراعى ، ونوعية المزارع المؤمن عليه والطرق الخاصة بتحديد الأقساط والتعويضات بدقة ، وغير ذلك من الجوانب .

ويـرى الخـبراء أن التأمين الزراعى لن يحل مشكلة المخاطر الزراعية حلا جذريا ، ولكنه يعتبر افضـل الوسـائل كأسلوب لحماية دخل المزارعين ، إذا روعي فيه تطبيق الأسس المالية والفنية والادخارية السليمة .

وحتى تصبح المخاطر قابلة للتأمين هناك ثلاث مطالب أساسية لابد من توافرها :

الأول : هو تنظيم التأثير العكس للمعلومات غير الموحدة .
الثاني : التغلب على التعقيدات التى ترتبط بالمخاطر النظامية.
الثالث : التغلب على التعقيدات التى ترتبط بالمخاطر المنطقية .

ففـيما يتعلق **بالمعلومات الموحدة** فيجب أن يكون لدى كل من طالب التأمين وشركات التأمين نفس المعلومات الخاصة باحتمالات توزيع الأخطار وهو على سبيل المثال (احتمال الحصول على ناتج محصولى ضعيف) ، فالمعلومات غير الموحدة "بمعنى أن مشترى التأمين وبائع التأمين – شركات التأمين– قد لا يكون لديهـم نفـس المعلومـات الخاصة باحتمالات الخسائر التى تحدث " تشكل مشكلة أساسية تتمثل فى **الاختيار**

العكس Adverse selection ، ويحدث ذلك عندما يشترى المعرضون للخطر وثائق تأمين أكثر من الآخرين الأقل تعرضا للخطر دون أن يقابل ذلك علم من شركات التأمين. ولتجنب ذلك تلجأ شركات التأمين إلى التأكد وعدم إغفال أي عنصر يؤدى إلى زيادة المخاطر بدرجة اكبر من العادية، وبناءا على ذلك يتم تحديد قيمة مقدمة التأمين وفقا لدرجة المخاطرة . إلا أنه في الغالب لا يحدث ذلك.

أما **المخاطر النظامية** ، فهى مخاطر يعانى منها عدد كبير من المؤمن عليهم في نفس الوقت وبالتالي تتعدد طلبات التعويض وبالتالى لا تكفى المقدمات التأمينية من هؤلاء لتغطية المطالبات، مما قد يهدد شركات التأمين نتيجة عدم مقدرتها على الدفع **وتعتبر المخاطر السعرية** مثال على المخاطر النظامية. وعادة ما تلجأ شركات التأمين إلى استخدام أدوات لمواجهة ذلك مثل إعادة التأمين ، الانتشار الجغرافي وغيرها.

أما **المخاطر المنطقية** فهى تشير إلى تغير سلوك المؤمن عليه بعد شراء وثيقة التأمين مما يؤدى إلى زيادة في احتمال الخسارة وفي هذه الحالة تلجأ شركات التأمين لتقليل المخاطر المنطقية إلى عدة أدوات منها الخصومات أو المدفوعات المشتركة بمعنى تحمل المؤمن عليه جزء من الخسارة كقيمة ثابتة أو كنسبة من الخسائر الكلية، أيضا تخفيض قيمة الأقساط في حالة مرور فترة معينه دون مطالبات بالتعويض، بالإضافة إلى ذلك تهتم شركات التأمين بالتأكد من أن المؤمن عليه قد قام باتخاذ الإجراءات المتفق عليها للوقاية من الخسائر.

وفي حالة ما إذا كان من الممكن التعامل مع هذه المشاكل فإنه يصبح من الممكن تقديم الحلول التأمينية بتكلفة مقبولة. وبالإضافة إلى ذلك فإن **التأمين يصبح ممكنا** إذا ما توافرت الشروط التالية:

- قانون الأعداد الكبيرة بمعنى تعرض عدد كبير من الوحدات لنفس الخطر يسمح بالتنبوء الدقيق لمتوسط الخسائر المستقبلية وبالتالى حساب قيم المقدمات والأقساط التأمينية.
- أن تكون شركات التأمين قادرة على تقدير كل من متوسط التكرار ومتوسط شدة الخسارة للمخاطر المنخفضة، أما في حالة الكوارث يصبح من الصعب تقدير معدلات الخسارة.
- أن تكون قيم الأقساط التأمينية ممكن تحملها اقتصاديا.
- الخسائر الفعلية التى تحدث يجب أن تكون ممكنة التحديد والقياس.

إعادة التأمين: هو عبارة عن التأمين المشترى بواسطة شركات التأمين أو صناديق التأمين أو غيرها من جهات التأمين الأصلية من الحكومة أو شركات لاعادة التأمين بهدف أن تجتاز الشركات الأولى المخاطر التى تتعدى مقدرتهم ووجود هذا المنتج التأميني يزيد من قدرة شركات التأمين على تغطية اكبر للمخاطر، بينما أن عدم وجود إعادة تأمين يرفع إلى درجة كبيره من قيمة الأقساط التأمينية وذلك حتى تستطيع تلك الشركات تكوين احتياطى كافى لتغطية الخسائر الكبيرة المحتملة.

وهناك نموذجين أساسيين لاعادة التأمين:

١- **إعادة التأمين النسبى (اتفاقيات الشراكة بالحصة):** يتشارك المؤمنين" شركات التأمين "ومعيدى التأمين في الأقساط والمخاطر، معيد التأمين يشترط الحصول على نسبة ثابتة من وثائق التأمين المكتوبة بواسطة المؤمن المباشر وتحدد تلك النسبة كيفية توزيع الخسائر والمطالبات بين المؤمن المباشر ومعيد التأمين.

٢- **إعادة تأمين غير نسبى** : ويشمل ذلك.

- **فـرط الخسـارة**: إعادة التأمين تغطى لحد معين أى جزء من الخسائر الحادثة تتعدى الجزء المتفق عليه.
- **الخسـائر الثابـتة**: إعـادة التأمين تغطى قدر معين (ثابت) من أى جزء من الخسائر التى تتعدى الجـزء المتفق عليه.

وحتى يمكن جعل إعادة التأمين ممكنا حاليا يجب على شركات التأمين تصنيف المخاطر التى تؤمن ضدها وخلق أنواع من الوثائق التأمينية المتنوعة.

ويجـدر الإشارة أن هناك على مستوى العالم محاولات لتطوير وثائق جديدة تصبح بديله عن إعادة التأميـن تعـتمد على **الروابط ضد الكوارث** والتى يتم انشاؤها بواسطة المؤمنين لتقديم تأمين مشترك لمخاطر معينه ومنها يتم تغطية مخاطر لا تستطيع الشركات منفرده أن تغطيها وعادة ما تتمثل تلك المخاطر في :

- المخاطر الجديدة غير المعروفة.
- مخاطر الكـوارث.
- المخاطر الفجائية.
- المخاطر التى يمكن تغطيتها بوثائق خاصة.

وتتميز هذه الروابط بأنها تساعد على تقديم طاقات تأمينية اكبر عن طريق أعضاء الرابطة مجتمعين ، أيضـا توزيـع الأخطار بطريقة اكثر اتساعا بالإضافة إلى ما يمكن أن تقدمه تلك الروابط من درجة أمان أعلى وتبادل للمعلومات وطريقة معالجتها بطريقة أفضل وأسرع.

وهناك نوعين من الروابط التأمينية :

- **روابط التأمين التعاونية**: حيث يجمع المؤمنين قدراتهم المنفردة .
- **روابـط إعادة التأمين التعاونية** : وتضم مجموعة من شركات التأمين وأيضا بعض معيدى التأمين، يقومـون بالتصرف كشركة واحدة لاعادة التأمين لتغطية نصيب من خسائر الأعضاء، وتحدد قدرة الشركة نصيبها في الرابطة في المكاسب والخسائر، والأقساط والمطالبات. (رابطة التأمين التعاونى في اسبانيا تلعب دورا هاما في أسواق التأمين).

الصنـاديق التبادلية: هى حالة خاصة من التأمين يملكها المشاركين فيها، ويتم التعويض عن الخسارة جزئيا أو كلـيا للأعضـاء بواسـطة الأموال المجمعة والمتاحة فعلا في الصندوق، وقد يتم طلب تجميع إضافي من المشـاركين، وتتمـيز هـذه الصناديق بمعرفة الأعضاء لبعضهم البعض والتحكم الاجتماعي وتقليل المخاطر المنطقية، ومخاطر الاختيار العكس ويعاب على هذه الصناديق إمكانية تعدد المطالبات في نفس الوقت، إلا أنه يمكـن عـن طريق إعادة التأمين أو تنظيم التبادل مع الأقاليم الأخرى زيادة قدرة هذه الصناديق على تغطية الخسائر لعدد اكبر من المطالبات.

أنـــواع التأمين في الزراعـــة: عديد من المخاطر الزراعية تعتبر أخطار بيئية، أى أنها ليست مستقلة تماما ولا هى أخطار تابعه لحدث معين مثل مخاطر الناتج والسعر. وتتعدد أنواع التأمين في الزراعة ويتمثل أهمها في :

١- **تأميـــن الـناتـج Crop Yield Insurance** : ويـتاح في العادة للمحاصيل والمنتجات الحيوانية، ويواجـه هـذا النوع من التأمين مشكلة في قياس الناتج حيث قد يكون الناتج في دورات شديدة السرعة مثل أنـتاج اللبـن أو ببطء شديد مثل تربية ماشية اللحم، ولأنه لا يوجد وقت محدد للحصاد في الأنتاج الحيوانى واضـح وحقيقى، أيضا كما هو الحال في محاصيل الاعشاب العلفية مما يجعل التأمين على الناتج فيها اكثر صعوبة. وتأمين الناتج عادة ما يتم بالأسم مثل تأمين القمح ضد الصقيع، ويمكن أن يكون التأمين على أساس الناتج المساحى (كمية الأنتاج) أو على أساس قيمة الأنتاج، وعادة ما تحدث مشكل التقدير الخاطى أو التقدير العكـس في حالة التأمين على أساس كمية الإنتاج ويحصل المزارع على مبلغ تأمينى قد لا يكون كافيا لتأمين الخسـائر الـتى حدثت. ويرتبط التأمين على الناتج بمشكلة توجيه الموارد الإنتاجية أو تخصيصها للمنتجات التى يمكن التأمين عليها.

٢- **تأميـــن الأسـعـار:** هـذا الـنوع من التأمين يحتاج إلى توافر البيانات الحقيقية عن أسعار المنتجات، ولتجنـب مشكلتى الاختيار الخاطئ أو الاختيار العكس، يجب أن يتم تقدير الخسائر على أساس أسعار السوق الحالـية أو الأسـعار المسـتقبلية وعموما فإن تحديد إمكانية التأمين على الأسعار ترتبط بمدى وجود عقود الأسواق المستقبلية، وأيضا مدى توافر القدرة الكافية على إعادة التأمين، فعدم وجود الأسواق المستقبلية والتى تساعد المزارع على مواجهة مخاطر الأسعار ووجود قدرة كافية على إعادة التأمين يساعد على وجود التأمين على الأسعار كأحد المنتجات في سوق التأمين.

تأميـــن الدخـــل: يمكـن أن يكـون هذا النوع من التأمين اكثر جاذبية للمزارعين من الأشكال التأمينية الأخرى. حيث أنه يتعامل مع الخسائر التى تؤثر على رفاهية المزارع بشكل مباشر ويمكن أن يتم على أساس صـافى الدخول المزرعية للعمالة العائلية، الا ان هذا النوع يواجه مشكلة الأختيار الخاطئ والأختيار العكس حيـث أن الخسـائر المحتمله لا تحدث نتيجة حوادث محدده بل تعتمد إلى حد كبير على كيفية إدارة المزارع لاعمالـه بالإضـافة إلـى أن المـزارع يمكنه أن يعظم من عوامل تؤثر على دخله مثل (المعاش – تأمينات العاملين – استثمارات وتجديدات) هذا يجعل شركة التأمين لا تستطيع أو يصعب عليها حساب احتمال توزيع العائد السيئ حتى تضع قيمة تأمين عادلة.

٣- **تأميـــن العائـد** : هو خليط بين تأمين الناتج وتأمين الأسعار، وهذا النوع من التأمين يتميز بأن يصبح أرخـص من النوعين السابقين (الناتج والأسعار) كل على حده، حيث عادة ما تنخفض مخاطره العائد السيئ حيث قد يعوض الناتج المنخفض بالأسعار المرتفعة والعكس صحيح.

اعتبـارات هامـة في التأمين الزراعي:[1]

---

[1] Jean – Put Bastion , 2002,COPA / COGECA Discussion , Paper on risk mamgament and Agricultural insurance in the Europen Union. Madrid (spain) may 2002.

إن الغـــرض مـــن سياســـة تأمين المخاطر ليس هو تقديم دعم للدخل ولكنه تقليل التقلبات في الدخل الزراعى ومكوناته ولذلك فلا يمكن إحلال دعم الدخل محل التأمين ضد المخاطر، أيضا يجدر التأكيد على أنه من غير الممكن تغيير اتجاه الدخل على المدى الطويل باستخدام أدوات إدارة المخاطر.

- أن تطويـــر مختلف أدوات تثبيت الدخل أصبحت ضرورية وملحه باعتبار أن المخاطر على مستوى المزرعة تتزايد مع التخصص الأنتاجى وتقلبات الأسعار المتزايد.
- أن التأميـــن ضـــد المخاطر وتقديم الدعم في أشكاله الأخرى متكاملية ولا يجب الوقوع في مصيدة إحلالهما.
- أن ادارة المـــزرعة يجـــب أن تتحمل المخاطرة أو جزء منها ولا توجد اداره مزارع لا تتحمل أى مخاطـــره ولن توجد مثل هذه الأداره في أى وقت ومن الخداع تصديق ذلك، وأن هدف الاداره هو دائما تجنب الكوارث أو الظروف الطارئة التى تهدد بقاء المزرعة ومنتجاتها.
- إن اخـــتلاف نظم التأمين الزراعى بين الدول أمرا طبيعيا يرتبط باختلاف الأطر الاقتصادية في كل دولـــة ، بجانـــب اختلاف درجة التطور في السياسات الزراعية بكل دولة، أيضا اختلاف الأحوال المناخية.
- أن الـــتطوير المؤسســـى طويـــل الأجـــل ضرورى لتنظيم والتحكم في آلية اتخاذ القرار للمنظمات والشركات ذات الاهتمام بالتأمين الزراعى.
- أن التأمين الزراعى جزء من الاستراتيجية المجتمعيه لإدارة المخاطر في اطار السياسات الزراعية الشائعة مع التدخل المادى للدولة.

أسباب عـــزوف الشركات الخاصة على تقديم منتج التأمين الزراعى [٢]:

التأميـــن الـــزراعى منـــتجا صعبا ولا يميل التأمين الزراعى الخاص للظهور في ظل فشل السوق والحكومات نتيجة الأسباب التالية :

١- التأمين الخاص غير قادر على التوافق مع المخاطر النظامية غير المصنفة في الناتج المحصولى والناشئة عن كوارث طبيعية تؤثر على أعداد كبيره من المزارعين المنتشرين على مدى واسع، حتى مع إمكانية إعادة التأميـــن فمن الصعب حساب القيمة التأمينية العادلة لتكوين احتياطى كافى لاحداث شديدة المخاطر حتى وإن كانت قليلة الاحتمال.

٢- وجود معلومات غير دقيقة/ أو عدم وجودها أصلا يمكن أن يؤدى إلى اختيارات خاطئة حيث يصبح من المكلـــف جدا التمييز بين طالب التأمين عالى المخاطرة أو منخفض المخاطرة و يتم تقدير قيمة التأمين بقيمة

---

[٢] Makki Shiva , 2002 , Grop Insurance in the United Slates: Basic Issues, Per formance , and dessons for Developing Cauntries, Presentation at the Inter – American Development Bank , June , Washington, DC.

المتوسط لجميع طالبى التأمين وهو أمر غير ملائم ولا يدعوا للاستمرارية حيث يؤدى ذلك إلى خفض قيمة التأمين للمزارع ذو المخاطرة العالية ورفعها عما هو مفروض للمزارع ذو المخاطرة المنخفضة ومع الوقت يوقف العميل ذو المخاطرة المنخفضة تعامله مع سوق التأمين وتبقى شركات التأمين تعمل مع العملاء شديدى المخاطرة مع احتمالات عالية للخسائر التى تؤثر سلبا على أرباح شركات التأمين.

٣- تاريخيا في الدول المتقدمة اقتصر تأمين الحاصلات على نوع واحد من التأمين وهو التأمين ضد الأمطار والبرد لانه من الممكن تقدير قيمة تأمينية معقولة لهذا النوع، ومن السهل تحديد الخسائر ومقدار الفقد الحادث في المحصول.

٤- البرامج الحكومية اتسمت بخسائر عالية ومقادير دعم مرتفعة في امريكا واسبانيا وفرنسا وايطاليا حيث قدمت الحكومة المركزية.

- دعم على قيمة المقدمات التأمينية للمزارعين.
- دعم وظيفى لشركات التأمين الخاصة لتغطية بعض التكاليف الإدارية المرتفعة المصاحبة لعقود التأمين خلال فترة التعاقد.
- دعم على إعادة التأمين.

٥- نظم التأمين التقليدية فاشله أو قاصره نقديا بسبب التكاليف الإدارية المرتفعة ومشكلات الأختيار الخاطئ.

٦- غالبا ما تلجأ الحكومات للتدخل وتقديم مساعدة في إدارة مخاطر الدخل بعد الحصاد عندما يتلقى القطاع الزراعى صدمه غير متوقعة وغير مؤمن عليها ومن الطبيعى في هذه الحالة أن توجه هذه المساعدات للفقراء غير المؤمنين على زراعتهم والمتأثرين سلبا في دخولهم، إلا أن الواقع يخالف ذلك عندما تكون المساعدات على هيئة أعضاء من فوائد القروض أو القروض والفقراء عادة غير قادرين على الاقتراض من البداية.

٧- في حالة الكوارث تقدم الحكومات مساعدات مجانية تؤثر على رغبة المزارعين في دفع أقساط التأمين لذلك يجب أن تكون المساعدات ضد الكوارث واضحة ومحدده تساعد على تقدير الخسائر بدقة اكبر وتدفع المزارعين لاتخاذ قرارات بشراء وثائق تأمين زراعى.

من أجل تأمين زراعى ناجح : في الدراسة[1] التى أعدها **ميشيل جودجر Michael Gudger** أوضح أن هناك عدة خطوات أو ما يسميها القواعد الأساسية لخلق تأمين زراعى ناجح وهى الكفيلة بخلق شركة تأمين ناجحة وهى:

١- **جعل المؤمن مسؤولا من الناحية المالية عن عملياته:** لا فرق في هذه المجالات سواء كانت الشركة ملكا للقطاع العام أم القطاع الخاص، فالعامل الوحيد الأكثر أهمية في نجاح أى شركة أو جهة تأمين هو أن نجعل الإدارة مسئوله عن النتائج المالية لعملها. فالدولة قد تمنح رأس المال الأولى (لبدء العمل)، ولكن من المهم ضبط التمويل بطريقة توفر للإدارة حافزا لتشغيل الشركة بشكل مربح. فإذا أخفقت الإدارة في ذلك، فلابد أن يكون هناك من يعاقبون بفصلهم من وظائفهم الإدارية، وإذا استمرت الخسائر

---

[1] الاتحاد الإقليمى للائتمان الزراعى في الشرق الادنى وشمال افريقيا (NENARACA)، التأمين على المحاصيل والسياسة العامة، مراجعة التجربة التاريخية للولايات المتحدة وامريكا اللاتينية ، ندوة المخاطر الزراعية، دمشق – ٢٥-١٩٩٢/٥/٢٧.

بعـد هـذا أيضا فلابد أن يكون الإفلاس مصير الشركة. أيضا لا ينبغي أن يكون هناك تعويضات بأثر رجعي، وإذا حدثت خسارة فلابد من أن يتحمل رأس مال الشركة، وهذا الأمر يستدعى عدم دعم النظام، ولكن الدعم ينبغي أن يبرمج منذ بداية عمل الشركة وليس بناء على نتائج عملها.

٢- **المحافظـة على استقلالية الإدارة:** كضرورة لازمة لإدارة مسئولية مالية، لابد أن تكون إدارة الشركة مستقلة أيضا عن كل من بنوك الإقراض الزراعي، والوزارات ، ولابد أن يتوافر لمجلس إدارة الشركة خبرات تأمينية وزراعية.

٣- **عمـل تقنـيات عادلة وأسعارا كافيـه:** لابد من وضع أقساط كافية لدفع الخسائر. وتغطية النفقات الإداريـة. والمسـاهمة بجـزء ما في الاحتياطي ويتعين أن يضبط القسط بحيث يعكس تباين التجارب المختلفة للمحاصيل والمناطق والمجموعات.

٤- **السـيطرة علـى ومراقـبة التصـرفات السـلوكية السيئة والانتقـاء السيئ :** يمكن ذلك من خلال الممارسات التأمينية السليمة فلابد أن تتوافر للشركة حرية رفض المزارعين شديدى المخاطر، أو على الأقل وضع أقساط لهم تتناسب مع المخاطر المتوقعة، كما يتعين على الشركة أن تجعل الأقساط متناسبة مـع تكـرار وشـدة المخاطر التى ترغب في التأمين ضدها، وأن تتبع ممارسة سليمة في التأمين وهى تطويـر محفظـة مالـية قادرة على توزيع المخاطر على أوسع قاعدة ولابد للتوزيع المذكور أن يكون جغرافيا وموسميا (البلدان ذات الدورة الزراعية) وحسب الفصول.

٥- **أن يكـون التأميـن ضد الخسائر الحقيقية وليس على الغلـة:** لابد أن يكون التأمين ضد المخاطرعلى أسـاس الأضـرار الحقيقية التى تصيب المحاصيل وليس على اخفاق المزارعين في تحقيق هدف ما أو غله عالية، لأن الأسعار تتغير ويتطلع المزارع أن يزرع تأمينا ويحصد تعويضات.

٦- **التأميـن ضـد الكـوارث وليس التغيرات البسيطة في الغـله:** لابد لبرامج التأمين الزراعى من أن تحمـى المزارع من المخاطر الخارجة عن سيطرته، وألا تشجع الممارسات الإدارية الهزيلة والتغيرات المألوفـة فـي مقادير الغلال، ففي بعض المحاصيل نجد أن تغيرا مقداره ٣٠% في الغلال يعتبر أمرا شائعا وفقا لمدى التحكم والسيطرة على التكنولوجيا.

٧- **طـاقم المـيدان :** طاقم الميدان حيوى وضروري لنجاح التأمين الزراعى – فشركة التأمين لابد أن يكـون لديهـا طـاقم ميدان مدرب وفي وضع يجعله يرى الحقول قبل التأمين عليها، أيضا أثناء الدورة الزراعية والتحرى عن مشاكل سوء الإدارة وحتى يمكن بواسطة هذا الطاقم تقدير وتقييم الخسارة وغالبا مـا تكـون القدرة على تحرير التأمين في الحقل وتنفيذ التفتيشات أثناء الموسم الزراعى هى التى تحدد الفرق بين الربح والكارثة.

٨- **تقيـيـم الخسـائر:** يجـب أن يكـون لـدى طاقم الميدان معايير لتقييم الخسائر والتدريب المناسب لاستخدامها وبعض شركات إعادة التأمين الدولية طورت أساليب وطرق لتقييم الخسائر لمعظم المحاصيل الرئيسية، كما قام الكثير من شركات ووكلاء إعادة التأمين بتطوير طاقم متخصص وقادر على العمل مع

شركات التأمين الجديدة لمساعدتها على تخطيط نظام تطبيق التأمين وتقييم الخسائر. ولذا فمن الضرورى تدريب طاقم الميدان بكل عناية قبل إصدار أول بوليصة تأمين.

٩- **تنويع مجالات التأمين:** لابد أن تكون شركات التأمين حره في تقديم تشكيله واسعة من مجالات التأمين لتلبية الاحتياجات ويجب ألا تنحصر في المخاطر المناخية بصوره شاملة. فالمجالات الأخرى (تأمين على الحياة – الممتلكات ...الخ) تضيف استقرار جديد للمحفظة المالية للشركة.

١٠-**إجراء التجارب :** لابد من تشجيع تجربة أشكال عديدة من بوالص التأمين ولابد أن تكون الشركة حره في عرض نوعين من البوالص (بوالص متعددة الأخطار وبوالص ضد مخاطر محدودة). لتسمح للمزارعين بشراء النوع الذى يرغبونه ولا ينبغي أن تكون لغة البوالص الزراعية لغة جامدة، وأن تكون للشركات حرية التجربة.

١١- **تمييز المزارعين الجيدين بإعطائهم خصما:** يجب تمييز المزارعين الجيدين من خلال أقساط مخفضة بينما يستوجب على المزارعين سيئى الاداء أن يدفعوا أقساطا أعلى، فالمزارعين الجيدين الأداء لن يبقوا في مشروع يلزمهم دعم المزارعين سيئى الأداء.

١٢- **العمل على تقليل المصاريف الإدارية:** ينبغى احتواء المصاريف الإدارية بواسطة تأمين المجموعات حيثما امكن ذلك حيث أن تقديم أقساط للمجموعات من شأنه أن يساعد المزارعين على تنظيم انفسهم في تعاونيات أو جمعيات لتبادل المنفعة، وفي الغالب تستطيع هذه المجموعات أن تعمل كشركات تأمين من المستوى الصغير، تتحمل بعض المخاطر بصوره جماعية كما أن شركات التأمين تستطيع في الواقع اعادة تأمين هذه المجموعات، ويمكن تقليص تكاليف الميدان والطاقم باستخدام طاقم موسمى كالمعلمين مثلا في المساعدة في تقييم الخسائر.

١٣- **إنشاء الاحتياطى:** التأمين الزراعى عمل محفوف بخسائر كارثية فمن الضرورى أن تنشى شركة التأمين احتياطيات وهذا يتطلب أن تعمل الشركة بنسب متدنية من الخساره في السنوات العادية.

١٤- **وضع برنامج متطور للاستثمار:** استثمار الأقساط يعتبر أحد موارد الدخل وهو استثمار مهم بوجه خاص في سنوات الخسارة فعلى الشركة أن تطور برنامجا يحمى الاحتياطيات من التناقص والتضخم، وينتج معدلا كافيا من العائد من جهة أخرى.

١٥- **المخاطر الزراعية ليست جميعها قابلة للتأمين تجاريا :** الشركة ليست مجبره على قبول تأمين جميع أنواع المخاطر، فهناك مخاطر غير قابلة للتأمين لعدة أسباب فقد تكون التكنولوجيا غير مجربة – أو المخاطر غير قابلة للسيطرة عليها أو عدم معرفة كيفية تقييم الخساره وفي بعض الأحيان قد لا يتوافر للشركة الطاقم اللازم لذلك.

١٦- **اعادة التأمين:** يجب أن تكون شركات التأمين أحرارا – إن لم يكونوا ملزمين – في توقيع عقد إعادة التأمين. وإن إعادة التأمين لدى شركة عالية يعتبرا ملخصا لكفاية قيمة القسط وكفاءة الإدارة – وعندما تقوم الدولة بتقديم إعادة التأمين ضد المخاطر الكارثية، فإن الشركة المؤمنه مطالبة بإن تدفع للحكومة قسطا كافيا للتغطية، وعلى الحكومة بدورها أن تدير حساب إعادة التأمين وكأنها شركة إعادة

تأميـــن تجارية، فإذا لم يتم ذلك – فسيكون التأمين حافزا لنقل الخسائر الناجمة عن الأقساط غير الكافية أو/ و الناجمة عن الإدارة السيئة إلى الحكومة من خلال إعادة التأمين.

١٧-**الســـمـــاح بالمنافســـــة وتشـــجيعها** : أن التأمين الزراعى صناعة تنموية بشكل كبير جدا فليس هناك شركة واحدة تحتكر الأفكار الجديدة حول كيفية توسيع هذه الخدمات المالية المعقدة في القطاع الزراعى – فمثلا إذا قدمت الدولة خدمة إعادة التأمين لشركة حكومية، فلابد من تقديم نفس الخدمة إلى أى شركة أخرى تطلب ذلك.

الفصل الثانى

تجارب بعض دول العالم فى التأمين الزراعى

- ❑ تجربة الولايات المتحدة الامريكية فى التأمين الزراعى .
- ❑ تجربة كندا فى التأمين الزراعى .
- ❑ تجربة المكسيك فى التأمين الزراعى .
- ❑ تجربة كوستاريكا فى التأمين الزراعى .
- ❑ تجربة شيلى فى التأمين الزراعى .
- ❑ تجربة أسبانيا فى التأمين الزراعى .
- ❑ تجربة دول الاتحاد الاوربى فى التأمين الزراعى .
- ❑ تجربة قبرص فى التأمين الزراعى .
- ❑ تجربة باكستان فى التأمين الزراعى .
- ❑ تجربة الهند فى التأمين الزراعى .
- ❑ تجربة اليابان فى التأمين الزراعى .
- ❑ تجربة الأردن فى التأمين الزراعى .
- ❑ تجربة الجزائر فى التأمين الزراعى .
- ❑ تجربة تونس فى التأمين الزراعى .
- ❑ تجربة المغرب فى التأمين الزراعى .

الفصل الثانى
تجارب بعض دول العالم فى التأمين الزراعى

تجربة التأمين الزراعى فى الولايات المتحدةالامريكية :

بدأت بوادر التأمين الفيدرالى في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الثلاثينات ومصاحبة لعدد من الإجـراءات التى استهدفت مساعدة الزراعة على مواجهة آثار الكساد العظيم وكارثة العاصفة الترابية آنذاك. وفي عام ١٩٨٠ تبنت الحكومة نظام تأمين الحاصلات الفيدرالى بالتعاون مع شركات التأمين الخاصة وامتدت التغطـية إلـى محاصـيل معينه وأقاليم معينه مقابل نظام " كوارث ما بعد الحصاد " الذى قدم في الستينات والسـبعينات مع استمرار الحكومة الامريكية في تقديم المساعدة لكوارث ما بعد الحصاد حتى ١٩٩٤ وهو ما كان سببا "باعتبارها مساعدات مجانية" في عدم تحقيق برامج تأمين الحاصلات لمستويات مشاركة كافية.

وفـي عـام ١٩٩٤ قدم قسم الزراعة الفيدرالى الأمريكى مشروع قانون " تأمين الحاصلات متعدد المخاطـر" لاحلال مساعدات كوارث ما بعد الحصاد بهدف تعزيز برامج تأمين الحاصلات وقد اوجد القانون **وثـائق تأميـن حاصـلات مـتعدد المخاطـر** تغطى معظم الاخطار الطبيعية متضمنه الجفاف وقلة الأمطار والفيضانات و الأمطار الثلجية و الرياح العاتيه وغيرها من الكوارث وقد غطت تلك الوثائق معظم الحاصلات الزراعية الرئيسية مثل الذره ، القمح، الفول . بالإضافة إلى بعض الفاكهة والخضر وغيرها (٧٠ محصولا). وتـتعدد وثـائق التأميـن علـى الحاصـلات متعدده المخاطر والتى تقدمها شركات التأمين الخاصة ويمكن للمزارعيـن الاختـيار بين اكثرها ملائمة بالنسبة لكل منهم. ويتم عمل هذه الوثائق على اساس بيانات الناتج الخاصـة بكـل مزرعة والبيانات التاريخية للأنتاج وبحسب متوسط الناتج خلال فترة ٤-١٠ سنوات لحساب الناتج الحقيقى الذى يقدر بناءا عليه القيمة التأمينية.

الحماية من مخاط الكوارث في الولايات المتحده الأمريكية (CAT) Catastrophic Risk Protection

يمكـن للمزارعين تحت هذا النظام الحصول على حد أدنى من التغطية التأمينية وقد دفعت الحكومة المقدمـات التأمينية للنظام ويقوم المزارع بدفع رسوم إدارية قدرها ٥٠ دولار عن كل محصول يريد التأمين عليه زادت عام ١٩٩٩ إلى ٦٠ دولار/ محصول وبحد أقصى ٦٠٠ دولار للمنتج ويعفى من دفع هذه الرسوم المزارعين الذين تقل دخولهم السنوية عن ٢٠ ألف دولار خلال السنتين السابقتين ويغطى هذا البرنامج ٥٠% مـن الأنـتاج المحصولى الحقيقى عند مستوى ٥٥% من أسعار السوق المتوقعة كما تحددها شركات تأمين الحاصلات الفيدرالية.

التغطـية التأمينـية بالشـراء Buy – up Coverage هو شكل من أشكال التأمين تحت مظلة التأميـن مـتعدد المخاطر ويمكن للمؤمن عليه تحت هذا النظام وعند الاشتراك في نظام الحماية من مخاطر الكـوارث أن يـزيد مستوى الأنتاجية المؤمن عليه بين ٥% -٨٥% عن المستوى الحقيقى لأنتاجيتة وزيادة مسـتوى الأسعار المؤمن عليها بنسبة حتى ١٠٠% بدلا من ٥٥% وذلك بدفع مقدمات تأمينية وأقساط تأمينية خاصة اعلى من غيرهم حتى يمكنهم الحصول على هذه التغطية وتحدد المقدمة التأمينية والأقساط على أساس مخاطـر الأنتاجـية في المناطق الأكثر اختلافا والمعرضه لدرجة أكبر من الخطر وتشارك الحكومة في هذه الحالة بدفعه من المقدمات الحكومية.

خطـــة المخاطر الجماعيـــة Grop Risk Plan هى شكل آخر من أشكال التأمين تحت مظلة التأمين مـــتعدد المخاطـــر يقدم منذ ١٩٩٣ وترتكز التغطية التأمينية لهذا النوع على أساس متوسط الإنتاجية القومية وليس الإنتاجية الخاصة بالمزارع ويمكن للمزارعين شراء وثيقة على أساس الإنتاجية القومية وإذا انخفضت الإنتاجـــية القومـــية عـــن المســـتوى المؤمن عليه يحصل المنتج على قيمة التأمين بغض النظر عن إنتاجية مزرعته، ويعتبر هذا الاختيار فعالا لحماية إنتاجية الفرد في حالة ما يكون مستوى إنتاجية مزرعة والإنتاجية القومية مرتبطان بشده.

نظـــام التعويضـــات غيـــر التأمينيـــة يتم تقديمها للحماية ضد خسائر الإنتاجية لمنتجى المحاصيل المستبعدة مـــن البرامج التأمينية القياسية مثل الموالح، الكمثرى، الفلفل، النخيل ويقدم هذا النظام تغطية مشابهه للتغطية التى يوفرها نظام الحماية ضد الكوارث ولكنه يتطلب حدوث خساره بنسبة ٣٥% في مساحة تمثل على الأقل ١/٥ مـــزارع المحاصـــيل المســـتحقة للـــتعويض حـــتى يمكن التعويض على مستوى المزرعة، وتقدم هذه التعويضـــات دون أى مســـاهمة من المنتج وعلى المنتجين التقدم بطلب قبل موسم الزراعة ليكونوا مستحقين لنظم المساعدة غير التأمينية.

تأميـــن العـــائـــد : بجانب برامج التأمين على أساس الناتج يمكن للمزارعين أن يحصلوا على عدة برامج لتأمين العائد. وفي هذه البرامج يتم اضافة مكون لحساب التغير في العائد إلى جانب تأمين الناتج ويرتكز ذلك علـــى الأســـعار المستقبلية خلال السنة ويتم دفع التعويض عندما تكون أسعار الأنتاج الحقيقية وقت الحصاد وأسعار الناتج المحصولى أقل من المستوى المؤمن عليه ويقوم المنتج بدفع مقدمات تأمينية لكل منتج ويحصل هذا النظام على دعم مشابهه لما يحدث في تأمين الحاصلات متعدد المخاطر وتتولى الحكومة الفيدرالية أيضا إعـــادة تأميـــن الشـــركات الخاصة ضد جزء من الخسائر المصاحبة لتأمين كل منتج وأيضا دعم مصاريف توصيل قيم التأمين.

تأميـــن الدخـــل : قدم هذا النظام عام ١٩٩٦ لأول مرة بواسطة الشركة الفيدرالية لتأمين الحاصلات وهذا النظام يقوم بتقديم ضمان على العائد الذى يتم تحديده على أساس الإنتاجية التى يتوقع المزارع الحصول عليها وســـعر المحصول وقت الحصاد وهذا النظام يحمى من انخفاض العائد الحقيقى عن العائد المتوقع لمحصول معيـــن ويشـــمل هذا النظام الذره – الشعير – القطن – السورجم – فول الصويا – القمح في عدد معين من المزارع. ويتم استخدام تاريخ الناتج الحقيقى كمكون للناتج عند حساب قيمة ضمان العائد لحماية الدخل، ويتم وضع الأسعار على أساس استخدام متوسط الأسعار المتوقع أن تغلق عليه أسواق المحاصيل المؤمن عليها قبل البيع واثناء الحصاد، ويدفع التعويض عند انخفاض قيمة العائد الحقيقى أقل من العائد المؤمن عليه بنفس نسب نظـــام الحماية ضد مخاطر الكوارث (٥٠% للأنتاج ، ١٠٠% للأسعار) حتى ٧٥% من القيمة الموافق عليها كمتوسط للناتج الحقيقى.

تغطيـــة العائـــد المحصـــولى : هذا النظام التأمينى تم تقديمه عام ١٩٩٦ بواسطة شركة خاصة للتأمين وفيه يمكـــن للمنتجيـــن اختيار مستوى تأمينى بين ٥٠%-٧٥% ، ٨٥% مستوى تغطية متاح لبعض المحصولات والمـــناطق المخـــتارة ، وهو نظام تأمينى نوعى للمحصول ومتاح لحوالى ٩٠% من محاصيل الذره، القمح، القطـــن وفـــول الصـــويا وحبوب السورجم في الولايات المتحدة الأمريكية و العنصر المشوق في هذا النظام التأمينى هو أن العائد المغطى تأمينيا قد يزيد خلال فترة النمو لو أن اسعار الحصاد ظهر أنها أعلى من السعر

الأساسى الذى تم أخذه عند توقيع العقد. ويتم استخدام سعر السوق وقت الحصاد لإرساء قيمة المحصول التى على أساسها يتم تقدير ضمان العائد ولإعادة حساب قيمة التأمين عندما تزداد عن السعر عند توقيع العقد.

ضمـــان العائـــد: نظام تأمينى تم تقديمه لأول مرة عام ١٩٩٧ في مشروع ارشادى بواسطة شركة تأمين خاصة فىعام ٢٠٠٠ أصبح هذا النظام متاحا لعدد من المحاصيل المختارة في ولايات : اوهايو – الينوى – انديانـا – إيـوا – مينسـوتا وشمال وجنوب داكوتا. ووفقا لهذا النظام يتم حساب قيمة ضمان العائد بضرب متوسـط قيمة الإنتاج الحقيقى تاريخيا و يوافق عليها الشركة في سعر الحصاد المتوقع ومستوى التغطية الذى يخـتاره المـزارع. ومستوى التغطية يتراوح من ٦٥%-٧٥% - ويجب أن يغطى هذا النظام كل المساحة للمحصـول المؤمـن عليه – ويستحق قيمة التأمين عندما يكون الناتج الحقيقى لاسعار الحصاد أقل من العائد المؤمن عليه.

بـرنامج العـائـد الاجمالى المعـدل : هذا البرنامج تم اختباره كبرنامج ارشادى في مناطق معينه من خمس ولايـات هى (فلوريدا – مين – ماسشيستس – ميتشجان ، ونيوهامبشير) عام ١٩٩٩ – وهو برنامج موجه لمنتجى المحاصيل التى لا توجد لها برامج خاصة لتأمين المحاصيل. في هذا النظام التغطية التأمينية تتم على اسـاس الدخل من السلع المزرعية كما تسجله سجلات ضرائب الدخل الفيدرالية للمزارعين. يغطى البرنامج الدخـل لجمـيع المحاصـيل وبعض دخل الإنتاج الحيوانى وهذه التغطية تعادل نحو ٥٠%-٦٠% من العائد المزرعى.

بـرنامج حمايـة الدخـل ضـد المخاطر الجماعية : هذا البرنامج يضيف مكون العائد إلى البرنامج التأمينى للمخاطر الجماعية على أساس المساحة المحصولية – وهو برنامج ارشادى تم تقديمه عام ١٩٩٩ وهو متاح لمحاصيل الذرة، فول الصويا في بعض مناطق ولايات " أيوا والينوى وانديانا ". حيث يتم تقديم برنامج تأمين للمخاطر الجماعية على أساس المساحة المحصولية. وهذا البرنامج يرتكز على مستوى عائد المنطقة الذي يتم حسـابه كـناتج مـن (ناتج المنطقة وأسعار السوق المستقبلية وقت الحصاد) ويتم دفع التعويض التأمينى لو انخفض العائد الحقيقى في المنطقة عن قيمة العائد المحسوب والمؤمن عليـه.

الشـراكة بيـن القطـاع الحكومى والقطـاع الخاص شركة تأمين الحاصلات الفيدرالية أنشئت عام ١٩٣٨ لتـتحمل تأمين الحاصلات الفيدرالى. وهى شركة مملوكه للحكومة بالكامل ويتم إدارتها حاليا بواسطة منظمة إدارة المخاطـر. والـتى انشـئت عام ١٩٩٦ لإدارة برامج التأمين الزراعى وبرامج إدارة مخاطر وبرامج اخرىغـير تأمينية ولكنها تساعد وتدعم الزراعة الأمريكية. وتتولى المنظمة إدارة المخاطر وتنظيم وتطور نظـم تغطية البرامج التأمينية ووضع مصطلحات قياسية متضمنه معدلات إشتراكات التأمين والدفعات المقدمة الخاصـة بعقـود التأمين والتأكد من كمال العقد وتقدم دعم الدفعات المقدمة ودعم عمليات التأمين. اما وثائق التأمين على الحاصلات تقدم وتباع ويتم التعامل معها وتكتب بواسطة شركات تأمين خاصة ، والتى قد تقوم . بـتطور أنواع تأمينية جديدة ولكن يجب أن تحصل على موافقة شركة تأمين الحاصلات الفيدرالية. بالإضافة لذلـك فشـركات التأميـن الخاصـة تقـدم تغطـية خاصة دون دعم حكومى تعمل على تكملة برامج تأمين الحاصـلات، وأكثر من ذلك الشركات المؤهله لتقديم برامج تأمين حاصلات يجب عليها سنويا أن تقدم خطط لعملـياتها لتحصل على موافقة شركة تأمين الحاصلات الفيدرالية. ومن خلال هذه الخطط تقدم لشركة تأمين

الحاصـــلات الفيدرالـــية المعلومـــات عن قدرة الشركة على دفع الخسائر المحتمله والموجودة بالخطط، وعن تخصـــص الشركة لأعمال تأمين المحاصيل وتوزيعها وفقا للمخاطر المختلفة ومقدار مشاركتها لغرض إعادة التأمين. حيث أنه في حالة إعادة التأمين تحصل الشركات الخاصة على دعم بواسطة شركة تأمين الحاصلات الفيدرالـــية للمصـــاريف الإدارية، وأعمال التشغيل ولضبط تكاليف الخسائر. مستويات الدعم الإدارى ودعم أعمال التشغيل لهيئة إعادة تأمين يتم تحديدها في إتفاقيـــة إعادة التأمين التى تطبق على جميع الشركات التى قامـــت بالتقدم للحصول على بوليصة إعادة تأمين من شركة تأمين الحاصلات الفيدرالية. وتتشارك الشركات الخاصـــة مـــع شركة تأمين الحاصلات الفيدرالية فى المخاطر بتوزيع وثائق التأمين الخاصة بها على أقسام مشاركة مخاطر تسمى بنود إعادة التأمين.

عمومـــا في الولايات المتحدة الأمريكية يوجد نظام مكثف لتأمين الحاصلات وتتدخل الدولة في هذه النظم بالدعم على هيئة أربعة صور:

١- دعم في قيمة المقدمة التأمينية.
٢- تغطية المصاريف الإدارية لقطاع التأمين الخاص.
٣- تدعيم التكاليف التى يتحملها القطاع الخاص.
٤- تقديم إعادة التأمين.

جدول (٢-١) ملخص اختيارات نظم التامين الزراعى فى الولايات المتحدة الامريكية

البيان	التأمين متعدد المخاطر على الحاصلات			تأمين العائد		
	برنامج الحماية من مخاطر الكوارث	برنامج التغطية التأمينية بالشراء	برنامج خطة المخاطر الجماعية	نظام تأمين الدخل	نظام تغطيةالعائد المحصولى	نظام ضمان العائد
نوع المخاطر المؤمن عليها	مخاطر الانتاج الشخصى	مخاطر الانتاج الشخصى	مخاطر انتاج اقليمى	مخاطر العائد الشخصى	مخاطر العائد الشخصى	مخاطر العائد الشخصى
تغطية الناتج	٥٠% من قيمة الانتاج المحدد وفقا للتاريخ الفعلى للانتاج	٥٠% -٧٥% من الانتاج المحدد وفقا للتاريخ الفعلى للانتاج	٧٠%-٩٠% من انتاج الاقليم او المنطقة	٥٠% -٧٥% من السعر المحدد للانتاج وفقا للتاريخ الفعلى للانتاج	% -٧٥% من متوسط سعر الانتاج وفقا للتاريخ الفعلى	٦٠%-٧٥% من السعر المتوقع وفقا للتاريخ الفعلى لسعر الانتاج كما تعلنه وزارة الزراعة الفيدرالية
تغطية السعر	٥٥% من متوسط الاسعار المتوقع ان تغلق الاسواق عليها	٦٠%-١٠٠% من متوسط المتوقع اغلاق الاسواق عليها	٩٠%- ١٥٠% من متوسط الاسعار المتوقع اغلاق الاسواق عليها	اسعار الزراعة المستقبلية	اعلى من اسعار الزراعة المستقبلية او اسعار الحصاد المتوقعة	اسعار مزرعية مستقبلية

تابع ملخص اختيارات نظم التامين الزراعى فى الولايات المتحدة الامريكية

البيان	التأمين متعدد المخاطر على الحاصلات			تأمين العائد		
	برنامج الحماية من مخاطر الكوارث	برنامج التغطية التأمينية بالشراء	برنامج خطة المخاطر الجماعية	نظام تأمين الدخل	نظام تغطيةالعائد المحصولى	نظام ضمان العائد
تحديد القيم التامينية	الناتج الحقيقى	الناتج الحقيقى	متوسط ناتج الاقليم او المنطقة	الناتج الحقيقى واسعار الحصاد المستقبلية	الناتج الحقيقى واسعار الحصاد المستقبلية	الناتج الحقيقى واسعار الحصاد المستقبلية
المحاصيل	اكثر من ٧٠ محصول	اكثر من ٧٠ محصول	اكثر من ٧٠ محصول	محاصيل مختارة	الذرة- فول الصويا- السورجم- القطن – القمح – الارز	محاصيل مختارة
الاقاليم	كل الولايات	كل الولايات	كل الولايات	بعض المناطق وبعض الولايات	معظم الولايات	ولايات ومناطق مختارة
دعم المنتجين	١٠٠% دعم و٦٠ دولار للرسوم الادارية	كل الولايات	٤١,٧% من قيمة الدفعة المقدمة للتأمين و٦٥% من مستوى التغطية	مثل ما تقدمه سياسات برامج التغطية التأمينية بالشراء وبرامج خطة المخاطر الجماعية		

تجربة كنـــدا في التأميـــن الزراعى :

يوجد في كندا برنامج ادخاري لتأمين الحاصلات بالإضافة إلى شبكة أمان ضد تغيرات الدخل تعمل علـــى تأميـــن الدخل الكلى المزرعى للأشخاص بمقدار حوالى ٧٠% من متوسط الدخل خلال ثلاث سنوات سابقة.

جدول (٢-٢) برنامج تأمين الحاصلات في كندا خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٩

البنـــــد	وحدة القياس	السنة المحصولية					
		٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨
المنتجين	بالألف	١٤١,٥	١٣٠,٠	١١٨,٣	١١١,٧	١٠١,٥	٩٩,٨	١٠٠,٨
المساحة المؤمن عليها	بالمليون هكتار	٥٤,١	٤٦,٥	٤٠,٧	٣٩,٧	٤٠,٨	٤٣,٨	٤٩,٢
التغطية	مليون دولار	٤٥٣٤	٤٣٠٢	٣٨٨٨	٤٠٧١	٤٩٩٢	٥٢١٢	٥٤٤٦
مقدمة تأمينية	مليون دولار	٤٩٧	٥٠٥	٤٥٢	٤٧٩	٥٣٣	٥٥٢	٥٨٤
التعـــويض	مليون دولار	٧٨٧	٤٦٤	٢٦٩	٢٨٦	٢٤٧	٢٩٣	٢٨٤

المصدر:- تقرير الإنجاز الزراعى والصناعات الغذائية – كندا http:// www. Agr.ca/rpp/alpre.htm

ويجـــدر الاشـــارة الى أن نحو ٥٠% من إجمالى المنتجين ونحو ٥٥% من المساحة المنزرعة في كـــندا تم تأمينهم و إجمالى قيمة التأمين الكندى خلال الفترة المذكورة بلغ نحو ٥,٤ بليون دولار كندى. و بلغ إجمـــالى التعويضات المدفوعة للمزارعين نحو ٥٠%-٦٠% من إجمالى قيم التأمين التى دفعوها مضافا اليها الدعـــم الحكومـــى – فـــيما عـــدا عـــام ١٩٩٢/١٩٩٣ حيث كانت التعويضات أعلى من قيم المبالغ التأمينية المدفوعـــة.ويـــتم توفـــير المساهمات الفيدرالية لبرنامج تأمين الحاصلات تحت مسئولية جهاز حماية الدخل المـــزرعىوالذى يتمـــثل حاليا فى شركة كندا للزراعة والصناعات الغذائية التى تخصص نحو ٢٠٠ مليون دولار كندى سنويا لتأمين الحاصلات من حصيلة شبكة الأمان الكلية البالغة ٦٠٠ مليون دولار كندى.

وتقوم كل من الحكومة الفيدرالية والأقاليم بالمساهمة في إجمالى القيم التأمينية التى يدفعها المزارعين بحوالى ٢٥% لكل منهما كما تساهما بنسبة ٥٠% من المصاريف الإدارية. وبسبب الطبيعة التشاركية لبرنامج تأميـــن الحاصلات تقوم حكومات الأقاليم بإنفاق نصيب مماثل للنصيب الذى تقدمه الحكومة الفيدرالية لبرنامج تأمين الحاصلات.

جدول (٢-٣) التكاليف الفيدرالية لتأمين الحاصلات في كندا
خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ بالمليون دولار كندى

المساهمة الفيدرالية إلى	السنة الطبيعية			
	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨
المقدمة التأمينية	١٢٣,٦	١٤٩,٨	١٦٧,٨	١٨١,٣
التكاليف الإداريـــــة	٤٥,٤	٣٦,١	٣٨,٣	٤٥,٦
اجمالى التكاليف الفيـــدراليـــة	١٦٩,٠	١٨٥,٩	٢٠٦,١	٢٢٦,٩

المصدر: وزارة الزراعة والتصنيع الزراعى ، كندا ، مصدر الجدول السابق

وبالإضـــافة لدعـــم مقدمات التأمين والمساهمة في التكاليف الإدارية، قد تدخل الحكومة الفيدرالية في اتفاقيات إعادة التأمين مع الأقاليم من خلال جهاز حماية الدخل المزرعى.

برنامج حساب تثبيت صافى الدخل: حساب تثبيت صافى الدخل، برنامج تطوعى أنشئ عام ١٩٩١ بالشراكة بين المنتجين والحكومة الكندية والأقاليم المشاركة كجزء من نشاط تأمين الدخل المزرعى. هذا البرنامج صمم لمساعدة المنتجين على تحقيق ثبات في الدخل على المدى الطويل على أسس فردية. ويقوم المنتجين بإيداع مبلغ مالى سنويا في حسابهم لتثبيت صافى الدخل والذى يتم اكماله بالمساهمات الحكومية. في السنوات منخفضة الدخل يمكن للمنتجين أن يقوموا بسحب مبالغ من الرصيد الذى قاموا بإيداعه في الحساب. هذا البرنامج متاح في الأقاليم الكندية العشر جميعها. ويمكن لأى شخص لديه سجل ضريبى أن يشارك في البرنامج. التعاونيات والشركات أو الهيئات المجتمعية التى لديها سجلات ضريبية على العائد وتستوفى شروط قانونية معينة، يمكنها أيضا الأشتراك في برنامج حساب تثبيت صافى الدخل. وحتى يصبح المنتجين لهم الحق في الأشتراك بالبرنامج يجب أن يقوموا بفتح حساب تثبيت لصافى الدخل في احدى المؤسسات المالية المشاركة والتى يختارونها.

برنامج حساب تثبيت صافى الدخل يدعم ويساعد المزارعين في بناء وتنمية مدخرات للسنوات منخفضة العائد وفي حسابات الادخار التابعة للبرنامج يساهم المزارعون ويحصلون على دولار مساهمة حكومية مقابل كل دولار يدخرونه وحاليا يسمح للمزارعين أن يساهموا بمبلغ يعادل حتى ٣% من صافى مبيعاتهم ويحصلوا على مساهمة من الحكومة الفيدرالية تعادل ٢% وعلى ١% من حكومة الإقليم. صافى المبيعات يحسب بطرح قيمة المشتريات من السلع المؤهلة من إجمالى مبيعات السلع المؤهله للتأمين . والسلعة المؤهله للتأمين هى أى سلعة زراعية أولية ما عدا سلع الامداد المباشر (الألبان – الدجاج – البيض) و يمكن للمنتجين أيضا إيداع ٢٠% اضافية من قيمة إجمالى مبيعاتهم المؤهله – لكن الحكومة لا تساهم بنصيب مقابل لهذه الزيادة. وبصفة عامة فكل من المساهمات الأساسية والإضافية تستحق ٣% فوائد زائدة على الفائدة العادية التى تقدمها المؤسسات المالية و يستحق المنتج السحب من الحساب إذا انخفضت أرباحه الكلية عن متوسط ارباحه في السنوات الخمس السابقة.

برنامج مساعدات كوارث الدخل الزراعى : برنامج قومى تم تصميمه لتقديم المساعدة للمنتجين الذين يواجهون انخفاض حاد في الدخل كنتيجة لاسباب خارجة عن إمكانية السيطرة عليها والتى لا تستطيع البرامج القائمة أن تقدم لها تأمين حتى تستطيع المزرعة الاستمرار في العمل والإنتاج و يعتبرهذا البرنامج مساعدة فيدرالية النشأة تم تقديمه لأول مرة في العام الضريبى ١٩٩٨ ، ويتم تمويله بمقدار ٦٠% عن طريق الحكومة الفيدرالية و٤٠% بواسطة حكومات الأقاليم. خصصت الحكومة الفيدرالية من خلال وزارة الزراعة والتصنيع الغذائى الكندى مبلغ ٩٠٠ مليون دولار كندى لتصل لبرنامج مساعدات كوارث الدخل الزراعى و بحلول عام ٢٠٠٠ كان إجمالى ما خصصته الحكومة الفيدرالية ١,٠٦ مليار دولار كندى. وهذا البرنامج مفتوح للأشخاص ، تعاونيات المزارع – التعاونيات الزراعية الأخرى ذات السجلات الضريبية الموثوق فيها. وفي هذا البرنامج لا يطلب من المنتجين دفع أى مصاريف إدارية للمساهمة في النصيب الفيدرالى للبرنامج. الأقاليم المستقلة قد تقوم بدفع مصاريف إدارية مقابل نصيبهم في البرنامج.

برنامج مساعدات كوارث الدخل الزراعى يأخذ بمنهج " المزرعة الكلية " " كامل المزرعة " ويتم تغطية جميع السلع الزراعية بالبرنامج. هذه التغطية على أساس الهامش الكلى الذى يمثل الدخل المتاح للمزارع بعد دفع تكاليف العمليات النقدية في المزرعة. ويتم التعديل للتأكد من أن المزارعين المبتدئين و

ذوى القروض العالية وذوى القروض المنخفضة وهؤلاء ذوى مستويات الاستثمارات العالية وذوى مستويات الاستثمار المنخفضة جميعهم يتم التعامل معهم بالتساوى وعدالة تامة. التغطية القصوى للبرنامج لا تتعدى ٧٠ % من متوسط الهامش الكلى خلال السنوات الثلاث السابقة.

الجـزء الفيدرالىمن البرنامج متماثل في كل إقليم ويتم توصيله من خلال العمليات الإدارية لتجنب أزدواجـية الدفع وللحفاظ على التكاليف الإدارية وغيرمطلوب من المنتجين كتابة طلبين، بل هو طلب واحد. يسـتحق المزارعيـن مساعدات كوارث الدخل الزراعى سواء كانوا مستحقين لما يقدمه برنامج حساب تثبيت صـافى الدخل أم لا. كذلك سواء كانوا مستحقين لبرامج تأمين الحاصلات أو البرامج الإقليمية الأخرى أم لا. عمومـا فمدفوعـات برنامج مساعدات كوارث الدخل الزراعى يتم تخفيضها بمقدار مساوى لمقدار المساهمة الحكومة الأساسية المتاحة في برنامج حساب تثبيت صافى الدخل سواء كان المزارع مشاركا أم غير مشارك في برنامج حساب تثبيت صافى الدخل.

تجربة المكسيك في التأمين الزراعى:

أنشـئت الحكومـة المكسيكية شركة التأمين الوطنية **(ANAGSA) فـى** الأربعينيات كأكبر واقدم مؤمـن زراعـى في أمريكا اللاتينية قبل أقدام الحكومة على اغلاقها عام ١٩٨٩ لتكون وسيله لاعادة رسملة البنك الريفى (**BANRURAL**) لتقديم القروض المخصصة للزراع في منطقة " ايجيدوس " **Ejidos** " الذيـن عجـزوا عن التسديد لظروف خارجة عن أرادتهم، وعملت المؤسستان (البنك وشركة التأمين) في تـرابط وثـيق لدرجة انهما من وجهة النظر العملية شكلتا نظاما واحدا لاقراض المال وأسترداده من الزرع، ويعتبر البنك الريفى أحد الآليات التى من خلالها تعطى حكومة المكسيك التعويضات للقطاع الريفى.

أنـواع المخاطـر وطريقة الاشتراك في التأمين الزراعى: حررت شركة التأمين الوطنية بوالص التأمين حـتى يضـمن البنك أن المزارع سوف يدفع القرض في حالة الخسارة. ومن هنا كان التأمين الزاميا بالنسبة لعمـلاء البـنك الـريفى. ويعتـبر التأمين الزراعى في المكسيك من النوع متعدد المخاطر ويتم التأمين على المحاصيل الزراعية ضد جميع المخاطر و معظم المحاصيل المؤمن عليها من زراعات الحبوب وبصفة عامة الذره.

أقسـاط التأميـن: لم تكن الأقساط المحددة مرتبطة بنوعية المخاطر التى يقابلها المؤمن حيث تراوحت قيمة هـذه الأقسـاط بين ٩ دولار/ هكتار عام ١٩٨٠ و٣٠,٩ دولار/ هكتار عام ١٩٨٩. ولوحظ أن قيمة القسط المدفـوع أقل بكثير من تعويض الخسائر والتكاليف الادارية ، وربما يكون هذا عاملا من العوامل التى أدت إلى فشل هذه التجربة.

تـرويج التأميـن على المحاصيل الزراعيـة بين الزراع: اتخذت الحكومة المكسيكية من البنك الريفى وسيلة لـترويج التأميـن علـى المحاصـيل الزراعـية ضد المخاطر عن طريق التأمين الالزامى بالنسبة للزراع المقترضين من البنك الريفى وطواعية للزراع في المناطق الريفية الأخرى إلا أن تعويض الزراع عن طريق التأمين الاختيارى لم يكن مشجعا لهؤلاء الزراع للانضمام اليه.

نتائج تجـربة التأمين في المكسـيك: مما سبق يمكن تلخيص أهم نتائج تجربة التأمين في المكسيك فيما يلى:

١- بلغت جملة المساحة المؤمن عليها حوالى ٦٥ مليون هكتار خلال الفترة من ١٩٨٩/٨٠ بمتوسط سنوى بلغ حوالى ٧ مليون هكتار سنويا.

٢- حققـت شـركة التأميـن الوطنية من الزراع أقساط بلغت حوالى ١,١ بليون دولار خلال الفترة ٨٠ – ١٩٨٩. بيـنما دفعت تعويضات قدرها ٤ بليون دولار متحملة بذلك خسائر قدرها ٢,٩ بليون دولار أى نحو ٢٨٧ مليون دولار سنويا خلال الفترة المذكورة وهذه الخسائر تحملتها الحكومة المكسيكية. ومن ناحية أخرى لوحظ أن نظام التأمين المتبع كلف الحكومة نحو ٣,٤ بليون دولار، أخذا في الاعتبار التكاليف الإدارية للنظام وهـذا يعنى أن الحكومة دفعت لكل مزارع مؤمن ٤٤ دولار/ للهكتار الواحد، وإذا أخذ في الاعتبار التكاليف الإداريـة الـتى تحملها البنك الريفى لتنفيذ نظام التأمين فأن مبلغ التعويض لكل هكتار سوف يصل لنحو ٥٧ دولارا.

٣- اقترضـت حكومة المكسيك قروضا ضخمة من الخارج من أجل إعادة تمويل اقراضها الريفى وجاءت معظـم هـذه القروض من البنك الدولى والبنك الامريكى للتنمية حيث اعتمد على حجم استرداد البنك الريفى بـدون تمـيز بيـن مصادر الاسترداد وقد كان مصدر أكثر من ثلثى استردادات البنك الريفى من تعويضات شـركة التأميـن ومن خزينة الحكومة، وبذلك حولت شركة التأمين خسائر البنك الريفى إلى تعويضات تأمين مما أدى إلى تعويض خسائر البنك مما سمح بأقراض الزراع الذين عجزوا أو امتنعوا عن السداد.

أهـم الأسباب التى أدت إلى تصفية شركة التأمين المكسيكية عام ١٩٨٩:

لقـد فشـلت تجربة التأمين على المحاصيل الزراعية في المكسيك، ويمكن استنتاج أهم أسباب هذا الفشل فيما يلى:

١- أدى الإبقـاء على الأقساط عند مستوى اقل من قيمة التعويضات المتوقعة إلى تخصيص سيئ للموارد الرأسـمالية من أجل قطاعات زراعية اقل إنتاجية وأدى دعم زراع الأراضي الحدية إلى زيادة تكلفة برنامج التأميـن بالإضـافة إلـى تفشى فساد العملية التأمينية بالرغم من أن هدف التجربة كان لخدمة هذه الفئة من الزراع.

٢- سـمحت آلـية التأميـن للحكومة بتقديم دفعات بطرق غير مرئية للزراع المهيمنين سياسيا حيث بلغت التعويضـات نحو ٢٩٤ مليون دولار في عام ١٩٨٢ بالمقارنة بنحو ٤٤٧ مليون دولار في عام الانتخابات.

٣- عمل التأمين على إخفاء التكلفة الحقيقية لقروض البنك الريفى وتمويل القروض غير المستردة عن طريق تعويضات الكوارث الطبيعية المدفوعة من شركة التأمين وخزينة الحكومة.

تجربـــة كوستاريكا في التأمين الزراعـــى[1] :

بـــدأت كوســـتاريكا برنامجا للتأمين على المحاصيل ١٩٧٠ من خلال شركة تأمين حكومية محتكره **Instituto Nacional de Seguros (INS)** بقـــانون صدر في ١٢ نوفمبر ١٩٦٩. وقد قام النظام على أســـاس التأميـــن الشـــامل لجميع المخاطر وذلك بناءا على تكلفة الأنتاج. وقد ظلت إدارة المشروع في إطار (INS). وقـــد تـــم تنفـــيذ إدارة المـــيدان بالتنسيق ما بين وزارة الزراعة والنظام البنكى. وقد اعتمد تمويل المشـــروع علـــى ضخ نقود من الاحتكار البنكى الحكومى الذى كان مطلوبا منه أن يدفع ٥٠% من ضرائب الدخـــل المستحق عليه سنويا للمشروع من أجل بناء الاحتياطيات الفنية، وفي عام ١٩٧٠ دفع النظام البنكى ١٠% مـــن ضـــرائب الدخل المستحق عليه و١٠% من أرباحه بعد الضرائب إلى المشروع من أجل تمويل برنامج التأمين.

وفي حالة الكوارث ذات الطابع القومى تتحمل المؤسسة الوطنية للتأمين (INS) التعويضات المادية لاجمـــالى مـــبلغ الاحتياطيات التى تمتلكها. وفي حالة الزيادة عن الاحتياطيات لا تكون المؤسسة ملزمة بدفع الـــزيادة حيث تتحملها الدولة سواء أعلنت عن حالة الكوارث أو لم تعلن. وبذلك استطاعت **INS** أن تحمى مواردها ضد خسائر المشروع، وفي الواقع استطاعت أن تضع على كاهل الجهات التنفيذية والتشريعية تقديم مـــوارد مالـــية إضـــافية في حالة الكوارث القومية. وجدير بالذكر أنه من أجل تدعيم الاحتياطيات تم إصدار سندات معفاه من الضرائب.

الاطـــار المؤسسى لنظـــام التأمين الزراعى:

تقـــوم المؤسسة الوطنية للتأمين بادارة النظام التأميني على المحاصيل الزراعية بالتنسيق مع وزارة الـــزراعة والـــنظام البنكى الذى تمتلكه الحكومة. كما تقوم الدولة بالتمويل للمشروع من خلال ضخ نقود من الاحـــتكار البـــنكى الحكومى، وإصدار سندات معفاه من الضرائب لدعم احتياجات المؤسسة الوطنية للتأمين، وبموجـــب هـــذا الـــنظام دفع النظام البنكى ١٠% من ضرائب الدخل المستحقة عليه و١٠% من أرباحه بعد الضرائب إلى مشروع التأمين. ويجب الإشارة إلى أن الاشتراك في التأمين الزراعى في كوستاريكا اختياريا بموجب القانون ٤٤٦١ الصادر في عام ١٩٦٩.

أنـــواع المخاطر والاقساط التى يشملها نظـــام التأمين الزراعى:

الـــنظام التأميني في كوستاريكا يوفر غطاء المحاصيل الزراعية ضد كل المخاطر وبوالص التأمين الـــتى تقدمهـــا الحكومـــة لمزارعـــيها من النوع المتعدد المخاطر. ويوفر المشروع التأميني غطاء لمحاصيل المزارعين ضد الكوارث الطبيعية على أن يكون الحد الأعلى بقيمة التأمين هو تكلفة الإنتاج. وكان المطلوب مـــن بـــرنامج التأميـــن على المحاصيل أن يحدد أقساطا كافيا لمواجهة كل التكاليف الإدارية وخسائر برنامج التأميـــن على المحاصيل باستثناء الحالات الخاصة المبينه على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين. وفـــي العقد الأول من تطبيق النظام التأميني (٧٠- ١٩٧٩) كانت قيمة القسط المطلوب من المزارعين تمثل ٦,٥% من قيمة المبلغ المؤمن به في حين كان القسط المطلوب لنقطة التعادل حوالى ٣٠% من المبلغ المؤمن

---

[1] مجلـس الشورى ، تقرير لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الاراضى ، صندوق التكافل الزراعى ، دورة الانعقاد العادى الرابع عشر ، ١٩٩٤ .

بـــه لمواجهـــة التكاليف الإدارية والخسائر. وفي العقد الثانى (٨٠- ١٩٨٩) ارتفعت الأقساط من ٦,٥% إلى حوالى ٨,٨% ولم تصل إلى نقطة التعادل مع التعويضات المدفوعة خلال الفترة المذكورة.

ونخلص من تجربة كوستاريكا للتأمين الزراعى إلى الآتى:

- ضـــرورة أن تكون الأقساط كافية لتغطية الخسائر والمصاريف الأخرى مع جواز وضع أسعارا أقل للأقســـاط فـــي حالات خاصة مبنيه على أساس ظروف المزارعين الاقتصادية والاجتماعية بغرض تقديم الدعم لمزراعى الكفاف.
- التأمين في كوستاريكا يعتمد على التكاليف الأنتاجية.
- التأمين شامل لجميع المخاطر.
- يتم تنسيق ادارة الميدان بين وزارة الزراعة والنظام البنكى.
- إمكان إصدار سندات معفاة من الضرائب لتدعيم الاحتياطيات.
- الجهـــاز المصرفى يساهم بنسبة من الضرائب المفروضة عليه أو أرباحه في تمويل برنامج التأمين الزراعى.

تجربة شـــيلـــى في التأمين الزراعى:

نتـــيجة للخســـائر الكبيرة التى حدثت للحبوب الغذائية عام ١٩٨٠ بسبب الأمطار الكثيفة أثناء موسم الحصـــاد فقـــد طالب المزارعون بضرورة وضع نظام للحماية من المخاطر الطبيعية، وبناءا على ذلك قامت احـــدى شركات التأمين الخاصة في شيلى **(CNS)** باعداد مشروع برنامج تأمينى على الحاصلات الزراعية. إلا أنه هذه الشركة قابلت العديد من المشاكل التى يمكن ايجازها فى :

١- عـــدم وجـــود خبره في التأمين على الحاصلات ، أو عدم وجود خبراء متخصصون ومدربون على هذا الـــنوع مـــن التأمين في شيلى. إلا أنه أمكن التغلب على هذه المشكلة بتدريب عدد من المزارعين ذو الخبره على التأمين لأنه " من الأسهل تعليم المزارع التأمين بدلا من تعليم الزراعة لموظف التأمين ".

٢- عـــدم توافر البيانات الاكتوارية اللازمة إلا أنه وبناءا على ما توفر من إحصائيات عن المناخ الزراعى فقـــد تـــم وضـــع الأسس الأولى للبرنامج مع الاستفادة من الأخطار المتعدده في الولايات المتحده ومن نظام سلامة المحاصيل الأوروبى ومن نظام دعم المساحات والإنتاجية السويدى.

٣- أن يـــتم تمويـــل الـــبرنامج الجديـــد ذاتيا وألا يكون اجباريا وأن تمول الأقساط التعويضات والتكاليف الإدارية. أيضا لابد أن يكون هناك احتياطى للخسائر والكوارث.

هـــذا وقد بدأ المشروع من خلال شركات التأمين الموجودة على أن تكون الإدارة بالكامل من خلال شركة **CNS** ولكن مع الاعتماد على نفس الإجراءات الإدارية، ونفس العاملين بشركات التأمين مع الاستفادة بعـــدد مـــن الزراع وذوى الخبرة لبعض الوقت للقيام ببعض الأعمال التنفيذية والفنية كزيارة الحقول الضارة وتحديـــد درجة الإصابة وبالتالى الخسائر ، الأمر الذى أدى إلى انخفاض التكاليف الإدارية وبالتالى انخفاض قيمة القسط.

أنمـــاط المزارعيـــن : المشـــروع غير موجه اصلا لصغار المزارعين، وانما يفضل كبار المزارعين لقدرتهم على شراء التغطية وذلك نظرا لتعرض هؤلاء المزارعين (الكبار) وتأثيرهم بشده بالمخاطر بالإضافة إلـــى أنهـــم على درجة اكبر من التعليم والخبره والإنتاجية. أيضا يرجع التوجه إلى كبار المزارعين ارتفاع التكاليف الإدارية في محاولة الوصول إلى صغار المزارعين.

المحاصيل المغطـــاه: تم اختيار محاصيل الحبوب الغذائية والفواكه لسمعتها التجارية وأهميتها بالإضافة إلى توافر الإحصائيات عن هذه المحاصيل.

المخاطـــر المغطـــاه :يـــتعامل التأمين في شيلى مع ما يسمى بالمخاطر الطبيعية وتشمل : بالنسبة للفواكه : الصـــقيع والـــبرد والـــرياح ولا تدفـــع تعويضات الخسائر الناتجة عن الرياح مثل انكسار الأفرع وانما تدفع التعويضات لتدمير وأتلاف الأزهار والثمار. وأيضا يغطى التأمين أخطار الأمطار والأمراض الفطرية الناتجة عن الأمطار مثل الاعفـــان. **بالنسبة للحبوب الغـــذائية** يغطى التأمين نفس الأخطار التى تتعرض لها الفواكه فيما عدا الأمطار فتغطى الأخطار الناجمة عن الفيضانات وأيضا الجفاف.

حســـاب الأقســـاط والتويضات : يتم حساب الأقساط على أساس الإنتاجية المقيده في السجلات التاريخية لكل كمـــيونه حيـــث تجمـــع كل مجموعة من الكوميونات ذات الخصائص الزراعية والايكولوجية، ويتم استنباط الإنتاجية المتوقعة للمزارع من إنتاجية المنطقة المتجانسة ويتم التأمين على ٧٠% من الإنتاجية المتوقعة عند الحصاد.

ســـعر الـــتمـــويل : يعرض على المزارع مستويات سعريه لكل طن ويختار المزارع السعر الملائم لرغباته ويضـــرب هذا السعر في متوسط الأنتاجية بالمنطقة ويكون الناتج هو المبلغ المؤمن أو هو مبلغ التعويض في حالـــة الخســـارة الكلـــية. ولو أمكن للمزارع أن يوضح من خلال سجلاته انه يحقق إنتاجية اكبر من إنتاجية المـــنطقة المتجانسة فإنه يستطيع شراء تغطية اضافية وعموما فإن المزارع في كل الحالات يتحمل ٣٠% من الخساره أما إذا انخفضت الإنتاجية بأكثر من ٧٠% فيحصل المزارع على ١٠٠% من الخساره.

قـــيمـــة القســـــط : يتراوح للحبوب بين ٣,٥% في المناطق المروية شمال الوادى الأوسط إلى ٥,٦% في المنطقة الجنوبية. أما العنب والتفاح والخوخ فيتراوح القسط بين ٦,٢% و٦,٨٣%.

وجدير بالذكر أنه لا يوجد طريقة دقيقة لاستنباط الأقساط من التوزيع المحسوب للأخطار حيث مثلا يتوقف تأثير الصقيع على نوع الدوره الزراعية المتبعه وحالة المحصول ودرجة الرياح السائده والتى قد تكون مصـــاحبه للأمطـــار. أيضـــا الأمطار الكثيفة قد تسبب أضرارا بسيطة أو شديده حسب وقت سقوطها ونظام الصرف والتضاريس ومدى استواء التربة. أى أنه لتحديد الأثر الناتج عن الخطر بدقه لابد من معرفة كل هذه الظروف.

وفـــي حالـــة شيلى أوضحت البيانات التى جمعتها شركة **CNS** أن درجة الحراره أقل من الصفر المئوى تحدث في مناطق انتاج الفاكهه لمدة شهر أو شهرين ما بين أغسطس ونوفمبر مما قد يؤدى إلى تثبيط نمو الإزهار أو الثمار مما يبدو معه للوهله الأولى زيادة المخاطر بحيث يصعب التأمين إلا أنه بمقارنة بيانات

الأنتاجـية بهذه المعلومات يتضح ان انتاج الفواكه كان جيدا ومرتبط ارتباطا وثيقا بهذه الظروف وبناءا على ذلـك يمكـن تحديـد درجـة الأخطار والخسائر التى تحدث نتيجة هذه الظروف. أى أن الربط هام جدا بين المعلومات الجوية والأنتاجية للوصول إلى تقدير جيد للخسائر المحتمله. وهكذا .

وعمومـا فإنـه يجـب التنبيه إلى أهمية دقة القسط المقدر حيث أنه مثلا لو كانت نسبة القسط ٥% وكانت النسبة الحقيقية ٧,٥% فإن نسبة الخطأ لا تكون ٢,٥% وانما يكون ٥٠%.

الهـيكـل الإدارى : يتم برنامج التأمين من خلال شركة تأمين خاصة مما يؤدى الى توفير التكاليف الإدارية لحـد كبـير نظرا للاستفادة من العمالة المتاحة والموظفين في هذه الشركة. ويتم ادارة البرنامج التأمينى من خلال مكتب رئيسى يديره اثنان من الموظفين. وجدير بالذكر أن البرنامج التأمينى يستعين ببعض المزارعين لبعض الوقت لاجراء العمل اللازم في الحقل عند الحكم وتقدير الخسائر.

تمويـل المشروع : نظرا لأن المشروع يتبع القطاع الخاص فإنه يتم تمويله ذاتيا وينحصر دور الحكومة في التشـجيع فقط وليس التمويل وقد امكن التغلب على مشكلة إيجاد احتياطي مالى استنادا إلى شركة التأمين الام الـتى تقوم بهذا المشروع بالإضافة إلى المستوى العالى لعمليات إعادة التأمين . ونظرا لاعتماد الشركة الأم على إعادة التأمين لدى شركات التأمين الأخرى فقد ساعد هذا على تقوية مركزها المالى.

إعـادة التأميـن: لقد بدأ برنامج التأمين الزراعى في شيلى من بدايته بعملية إعادة التأمين لنسبة ٨٠% من المخاطـر بيـنما احتفظت شركة **CNS** لنفسها بنسبة ١٠% وتخلت عن نسبة ١٠% الباقية لشركات التأمين الشـيلية. وقـد مكـن ذلك شركة **CNS** من تطوير وتنمية برنامجها دون أن تعرض نفسها لخسائر جسيمة. وجديـر بالذكر أن شركات إعادة التأمين أخذت على عاتقها الاستمرار في إعادة تأمين البرنامج الشيلى على الرغم من الخسائر الشديدة التى حدثت في العام الأول حيث يرون أن القائمين على إدارة المشروع على درجة عالية من الكفاءة ، كما توقعوا أن الخسارة سيتم تعويضها في السنوات القادمة.

نـتائـج تطبـيـق تجـربة التأميـن في شيلـى: من الاستعراض السابق لتجربة شيلى يمكن تلخيص أهم نتائج هذه التجربة فيما يلى:

(١) تكبدت شركة التأمين الخاص **CNS** خسائر كبيرة في السنة الأولى من بدء المشروع حيث بلغت نسبة الخسـارة حوالـى ٦٦٤% من اجمالى الأقساط في عام ١٩٨٢/١٩٨١، وتراوحت نسبة الخسارة في الفاكهة والحـبوب بيـن ١٧% إلى ٩٨% أما بقية السنوات لتلك الفترة فقد حققت أرباحا، وكانت هذه الخسائر باعثا لاعـادة مـراجعة الآمـال المـرجوة في بداية البرنامج، ولتطوير برنامج التأمين بحيث يمكن تحقيق بعض المكاسـب نتيجة استثمار موارد النظام واتخذت بعض الإجراءات مثل خفض مستوى الضمان من ٧٠% إلى ٦٦%، واتخاذ الحذر عند قبول المؤمنين من الزراع بحيث يتم التأمين على الزراع الذين يتعرضون لاخطار معروفة ومحددة وبالتالى يمكن خفض حجم التعويضات المدفوعة لهم.

(٢) لوحظ أن نسبة قيمة أقساط الفاكهة من الاجمالى العام للأقساط انخفضت من ٧٠% عام ١٩٨٣/١٩٨٢ إلى ١٧% عام ١٩٨٥/١٩٨٤ وهذا يدل على انخفاض عدد مزارعى محاصيل الفاكهة المؤمن عليهم.

(٣) من ناحية أخرى تزايدت نسبة أقساط الحبوب من ٣٠% عام ١٩٨٢/١٩٨٣ إلى ٧٤% عام ١٩٨٤/١٩٨٥ وهذا يدل على تزايد عدد المؤمن عليهم من مزارعى الحبوب نظرا لارتفاع نسبة الخسارة في إنتاج الحبوب والتى تراوحت بين ٨٤% عام ١٩٨٢/١٩٨٣ و٩٨% عام ١٩٨٣/١٩٨٤.

(٤) بلغ اجمالى الاقساط المحصلة بالشركة لمحاصيل الفاكهة حوالى ٤١٦,٣ ألف دولار امريكى خلال الفترة من ١٩٨١/١٩٨٢ إلى ١٩٨٥/١٩٨٦، بينما قدرت التعويضات المدفوعة للزراع خلال تلك الفترة حوالى ٤٢١,٧ ألف دولار حيث قدر العجز بنحو ٥٤٠٠ دولار.

(٥) بلغ إجمالي الأقساط المحصلة لمحاصيل الحبوب حوالى ٧٨٩,٣ ألف دولار خلال الفترة من ١٩٨١/١٩٨٢ إلى ١٩٨٥/١٩٨٦ بينما قدرت التعويضات المدفوعة للزراع خلال نفس الفترة بحوالى ١,٣٦٠ مليون دولار بعجز يقدر بنحو ٥٧١ ألف دولار.

تجربة أسبانيا في التأمين الزراعى:

تملك أسبانيا تجربة غنية للتأمين الزراعى، فقد خبرت أسبانيا نظم تأمين زراعى عديدة مع مستويات مختلفة لتدخل الدولة في الفترة بين عشرينات وسبعينات القرن الماضى، ومع ذلك فالنجاح ظل محدودا ومعدلات المشاركة مخيبه للآمال وبناءا على تلك التجربة انشئ نظام التأمين الحالى (نظام اختياري) عام ١٩٧٨ بموجب المرسوم الملكى ٢٣٢٩ الصادر عام ١٩٧٩ وهو نظام طموح أعطى الدولة دورا كبيرا.

النظام الأسباني للتأمين لا يفرق بين المخاطر الزراعية التى يمكن التأمين عليها بواسطة القطاع الخاص والمخاطر الأخرى التى يجب أن تتدخل فيها الدولة بسبب فشل الأسواق، فكل المخاطر الزراعية الممكن التأمين عليها تمت تغطيتها بواسطة القطاع الخاص، وجميع وثائق التأمين تدعمها الدولة. ويتم تقديم

(٣) أنواع من الوثائق التأمينية :

- الوثائق التى تغطى نوع واحد من المخاطر.
- الوثائق متعدده المخاطر.
- الوثائق التى تغطى جميع المخاطر الخارجة عن سيطرة المزارع.

ومعظم وثائق (بوالص) التأمين من النوع الثانى (للمخاطر المتعددة) وتذهب هذه الوثائق إلى تغطية ما هو أبعد من المخاطر المناخية وتغطى مخاطر الحرائق. ويتضمن النظام ثلاثة أنواع من حيث التغطية: التأمين على المحاصيل الزراعية والحيوانات والغابات. ويشمل مخاطر الظروف الجوية مثل البرد والحريق، والجفاف، الفيضانات، الأعاصير، الرياح، الصقيع، الأمطار الغزيرة والأوبئة ، الأمراض. ومنذ عام ٢٠٠٠ تم إيجاد نوع جديد من وثائق التأمين يغطى المخاطر المناخية المتعددة للمحاصيل المختلفة. ويمكن الحصول على وثائق التأمين إما للمزارع منفردا أو مجموعة من المزارعين.

في عام ١٩٩٩ أمكن للمزارعين في أسبانيا الاختيار بين ٥٨ نوع مختلف من وثائق التأمين التى تغطى جميع المحاصيل منها ٣ أنواع تغطى المنتجات الحيوانية و٥ أنواع للأحياء المائية. وقد أدى هذا التنوع الكبير في وثائق التأمين إلى نجاح البرنامج الذى ينعكس في ارتفاع معدلات الاشتراك في التأمين،

حيث أنه مع حلول عام ٢٠٠٠ كان حوالى ٣٠% من المنتجين الزراعيين الأسبان مشاركين في النظام لحوالى ٣٠% من المحاصيل و١٠% من الإنتاج الحيوانى.

ويتركز النظام التأميني في أسبانيا على المشاركة بين القطاع العام والخاص والعملاء مزارعين مشتركين بصفة فرديه أو من خلال التعاونيات والمنظمات المتخصصة وفي كل الحالات الاشتراك في نظام التأمين الأسباني (اختياري).

ENESA : منظمة ملحقة بوزارة الزراعة والإنتاج السمكى والغذاء رئيسها يتبع وكيل الوزارة ومديرها العام يعينه وزير الزراعة. وتتولى تلك المنظمة وضع الخطط السنوية للتأمين الزراعى (تعتمد من الحكومة قبل الأول من مايو كل عام) والتى يتم فيها تحديد معدلات الدعم، الناتج القابل للتأمين عليه – المعدلات الدنيا للناتج مواعيد التأمين ....الخ. كما تقدم تلك المنظمة الدعم الخاص بالمقدمات التأمينية وتتحكم في كيفية تنفيذ الخطط التأمينية، ويمتد عمل ENESA إلى التصرف في جميع حالات التفاوض.

AGROSEGURO : رابطة التعاون التأمينى أو (المجموعة الأسبانية لاتحاد شركات التأمين الزراعى) تضم ٦٤ شركة تأمين خاصة أسبانية وأجنبية من الشركات المشاركة في نظام التأمين المشترك، وطبقا لهذا النظام تتشارك تلك الشركات في المخاطر الكلية في سنه معينه بنسبه مشاركة كل شركة في الرابطة، وتقوم الرابطة بالنيابة عن أعضاءها بأداء مهام البرنامج التأمينى المحدد مثل: تحديد وجمع المقدمات التأمينية، الأقساط التأمينية، تقدير الخسائر، دفع التعويضات ، الإشراف على المزارعين ، كما تقدم خدماتها الإحصائية والإدارية لجميع الشركات المساهمة في المجموعة وأعداد الدراسات والبحوث في شئون التأمين.

CCS : مشروع له مصادر تمويل ومصادر خاصة به يعمل كشركة لأعادة التأمين تحت إشراف وزارة الاقتصاد واعادة التأمين لدى هذه الشركة إجباري.

آلية عمل نظام التأمين الزراعى في أسبانيا : عمليا تقدم ENESA بالتنسيق والربط بين عناصر النظام وتتولى وضع الخطط السنوية للتأمين الزراعى والتى تتضمن تحديد معدلات الدعم والناتج القابل للتأمين ..الخ. وتتكون من اللجنة العامة التى تضم المنتجين والمؤمنين وتجارة الجملة وممثلوا وزارتي الاقتصاد والزراعة. وتقوم AGROSEGURO بإدارة البرنامج التأمينى المحدد مثل تحديد وجمع المقدمات التأمينية والأقساط وتقدير الخسائر ووضع التعويضات ... الخ. ثم يتم بعد اكتمال شروط ومتطلبات مختلف المنتجات التأمينية جعل وثائق التأمين تجارية من خلال شبكة شركات التأمين (وتقوم كل شركة بتسويق الوثائق الخاصة بها متنافسة على مبيعات الوثائق مع الشركات الأخرى وتتولى CCS إعادة التأمين لتلك الشركات سواء التأمين الإجباري الذى تقدمه لجميع الشركات أو إعادة التأمين الإضافي التى تطلبه بعض الشركات لتغطية مستويات أعلى.

ويعاب على هذا النظام كما يراه خبراء التأمين الأسبان عدم وجود توازن اكتوارى لبعض المنتجات التأمينية وبعض الأقاليم بالإضافة إلى القصور في التنفيذ اليومى لبرامج التأمين بالإضافة إلى أنه حتى الآن لم يتم تغطية جميع المخاطر لجميع المنتجات.

شكل (٢-١) نظام التأمين الزراعى فى أسبانيا

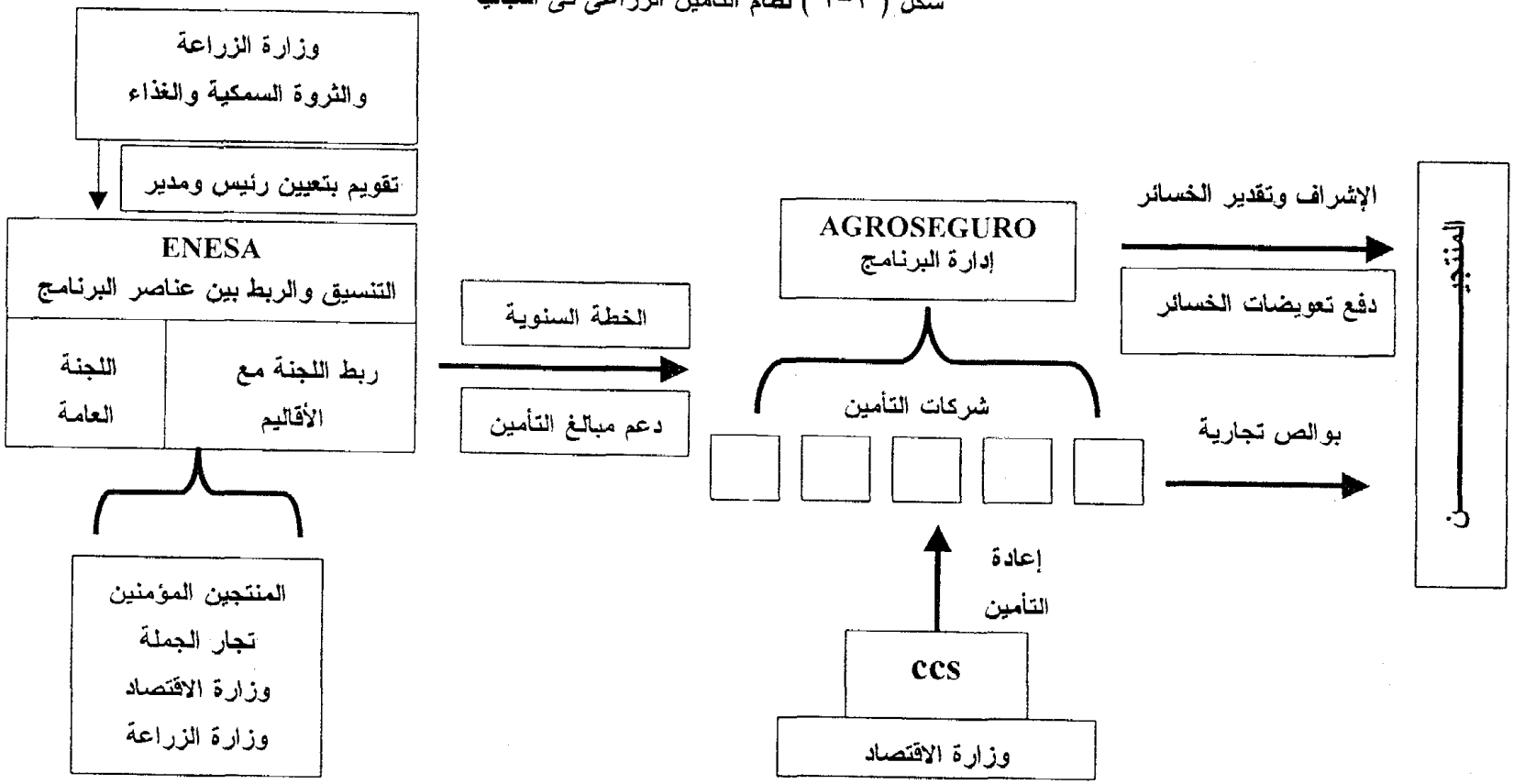

جدول (٢-٤) ملخص التأمين الزراعى ونظم الأمان فى بعض دول الاتحاد الأوربي

الدولة	النظام	نوع التأمين	تمويل النظام	مساعدات الدولة
اليونان	شركات تأمين عامة وشركات تأمين خاصة تعملان بشكل متكامل	**لتأمين العام :** **تأمين إجباري على :** الأمطار الثلجية – الحرائق – الرياح العاصفة – الفيضانات – الجفاف – الأمطار الغزيرة – الجليد – مياه البحر – الخسائر الناتجة عن هبوط حاد فى الأسعار أو بعض الحوادث الطبيعية – بعض أمراض الحيوانات . **التأمين الخاص :** يغطى جميع المنتجات التى لا يغطيها التأمين العام ، كما يمنح تغطية إضافية للمنتجات التى يغطيها التأمين العام .	**التأمين العام :** تحسب القيمة التأمينية على أساس كل مزرعة وليس على أساس المخاطر ، (٣% من القيمة الكلية للمحاصيل و ٥% من القيمة الكلية للمنتجات الحيوانية) ، بالإضافة للمصادر الأخرى (التمويل العام ، الدخل من المصادر الرأسمالية ، رسوم تعويض المخاطر). **التأمين الخاص :** على أساس تقدير المخاطر .	يوجد
البرتغال	شراكه بين التأمين العام والخاص ، ونظام متكامل للحماية ضد عشوائية المناخ .	**تأمين الحصاد :** تغطيته الأساسية ضد الحرائق – الصواعق – الفيضانات – الأمطار الثلجية . وتغطية تكميلية ضد : التجمد – الإغراق – الرياح العاصفة والجليد – ويتم إدارته واسطة صناعة التأمين . **صندوق تمويل الكوارث للمحاصيل :** يغطى الخسائر التى تنتج عن الكوارث و التي لا يغطيها تأمين الحصاد على هيئة (قروض – دعم الفوائد – المنح) . **التعويضات :** إعادة تأمين عامة لتأمين الحصاد .	**تأمين الحصاد :** قيم تأمينية + مساعدات الدولة وبصفة خاصة المنح التى يتم منحها لعقود التأمين الجماعية . **صندوق الكوارث :** يمول بقيم تأمينية صغيرة بالإضافة إلى الدعم الحكومى . **التعويضات :** قيم تأمينية + الصناديق العامة .	يوجد وللاستفادة منها يجب أن يحصل المزارع على تأمين الحصاد
أسبانيا	شراكه بين التأمين العام والخاص	لأسبانيا تجربة غنية فى التأمين الزراعي ، نظم مختلفة على مستويات متباينة للتدخل الحكومى ، والنظام الحالى لا يفرق بين المخاطر التى يجب ان يتحملها التأمين الخاص والأخرى التى يجب على الدولة التدخل فيها ، فجميع المخاطر الزراعية تغطيها الشركات الخاصة ، وجميع السياسات تدعمها الدولة ، و هناك ثلاثة أنواع من السياسات تقدم : سياسات تغطية نوع واحد من المخاطر ، سياسات تغطية مخاطر متعددة ، سياسات تغطية جميع المخاطر .	**قيم تأمينية + منح + دعم**	يوجد

تابع ملخص التأمين الزراعى ونظم الأمان فى بعض دول الاتحاد الأوربي

الدولة	النظام	نوع التأمين	تمويل النظام	مساعدات الدولة
إيطاليا	**تأمين خاص يدعم جزئيا بواسطة نظام مساعدة الكوارث العام والخاص .**	**التأمين الخاص :** ضد الأمطار الثلجية – البرودة الشديدة – الجفاف - الحرائق الشمسية – الأمراض والخسائر التى تحدث لاشجار الفاكهة . **مساعدات الكوارث :** السيول - الفيضانات - الرياح العاصفة – البرودة الشديدة – الأمطار الثلجية – الجفاف (تقدم فقط للمجتمعات التى يتوفر فيها تأمين خاص على المحاصيل) وتقدم على هيئة منح استثمارية – دعم – إعفاءات من الضرائب أو الفوائد .	**التامين الخاص :** قيم تأمينية على الأمطار الثلجية – شدة البرودة – الرياح العاصفة – الجفاف (تعدل كل عام) . **مساعدات الكوارث :** من الصناديق العامة .	تقدم فى حالة السيول والفيضانات وشدة البرودة والأمطار الثلجية والجفاف فى المجتمعات التى لا يوجد فيها تأمين متاح لتلك المخاطر
فرنسا	**نظام تأمين خاص يدعم جزئيا بواسطة نظام مساعدات الكوارث العام والخاص .**	**التأمين الخاص :** يقدم ضد : شدة البرودة لجميع المحاصيل ، العواصف – (بالإضافة لشدة البرودة للذرة والعنب وعباد الشمس) ، كما يقدم لخسائر الحيوانات الناتجة عن عدد من الأسباب . **المساعدات العامة للكوارث :** تقدم منح وقروض بمعدلات فائدة منخفضة لجميع الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية ولا يمكن تغطيتها بالتأمين الخاص للمحاصيل والإنتاج الحيواني . **المساعدات العامة الاستثنائية :** تقدم للجفاف (المؤثر على قطاع الإنتاج الحيواني) ، الكوارث غير المحددة (تقدم بدعم الفائدة ، تقليل مدفوعات الضمان الاجتماعي ، إعادة جدولة الديون . **إعفاء من الضرائب فى حالة الكوارث العامة :** **إمكانية تقسيط الأعباء الضريبية على سنوات (فى حالة الكوارث عموما لجميع قطاعات الاقتصاد .** **إعادة التأمين لوقف الخسائر : لتغطية تأمين الخسائر على المباني ومحتوياتها**	**التأمين الخاص :** يمول من القيم التأمينية بالإضافة إلى الدعم ضد شدة البرودة لبعض المحاصيل . **المساعدات العامة للكوارث :** تمول من الصناديق العامة والرسوم المحصلة على قيم التأمين الخاصة . **المساعدات الاستثنائية :** يتم تمويلها من الصناديق العامة ، وصناديق المنظمات المتخصصة . **إعفاءات الضرائب وتقسيط الأعباء الضريبية :** تمول من الصناديق العامة . **إعادة التامين يمول من منح الدولة .**	يوجد مساعدات حكومية فيما عدا الخسائر التى يمكن تغطيتها من التأنين الخاص .

تابع ملخص التأمين الزراعى ونظم الأمان فى بعض دول الاتحاد الأوربى

الدولة	النظام	نوع التأمين	تمويل النظام	مساعدات الدولة
النمسا	**تأمين خاص يدعم جزئيا بواسطة نظام مساعدة الكوارث العامة .**	**التأمين الخاص :** ضد البرودة الشديدة (تغطية شاملة لكل ما فى المزرعة او تغطية لمحاصيل معينة)- وضد الإصابة بالحلزون (جميع المحاصيل) - الماء العثر – الجفاف – شدة البرودة – الفيضانات – العواصف – الحشرات – عدم النمو – الجليد .	يتم تمويله بقيم تأمينية ، هذه القيم تكون مدعمة للأمطار الثلجية والبرودة الشديدة .	توجد عدا لشدة البرودة أو الأمطار الثلجية لان هذه المخاطر مدعمة .
المانيا	**نظام تأمين خاص ومساعدات الكوارث العامة .**	**التأمين الخاص :** يقدم ضد : شدة البرودة لجميع المحاصيل ، الأمطار الثلجية - تأمين متعلق بالنوعية (محتويات السكر فى بنجر السكر ، ومحتويات النشاء فى البطاطس - آفات معينة فى البطاطس – العواصف – شدة البرودة – السيول – الحرائق – الأمراض الوبائية – الحوادث . **المساعدات العامة للكوارث :** برامج خاصة يتم تبنيها على المستوى الفيدرالي بواسطة قوانين خاصة ، وبرامج مساعدات خاصة على مستوى المزرعة بالنسبة للأمراض الوبائية لحيوانات المزرعة تغطى قيم الحيوانات النافقة .	يتم تمويل التأمين الخاص من قيم التأمين المحصلة .	يوجد مساعدات حكومية

SOURCE:
European Commission , Agriculture Directorate - General, Directorate A.Economic analyses , forward Studies , evaluation , Risk Management Tools for EU Agriculture With a special focus on insurance . january 2001 .

التأميـن الزراعى في قبـرص[1] :

في عام ١٩٥٥ انشئ صندوق المعونة الزراعى وتحمل أعباء التعويضات في حالات التلف الناتج عن البرد في العنـب والفواكـه الموسمية وفي الحبوب (القمح والشعير) بسبب صدأ الحبوب. وقد عمل المشروع المذكور على اساس تطوعـى وكـان بإمكـان المزارعين أن يشتروا حتى (١٠حصص) بحيث تستحق تعويضا قيمته ما يعادل ٤٥٠ دولار امريكى. وقد واجه هذا الصندوق تحديات تمثلت في محدودية عدد المحاصيل والمخاطر المغطاه، وكذلك غياب الضمانات لدفع كامل التعويض والأختيار غير المناسب للمخاطر.

وفـي عـام ١٩٦٠ انشـئ صندوق الإغاثة ضد الجفاف، وذلك لتغطية خسائر الحبوب الناتجة عن عدم كفاية المطـر. وقـد عمـل هذا الصندوق على اساس اجبارى – وجرى خصم الأقساط من قبل " لجنة الحبوب " وقت استلام المحصول وكانت تدفع التعويضات عندما يتجاوز التلف ٧٠% من قيمة المحصول (العائد الاجمالى).

وفي عام ١٩٧٧ تم صياغة قانون التأمين الزراعى الذى وفر اطارا لتأمين إجباري على جميع المحاصيل ضد أى كارثة طبيعية لا يمكن تجنبها – وتم إنشاء منظمة شبه حكومية لتنفيذ القانون عرفت بأسم " **منظمة التأمين الزراعى** " ، وقـد تم في البداية تغطية الفواكه الموسمية والعنب ضد الخسائر الناتجة عن البرد والجفاف والصدأ ثم شمل المشروع اللـيمون والـبرتقال ضد خسائر البرد والجليد (التجمد) ثم امتد إلى الأعلاف المطرية ضد الجفاف ثم البطاطا ضد البرد والجليد والفيضانات، وفي عام ١٩٩١ تم تغطية الخضروات والشمام والبطيخ والفراولة والبقـول.

ويمكن تلخيص ملامح التأمين الزراعى في قبرص في النقـاط التالية:

١- التأميـن اجـبارى بالنسبة لجميع المحاصيل التى يغطيها المشروع ضد أى حوادث طبيعية حتمية – أما المخاطر والمحاصـيل الـتى يغطيها المشروع فيتم تحديدها من وقت لآخر بقرار من مجلس الوزراء. (ثم التدرج في عدد المحاصيل الداخلة تحت مظلة التأمين).

٢- يعطـى المشـروع كـل مـن الخسائر النوعية والعددية وهى تعنى الخسائر التى تؤثر على الأنتاج خلال الموسم الزراعى نتيجة لاضرار سارية.

٣- لا يغطى المشروع الأضرار في الحالات التالية:-

- الخسـائر الناتجة عن زراعة المحاصيل في غير أوقاتها أو التى تحدث قبل الأزهار الكامل باستثناء العنب الذى تغطى خسائره مباشرة بعد مرحلة انتفاخ البراعم.
- الخسائر الحادثة بعد جنى المحصول أو بسبب إهمال المزارعين.
- الخسـائر الـتى تصـيب الأشجار في الأماكن المنعزله أو النباتات والأشجار التى يقل عددها عن ٧٠ نبته في الهكتار الواحد، وفي حالة الزراعة المتنوعة إذا كانت الأشجار من نوع واحد تقل عن ٢١ شجره/هكتار.
- الخسـائر الـتى تصيب المحاصيل في منطقـة تقـل مساحتها عن ٠,٠٢ هكتار والمحاصيل غير المروية في منطقة تقل مساحتها عن ٠,٠٥ هكتار والحبوب والأعلاف المزروعة في منطقة أقل من ٠,١٠ هكتار.
- خسـائر الـبـرد والجلـيد والأعاصير البالغة ١٥% من جملة الأنتاج أو ما دون ذلك، وأيضا خسائر الصـدأ والفيضانات وموجات الحر التى تقل عن ٤٥% من مجمل الإنتاج.

---

[1] وزارة الزراعة " مقترح صندوق التكافل الزراعى ، ابريل ١٩٩٣ .

- القسط يختلف وفقا لمحاصيل معينة أو نوع وفصيله المحصول وأيضا بالنسبة للمنطقة- ولا يتجاوز القسط ٤% من مجموع الدخل المحقق من المنتجات المؤمن عليها.

٤- **تقدر التعويضات كما يلى:**

خسائر البرد:

١- تعويض ٧٥% من الخسائر الزائده عن ١٥% من المحصول المتوقع.

٢- تعويض ٦٣,٧٥% كحد أعلى من المحصول المتوقع.

خسائر الجليد (التجمد):

١- تعويض ٦٠% من الخسائر الزائده عن ١٥% من المحصول المتوقع.

٢- تعويض ٥١% كحد أعلى من المحصول المتوقع.

خسـائر الجفـاف :

١- تعويض ٧٥% من الخسائر الزائده عن ٤٥% من المحصول المتوقع.

٢- تعويض ٤١,٢٥% كحد أعلى من المحصول المتوقع.

خسائر الفيضـانات:

١- تعويض ٧٥% من الخسائر الزائده عن ٢٠% من المحصول المتوقع.

٢- تعويض ٦٠% كحد أعلى من المحصول المتوقع.

خسائر صـدأ النباتات:

١- تعويض ٧٥% من الخسائر الزائده عن ٢٠% من المحصول المتوقع.

٢- تعويض ٦٠% كحد أعلى من المحصول المتوقع.

خسائر موجـات الحر:

١- تعويض ٧٥% من الخسائر الزائده عن ٢٠%.

٢- تعويض٦٠% كحد أعلى من المحصول المتوقع.

خسائر الأعاصـير:

١- تعويض ٧٥% من الخسائر الزائدة عن ١٥%.

٢- تعويض ٦٣,٧٥% كحد أعلى من المحصول المتوقع.

أسـلوب المطالبة بالخسائر وتقييمها :-

- فـي حالـة الخسـارة يـتقدم المنتج بطلب خلال ٧ أيام بعد حدوث الخسارة الناتجة عن المخاطر التى يغطيها المشـروع باسـتثناء صدأ الحبوب الذى يمكن الإبلاغ عنه خلال ١٥ يوما قبل جنى المحصول ، وكذلك خسائر الجفاف خلال ٧ أيام بعد الإعلان عن المنطقة المنكوبة.

- يتم تقييم الخسائر من أشخاص زارعيون في المنطقة على أساس عددى ونوعى وترسل للمنتج – الذى يمكنه أن يطلب إعادة التقييم خلال ٧ أيام بعد ظهور نتيجة التقييم الأولى ويدفع رسوم إعادة تقييم ويصبح القرار في المرة الثانية نهائى.

- تدفع التعويضات خلال ٧٥ يوما بعد جنى المحصول من خلال جمعيات القرض التعاونية المحلية – وتستخدم في حساب الأقساط والتعويض الأسعار التى يحددها مجلس إدارة المنظمة وعلى أساس معدل أسعار المنتجين في ذلك العام.

إدارة المنظمـــة:

يتكون مجلس إدارة المنظمة من (١٠) أعضاء وهم:

- ممثل عن وزير الزراعة رئيسا.
- مدير الدائرة الزراعيـة أو ممثل آخر لوزارة الزراعة.
- ممثل عن وزارة المالية.
- ممثل عن وزارة الداخلية.
- ممثل عن وزارة العمل والضمان الاجتماعى.
- ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة.
- أربعة أشخاص آخرين يمثلون المزارعين.

مـوارد المنظمـة:

- الأقسـاط
- المعونة الحكومية التى تقدم للمشروع سنويا.

الأقساط وطريقة تحصيلها:

١,٢٥% – ٣% مـن قيمة الأنتاج لكل محصول يغطيه المشروع. ويتم تحصيل الأقساط من خلال القنوات التسويقية لكل محصول

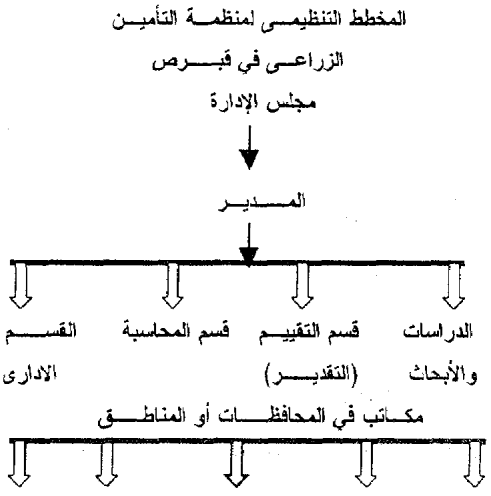

المشاكل التى تواجهـــه التأمين الزراعـــى في قـــــبرص :

- الموافقة على التأمين الزراعى – خاصة من قبل المزارعين الذين واجهوا خسائر ضئيله خلال الفترة الماضية.
- تحديد أسعار الأقساط :- حيث لا يمكن القيام به قبل مجلس البرلمان وهو إجـــراء يستغرق وقتا طويلا.
- تحصيل الأقساط يقابلها صعوبة تعدد القنوات التسويقية للمحصول الواحد.
- ينبغى أن تكون رسوم إعادة التقييم عالية بحيث تحول دون تقديم المزارعين للعديد من طلبات إعادة التقييم غير المبررة.
- المشـــاكل والحـــوادث الاخلاقيـــــة.

دور الدولة في مجال التأمين الزراعى في قبـــرص:

أن حيوية التأمين الزراعى في قبرص تعتمد على الطبيعة الإلزامية للنظام بموجب قانون التأمين الذى صدر عام ١٩٧٧. وتنفذ هذا القانون منظمة التأمين الزراعى وهى منظمة شبه حكومية ويمثل في مجلس أدارتها ممثلون للوزارات المختلفة مثل الزراعة والداخلية والمالية والتجارة والصناعة والعمل والضمان الاجتماعى واتحادات الزراع.

وتدعـــم الحكومة نظام التأمين الزراعى بمساهمتها سنويا في منظمة التأمين بمبالغ لكل محصول يشمله التأمين يتـــناقص سنويا بمعدل ١٠% أى يدعم القسط كاملا في السنة الأولى ثم ينقص الدعم ليصل إلى ٥٠% من الاجمالي في السنة الخامسة.

مـــوارد مـــنظمة التأمين الزراعى :- تتألف الموارد الرئيسية لمنظمة التأمين من الأقساط التى يدفعها المزارعون الذين يغطـــى التأمين محاصيلهم ومن المعونة الحكومية التى تقدم للمنظمة سنويا ويلاحظ أن الحكومة ساهمت بمبلغ ٣٦٠ ألف دولار لإيجـــاد احتياطـــي مناسب كما ساهمت بمبلغ أضافى مقداره ٢٠٠ ألف دولار لتغطية النفقات الإدارية خلال عامى ١٩٧٩، ١٩٨٠. وقـــد تشـــمل المـــوارد الأخرى لمنظمة التأمين الزراعى الفوائد على رأس المال والمساهمات ورسوم الغرامات وعوائد ممتلكات المنظمـــة.

ويعتـــبر التأميـــن الـــزراعى المطـــبق في قبرص من النوع محدود المخاطر ضد كوارث محدده وهى البرد، والجفاف، العواصف، ولا يغطى التأمين الزراعى بقبرص الأوبئة والأمراض وغيرها.

ترويـــج التأميـــن الزراعى على المحاصيل الزراعية بين الزراع :

بمجرد أن بدأت منظمة التأمين الزراعى بقبرص عملها عام ١٩٧٨ كانت احدى العقبات الرئيسية التى واجهتها الموقـــف الســـلبى لـــبعض مجموعات المزارعين المعارضة للمشروع وكان رد الفعل هذا متوقع وخاصة من قبل أولئك الـــزراع الذين واجهوا خسائر ضئيلة خلال بدء تطبيقه ولكن الجهود الدائبة التى بذلت لتعريفهم بنتائج التأمين الزراعى. ودفع التعويضات ساعدت على تقليل ردود الفعل بشكل كبير.

تجربة باكستان فى التأمين الزراعى :

ارتبط النظام التأميني في باكستان بنظام الإقراض، ثم اعتبر ذو نمط رسمى بادراجه ضمن خطط التنمية والائتمان مع جعل هذا النظام اختياريا. وفي عام ١٩٨٦ بدأ نظام التأمين على محصول القطن في منطقتى ميولتان **Multan** وميوز افار جارج **Muzaffargarg** وكان اجباريا لكل المزارعين الذين يستخدمون قروض مستلزمات الإنتاج لبنك التأمين الزراعى الباكستانى. ويسوق هذا النوع من التأمين شركة ادامجي للتأمين كطلب بنك التنمية الزراعى الباكستانى والنظام التأمينى هو عبارة عن برنامج للتنمية الريادى يتم بواسطة شركة ادامجى للتأمين **Adamge** وربما يكون من أهم نماذج التأمين على المحاصيل تجاريا.

وفي المرحلة الأولى من تطبيق نظام التأمين على القطن عن طريق شركة ادامجى للتأمين بالاشتراك مع بنك التنمية الزراعى الباكستاني وربط الشركة المشتركة بشركة التأمين القومية فقد أصبحت الحكومة وكيلا لنظام التأمين. وفي العام التالى للتأمين اقترح أن يكون برنامج التأمين عبارة عن شركات مشتركة بين الحكومة وبنك التنمية الباكستانى وشركات التأمين الخاصة بهدف التأمين على المحاصيل، واعتبر إدراج شركات التأمين الخاصة ضمن خطط التنمية والائتمان ذو نمط رسمى خاضع للتنظيم من قبل الحكومة كما قدمت الحكومة دعما للقروض في عام ١٩٨٨ يقدر بـ ١٨٠ مليون روبيه.

موارد مؤسسة التأمين الزراعى في باكستان: تتمثل موارد مؤسسة التأمين الزراعى في الأقساط التى يدفعها المزارعون أى بمعنى تغطية تكاليف المشروع من خلال ميزانية المؤمنين كنفقات تنمية.

طريقة الاشتراك في التأمين الزراعى: بدأ مشروع تطبيق نظام التأمين في باكستان على محصول القطن اجباريا في أول عام ثم اختياريا في العام التالى وامتد نظام التأمين في السنوات التالية إلى محاصيل القمح، الأرز والدخان.

أنواع المخاطر التى يشملها نظام التأمين الزراعي: يغطى النظام التأمينى على المحاصيل الزراعية في باكستان المخاطر التى تسبب أضرار كبيره للمحاصيل وهى المطر الغزير – الفيضانات – البرد – الرياح – الصقيع – الحريق – الخنازير البرية.

ترويج التأمين على المحاصيل الزراعية بين الزراع: تم تطبيق نظام التأمين اجباريا لكل عناصر القروض المقدمة من بنك التنمية الزراعى الباكستانى ونتيجة للضغط على بنك التنمية بواسطة المقرضين أصبح اختياريا مع خفض قيمة القرض بنسبة ١٠% ليكون الطلب على التأمين للمحصول ذو مرونة عالية – وهكذا انخفضت تكاليف المزارع إلى الحد الأدنى. ولم يكن هذا النظام ملائما للمؤمن من الناحية التجارية فتأخذ نظم تأمين التسويق الجزئى بغرض جذب عملاء جدد من الزراع.

أقساط التأمين: المبلغ المؤمن به يساوى عادة قيمة القرض من بنك التنمية الزراعى وقدرت قيمة قسط التأمين بحوالى ٥,٢٥% من المبلغ المؤمن به واستخدم البرنامج ضمانات المحصول والتى تساوى ٩٠% من قيمة المحصول.

الإجراءات المتبعة لتعويض الخسارة: يتم تقدير الخسائر عن طريق المهندس الزراعى الذى يعمل بشركة التأمين – وقد تأسست لجنة لفض المنازعات تتكون من ممثل بنك التنمية الزراعى الباكستانى وعضو شركة التأمين ومزارع حسن السمعة في المنطقة. ففي منطقة المحصول الواقية من الخسارة يعتمد حق المطالبة على النسبة المئوية للضمان كما في الجدول رقم (٢-٥).

جدول رقم (٢-٥) النسبة المئوية للضمان وحق المطالبة لتعويض الخسارة في الباكستان

% للضمـــان	حـــق المطالبـــة
حتى ٢٠%	تعتبر جزئية ويجب الدفع بنظام الحصة في حالة فقد المحصول.
بين ٢٠% - ٩٠%	تعتبر خسائر كلية ١٠٠% من المبلغ المؤمن عليه وتدفع كاملة.

المصدر: الاتحاد الإقليمى للائتمان الزراعى في الشرق الادنى وشمال افريقيا .

نـتائـج تطبـيق تجـربة التأميـن الزراعى في باكسـتان: تم تنفيذ التأمين على المحاصيل في باكستان بالاعتمادات المملوكـة للمؤمـن ، وقـد تحقق ذلك كبادرة تجارية بحيث لا يسمح للمؤمنين أن يتوسعوا في توقيع سندات التأمين على المسـتوى القومى قبل ان يتبينوا النظام الرائد للتأمين على محصول القطن. ويتوقف التوسع في النظام على إمكانية إتاحة الفـرص لاعـادة التأميـن والتى تمثل عاملا حاسما للتوسع في تطبيق التأمين على المحاصيل الأخرى وزيادة المؤمنين عليهم.

وعلى ضوء الهدف المعلن باتخاذ الإجراءات الوقائية التأمين الكوارث عدل أساس البناء التأمينى لرفع مستويات الاقـتطاع مـن ١٠% من النظام الريادى إلى ٥٠% أو ٧٠% من حقوق المؤمن عليه في طريقة دفع الأموال المستحقة بموجـب سـند التأمين ونتيجة لذلك يمكن خفض قيمة القسط. ويلاحظ أن مشروع التأمين على القطن حقق خلال الفترة ٨٦٥-١٩٨٨ خسارة تقدر بنحو ٤٩% من التعويضـات.

تجربة الهـند في التأمين الزراعى:

بـدأ التأميـن علـى المحاصيل الزراعية في الهند عام ١٩٧٣/٧٢ كبداية تجريبية تمت عن طـريق جهـاز تأمينـى كبير تابع للدولة " المؤسسة العامة للتأمين بالهند " " GIC " . وفي المرحلة التجريبية استهدف التأمين :-

- تشجيع تبنى الوسائل التكنولوجية الحديثة بما فيها حماية النبات.
- توفير ضمانات الاقتراض من البنوك.
- تطوير الإجراءات وخلق الكوادر للتوسع في عمليات التأمين.

وقـد قام التأمين خلال تلك المرحلة والتى استغرقت ثمان سنوات بالتأمين ضد مخاطر المناخ والآفات وامراض النـبات إلا أنـه بنهاية تلك الفترة فشل النظام نتيجة التقدير غير الدقيق للأقساط والخسائر المغطاه مما أدى إلى أن بلغت التعويضات ٧٨٨ الف روبية في مقابل ٤٥٤ ألف روبية قيمة الأقساط المدفوعة.

وقـد تـلا ذلـك تنفيذ مشروع للتأمين في مناطق مختلفة عن المناطق التى غطاها النظام التجريبى (المشروع الرئيسـى) روعـى فيه التقدير الدقيق للأقساط وتم في هذا المشروع تغطية كافة أنواع المخاطر إلا أن هذا النظام قد تم ربطه إجباريا بعملية الإقراض وشكل عنصرا هاما في ضمان القروض.

وقد بلغ عدد المزارعين المؤمن عليهم وفقا لهذا المشروع ٦٢٣ ألف مزارع وتم تغطية مخاطر محاصيل الأرز – القمـح – الشـوفان – البقول – البذور الزيتية – الشعير – القطن – قصب السكر. وقد بلغت المساحة الكلية المغطاه ٦٩٢ ألف هكتار وبلغت جملة الأقساط ١٩,٥ مليون روبيه.

ويقوم النظام التأميني بتغطية ١٠٠% من القرض (اقصى قرض ١٠٠٠٠ روبيه لكل مزارع) وجدير بالذكر أن الأقساط المدفوعة بمعرفة المزارعين لم توضع على أسس اكتوارية ولكنها بناءا على مستويات تؤخذ في الاعتبار كدعم من الدولة والحكومة المركزية لهؤلاء المزارعين. وعموما تبلغ الأقساط:

٢% من المبلغ المؤمن لكل موسم في الأرز – القمح – السوفان.
١% من المبلغ المؤمن لكل موسم البقول والبذور الزيتية.

تقدير الخسائر : يتم تقدير الخسارة أو النقص في المحصول بمعرفة حكومة الولاية ويتم ذلك خلال فترة الحصاد بحد أدنى ١٦ عينه – وتدفع المطالبات على أساس نقص المحصول عن الإنتاجية المحددة لكل منطقة. ويقوم العاملين بالمؤسسة العامة للتأمين بزيارة ميدانية للتأكد من صحة واتباع الإجراءات السليمة.

الهيكل الادارى للنظام : يتم تنفيذ النظام ضمن برامج الحكومة عن طريق المؤسسة العامة للتأمين. ويتم دفع الأقساط بمعرفة المزارعين المقترضين من البنوك كجزء من قروضهم وتدفع مباشرة إلى صندوق التأمين المركزى. وتشارك الحكومات المحلية في تقديم التمويل والمساعدات الإدارية الأساسية.

الاحتياطيات واعادة التأمين : تقوم صناديق التأمين في الولايات بالاحتفاظ باحتياطى ، وهذا الاحتياطى لا يتطلب بالضرورة وضعه في الصندوق المركزى.

التأمين على الحيوانات المزرعية : أعمال التأمين على الحيوانات، وهى بصفة رئيسية تأمين على الأغنام ويتم تنفيذها بواسطة أربع شركات تأمين رئيسية هى: شركتي التأمين القومية، شركة الهند الجديدة للتأمين، شركة التأمين الأهلية، وشركة التأمين الهندية المتحدة، ويتم تغطية التأمين على أساس عدد الحيوانات المؤمن عليها أو القيمة السوقية للحيوان عند النفوق أيهما أقل – ويتم التأمين على الحيوانات حتى ١٠٠% من قيمتها السوقية. التطور الذى حدث من حيث عدد الأغنام المؤمن عليها، الأقساط التى تم جمعها والمطالبات التى تم دفعها منذ عام ١٩٩٨/٩٧ تتضح في الجدول التالى:

جدول (٢-٦) التأمين على الحيوانات في الهند

السنة	عدد الحيوانات المؤمن عليها (بالمليون)	أعداد الأقساط التأمينية التى تم دفعها	اعداد المطالبات	نسبة المطالبات للأقساط
١٩٩٨/١٩٩٧	٢٢,٨٣	١٣٧,٠٦	١٠٢,٧٥	٧٤,٩٧
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٣,٥٠	١٤٥,٤٧	١٠٥,٦٩	٧٢,٦٥
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٧,١٠	١٣١,١٩	١٢٥,٢٦	٩٥,٤٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٥,٣٥	١٤٤,٧٠	١٣١,٧١	٩١,٠٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٦,٤٩	١٣٥,٣٨	١٠٧,٧٠	٧٩,٥٥

المصدر: وزارة الزراعة – الهند. موقع الوزارة على شكة الإنترنت .

- النظام التأميني القومى للزراعة في الهند متاح لجميع المزارعين بصرف النظر عن المساحة الزراعية، ويغطى جميع المحاصيل الغذائية والبذور الزيتية والمحاصيل النقدية والتجارية.

- يعمـــل الـــنظام التأميـــنى الجديد على أساس " منهج المساحة " ، تحدد المساحات لكل محصول مسمى – طبقا المـــنطقة الجغرافية – طبيعة الأرض – درجة انحدارها – تعرضها للفيضانات. وعلى أساس تقويم شخص في حالـــة تنفـــيذه في مساحات محدودة .وعلى أساس التجربة والخبرة أساسا وسوف يتم توسيعه في ضوء الخبره العملية المكتسبة.

الجدول التالي يوضح تغطية النظام التأمينى الإرشادي لمحاصيل البذور ضد جميع الأخطار الطبيعية.

جدول (٢-٧) إنجاز النظام القومى للتأمين الزراعي في الهند

البنـــــد	موسم ربيع ٩٩/٢٠٠٠	خريف ٢٠٠٠	ربيع ٢٠٠٠/٢٠٠١
عدد المزارعين الذين تم تغطيتهم	٥٧٩٩٤٠	٨٤٠٩٤١٩	٢٠٧٩١٠٩
إجمالى التأمين	٣٥٦٤١	٦٩٠٣٤٧	١٥٢٥١٥
الأقساط التأمينية	٥٤٢	٢٠٦٥١	٢٧٤٥
المساحة المغطاة	٧٨٠	١٣٠٠٠	٣٠٩٢
المطالبـــــات	٨٦٩	١١٧٩٤٩	٤١٩٠

وزارة الزراعة الهند – ١٨ ديسمبر ٢٠٠١.

إجمالي التأمين يعبر عن متوسط الثلاث إلى الخمس سنوات السابقة.

يغطى النظام التأمين جميع المخاطر الطبيعية خلال المراحل التالية:

- فشل محاصيل البذور كليا أو جزئيا نتيجة للأخطار الطبيعية.
- الفقـــد في محصول البذور الخام المتوقع.
- الفقـــد في محصول البذور بعد الحصاد.
- الفقـــد في مرحلة تدريج البذور وتصنيفها.

تجربة اليـــــابـــان فى التأمين الزراعى :

الـــيابان لديهـــا نظام تأمين قومى بالإضافة إلى شركتان خاصتان تقدما التأمين الزراعى. والنظام القومى يتكون مـــن ٦ بـــرامج تغطى تقريبا كل المحاصيل، والإنتاج الحيوانى فيما عدا الزهور والخضروات والطيور وتشمل البرامج السته.

- برنامج تأمين الأرز والقمح والشعير.
- برنامج تأمين دود القـــز لأنتاج الحرير.
- برنامج تأمين الإنتاج الحيوانى.
- برنامج تأمين الفاكهة والأشجار.
- برنامج تأمين الصوبات الزراعية.
- برنامج تأمين الحاصلات الحقلية.

وتغطـــى هـــذه البرامج جميع أنحاء اليابان باشتراك إجبارى، وبالنسبة للأرز والقمح والشعير ودوده القز فهي لها أهمية خاصـــة للـــزراعة اليابانية والاشتراك الاجبارى فيهم يحمى من الأختيار الخاطئ ويساعد على تثبيت الدخل حيث تتوزع المخاطـــر بدرجـــة كبيره وعلى نطاق واسع. أما برنامج تأمين الأنتاج الحيوانى فهو يغطى الفقد في الحيوانات وتكاليف عـــلاج الأمراض والإصابات. ويتولى الاتحاد الزراعى التعاونى تنظيم التأمين الزراعى وتقوم الاتحادات التعاونية على

مستوى البلديات بإعادة التأمين لدى الحكومة الفيدرالية على مستوى الولاية والتى تقوم بدورها بإعادة التأمين لدى الحكومي المركزية . وتقوم الحكومة المركزية بتقديم دعم جزئى في مقدم الاشتراك وفي جزء من المصاريف الإدارية.

صغار المزارعين والمزارعين لبعض الوقت يعزفون عن دفع المقدمات التأمينية للبرامج الأجبارية بسبب اعتماد دخول اغلبيتهم على مصادر غير زراعية تجعلهم قادرين على تحمل مخاطر الدخل بأنفسهم، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض المزارعين يشعرون أن المقدمات التأمينية التى يدفعونها لا تتناسب مع المخاطر التى يتعرضون لها وأن صغار المزارعين يستفيدون بدرجة اكبر من النظام ويرى البعض أن التأمين الزراعى يكون مفيدا فقط في حالة الأخطار التى تتعدى حد معين.

برنامج تثبيت دخل مزارعى الأرز:

تم تقديم هذا البرنامج ارتباطا بمجموعة سياسات جديده في قطاع الأرز حيث يحصل المؤمن عليه على ٨٠% من فرق السعر مقارنه بالأعوام الثلاث السابقة كتعويض ويتم ذلك من خلال صندوق يمول بنسبة ٢٥% من مزارعى الأرز و٧٥% من الحكومى ويشترط للاشتراك في هذا البرنامج استيفاء متطلبات معينه.

تجربة التأمين الزراعى في الأردن :

لا يوجد في الأردن تقليدا للتأمين الزراعى ولا تطلب تغطيات تأمينية من قبل مؤسسات القروض فلا تقدم تأمينات على الأملاك أو الحياه في المناطق الريفية. وقد تبين أن المزارعين لا مصلحة لهم في التأمين لأن الخسائر الفعلية وأية خسائر أخرى تتولى الحكومة التعويض عنها.

تجربة التأمين الزراعى في الجزائر:

منذ ١٩٨٨ ظهر إلى الوجود صندوق ضمان للقروض الزراعية على أساس المخاطر كافة وهو يغطى حتى ٧٠ % من مقدار القرض لكل مزارع – أيضا يوجد صندوق أغاثه الكوارث لمواجهة المخاطر غير القابلة للتأمين مثل الصقيع والجفاف والفيضان في الجزء الجنوبى من البلاد وهذا الجزء معرض جدا للجفاف – ويغطى الصندوق ٣٠-٦٠ % من تكاليف الإنتاج وهو مدعم (الصندوق) من الحكومة ولا يدفع الصندوق أى تعويض إلا بعد أن تعلن الحكومة أن منطقة ما قد تأثرت وأن تكون قد شكلت لجنة لتقييم الأضرار.

تجربة التأمين الزراعى في تونس :

يتكون قطاع التأمين الزراعى في تونس من شركة تعاونية واحدة (الصندوق التونسى للتأمين التعاونى الفلاحى **(CTAMA)** ومن شركات خاصة متعددة ، ثلاث منها تعمل في ميدان التأمين الفلاحى – ومن الجانب الحكومى هناك صندوق اغاثه للكوارث الذى اتضح انه لا يعمل. وتتضمن التأمينات في تونس جميع المخاطر على حياه المواشى وجميع أنواع التأمينات على الأملاك، والتأمينات على المحاصيل ضد الحريق والصقيع، وعلى حياة الأشخاص وظهرت في السنوات الأخيره أشكال اخرى مثل التأمين على تعطل الرى والعمل في المزارع الكبيرة- وتزود الشركات التعاونية والخاصة معظم أجزاء البلاد بتأمينات على المحاصيل ضد الحريق والصقيع، وعلى المواشى ضد مخاطر النفوق – ولكن هناك شركة خاصة واحده تقدم تأمينات ضد مجموعة من الأخطار التى تهدد الزراعات المحمية.

تجربة التأميـــن الزراعى في المغـــرب:

التأميـــنات الفلاحية في المغرب تقدمها شركة تعاونية فقط تؤمن على المواشى ضد جميع مخاطر حياتها وعلى المحاصيل ضد البرد والحريق. وفي محاولة للتأمين على الزراعات المحمية تبين أن كلفة التأمين عالية جدا ويرجع ذلك إلى أن للشركة دائره مغلقة من العملاء (هم أعضاء التعاونية).

الدروس المستفادة من التجارب الدولية فى التأمين الزراعى :

أولا: دور الحكومة في التأمين الزراعـــى:[1]

شهدت أنظمة التأمين الزراعى في العديد من دول العالم منقدمة أو نامية شكلا ما من أشكال التدخل أو الدعم أو المساندة الحكومية، سواء من بداية إنشاء تلك الأنظمة أو على امتداد مراحلها وتطورها، سواء كان هذا التدخل منتظم أو غير منتظم.

ففـــي الولايـــات المتحدة الأمريكية : بدأ التأمين الزراعى بإنشاء شركة تأمين الحاصلات الفيدرالية عام ١٩٣٨ وهـــى شركة مملوكة للحكومة بالكامل ويتم إدارتها حاليا بواسطة منظمة إدارة المخاطر والتى أنشأت عام ١٩٩٦ لإدارة برامج التأمين الزراعى وبرامج إدارة المخاطر. وتتولى شركة تأمين الحاصلات الفيدرالية دراسة خطط عمليات شركات التأمين الخاصة والموافقة عليها. وعموما تتدخل الدولة في نظم التأمين الزراعى في الولايات المتحدة على هيئة ٤ صور.

الأولى: دعـــم قيمة المقـــدمات التأمينية.

الثانية: تغطية المصاريف الإدارية لقطاع التأمين الخاص.

الثالثة: تدعيم التكاليف التى يتحملها القطاع الخاص.

الرابعة: تقديم إعـــادة التأمين.

وفـــي كنـــدا: تقوم الحكومة الفيدرالية والأقاليم بالمساهمة في إجمالي المقدمات التأمينية التى يدفعها المزارعين بحوالـــى ٢٥% لكل منهما، كما تساهما بنسبة ٥٠% من المصاريف الإدارية، وبسبب الطبيعة التشاركية لبرنامج التأمين علـــى الحاصـــلات تقـــوم حكومـــات الأقاليم بإنفاق نصيب مماثل للنصيب الذى تقدمه الحكومة الفيدرالية لبرنامج تأمين الحاصلات وبالإضافة إلى مساهمة الحكومة الكندية في المقدمات التأمينية والتكاليف الإدارية تتدخل الحكومة الفيدرالية في اتفاقيـــات إعـــادة التأمين مع الأقاليم من خلال جهاز حماية الدخل المزرعى.

وفـــي المكسيك : أنشئت الحكومة المكسيكية شركة التأمين الوطنية **ANAGSA** في الأربعينات كأكبر وأقدم مؤمن زراعى في أمريكا اللاتينية والآن تعمل مؤسستان البنك الريفى وشركة التأمين معا مشكلتان نظاما واحدا لإقراض المال واسترداده من الزراع. ومن خلال البنك الريفى تصل تعويضات حكومة المكسيك إلى القطاع الريفي.

وفي كوستاريكا: بدأت نظاما للتأمين على المحاصيل من خلال شركة تأمين حكومية محتكره " **INS** " وتتحمل هـــذه الشـــركة التعويضات المادية لإجمالي مبالغ الاحتياطات التى تملكها في حالة الكوارث ذات الطابع القومى وما يزيد عـــن ذلـــك تـــتحمله الدولة سواء أعلنت عن حالة الكوارث أم لم تعلن. وتقوم الشركة بإدارة نظام التأمين في كوستاريكا بالتنسيق مع وزارة الزراعة والنظام البنكى الذى تمتلكه الحكومة.

---

[1] راجع التجارب الدولية في التأمين الزراعى – الفصل الثانى من الدراسة.

وفي أسبانيا: يتركز النظام التأميني الآن على المشاركة بين القطاع العام والخاص والعملاء المزارعين مشتركين بصفة فردية أو من خلال التعاونيات والمنظمات المتخصصة، ويتولى وضع الخطط السنوية للتأمين منظمة **ENESA** وهي منظمة ملحقة بوزارة الزراعة والإنتاج السمكي ويتم اعتماد هذه الخطط من الحكومة سنويا قبل الأول من مايو، يتم في هذا الخطط تحديد معدلات الدعم والناتج القابل للتأمين عليه، مواعيد التأمين ، وأيضا تتولى هذه المنظمة تقديم الدعم الخاص بالمقدمات التأمينية وكيفية تنفيذ الخطط التأمينية والتصرف في جميع حالات التفاوض. هذا بالإضافة إلى رابطة التعاون التأميني (المجموعة الأسبانية لاتحاد شركات التأمين الزراعي **(AGROSEGURO**) وتضم ٦٤ شركة خاصة أسبانية أو أجنبية.

وفي دول المجموعة الأوروبية الأخرى[1] يعمل في نظام التأمين الزراعي في **اليونان** شركات تأمين عامة وشركات تأمين خاصة بشكل متكامل وتقدم الدولة مساعداتها للنظام. **وفي البرتغال:** توجد شراكه بين التأمين العام والخاص، وتقدم الدولة مساعداتها للنظام، أيضا في **إيطاليا:** يوجد نظام تأمين خاص يدعم جزئيا بواسطة نظام مساعدة الكوارث العام والخاص، وتقدم الدولة مساعداتها في حالة السيول والفيضانات، وشدة البرودة والأمطار الثلجية والجفاف. **وفي فرنسا** يوجد نظام تأمين خاص يدعم جزئيا بواسطة نظام مساعدات الكوارث العام والخاص، وتقدم الدولة مساعداتها للخسائر التي لا يمكن تغطيتها بواسطة التأمين الخاص. **وفي النمسا وألمانيا** : يوجد نظام تأمين خاص يدعم جزئيا بواسطة نظام مساعده الكوارث العامة وتقدم النمسا مساعدات لبعض المخاطر فيما عدا شدة البرودة والأمطار الثلجية التي يتم دعمها بينما لا تقدم ألمانيا مساعدات حكومة عدا المساعدات العامة للكوارث على المستوى الفيدرالي. **وفي قبرص:** تقدم الحكومة دعمها من خلال منظمة التأمين الزراعي وهي منظمة شبه حكومية، وتقدم الحكومة مساهمة تمثل ١٠٠% من القسط الأول للمحصول المؤمن عليه تقل بنسبة ١٠% سنويا ليصل الدعم إلى ٥٠% في العام الخامس. **وفي باكستان:** ارتبط نظام التأمين الزراعي بنظام الإقراض ثم اعتبر ذو نمط رسمي بإدراجه ضمن خطط التنمية والائتمان.

وفي الهند: بدأ التأمين على المحاصيل الزراعية كبداية تجربة تمت عن طريق جهاز تأمين كبير تابع للدولة " **المؤسسة العامة للتأمين في الهند (GIC)** " . **وفي اليابان:** يوجد نظام تأمين قومي بالإضافة إلى شركتان خاصتان والنظام القومي يتكون من ٦ برامج تغطي تقريبا كل المحاصيل.**وفي الجزائر:** منذ ١٩٨٨ ظهر صندوق ضمان القروض الزراعية على أساس المخاطر يغطي نحو ٧٠% من قروض الزراع، بالإضافة إلى صندوق مواجهة الكوارث غير القابلة للتأمين ويتم دعم الصندوق من الحكومة. **وفي تونس:** يتكون قطاع التأمين الزراعي من شركة تعاونية (الصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي)، **وفي المغرب** تقدم التأمينات الفلاحية شركة تعاونية تؤمن على المواشي فقط ضد جميع المخاطر وعلى المحاصيل ضد البرد والحريق.

ومن دراسة نظم التأمين الزراعي في العديد من دول العالم والتي تضمنتها الدراسة يجب ألا نهمل الثلاثة مستخلصات من نتائج نظم التأمين الزراعي الحكومي والخاص القائمة :

(١) النظام يجب أن يرتكز على منهج " من القاعدة إلى القمة " حتى تتحقق نتائج ايجابية ونجاح للنظام ، وأنواع التأمين يجب أن تصمم على أساس احتياجات المزارعين التي تختلف من إقليم لأقليم.

---

[1] راجع ملخص التأمين الزراعي ونظم الأمان في بعض الاتحاد الاوروبي ، ص .

(٢) أن يعطـــى الـــنظام التأمينى الوقت الكافى للتطور فمع استمرار التجربة ونموها يمكن للنظام أن يصبح اكثر شمولا سواء بالنسبة لنوع التأمين أو الأخطار التى يغطيها.

(٣) الـــتدخل الحكومـــى القومـــى ضـــرورى في أي نظام تأمينى حتى يمكن تجنب التعقيدات وعزوف المستفيدين عن الاشـــتراك وبالتالى فقدان الغرض الأساسى للتأمين المقدم.[**صناديق شبه تأمينية لمجموعة معينه من المزارعين لتلبية احتياجات معينة تساندها الدولة**]

ثانيا: المخاطـــر والأنشطة المغطاة في التأمين الزراعى:

تدرجـــت معظـــم الدول في تجاربها التأمينية على الحاصلات والمنتجات الزراعية في تغطية المخاطر لعدد من المحاصيل إلى حالات التغطية الكاملة لجميع المحاصيل ضد جميع أشكال المخاطر، بالإضافة إلى امتداد التأمين الزراعى ليشمل حياه المزارع وحيواناته وموجودا ته في بعض الدول.

ففـــي الولايـــات المـــتحدة: شـــمل نظام التأمين الزراعى تأمين متعدد المخاطر على الحاصلات "أكثر من ٧٠ محصـــولا " بالإضـــافة إلـــى تأمين العائد لعدد من المحاصيل المختارة كما في نظام تأمين الدخل ومحاصيل الذره وفول الصـــويا والســـورجم والقطـــن والقمح والأرز ضمن نظام تأمين العائد (نظام تغطية العائد المحصولى). وغطت بعض البرامج كل الولايات بينما غطت برامج أخرى ولايات معينه ومناطق معينه وقد شمل النظام تغطية الناتج والسعر ويغطى النظام " ٢٠% من المزارعين و٦٦% من المساحة المنزرعة . **وفي كنـــدا** : غطى نظام التأمين الزراعى حوالى ٥٠% مـــن إجمالي المنتجين و٥٥% من المساحة المنزرعة وتركز التغطية على تثبيت صافى الدخل من خلال برنامج حساب تثبيـــت صافى الدخل وبرنامج مساعدات كوارث الدخل الزراعى والذى يغطى جميع السلع الزراعية على أساس الهامش الكلى الذى يمثل الدخل المتاح للمزارع بعض دفع تكاليف العمليات النقدية في المزرعة. **وفي المكسيك** : التأمين الزراعى مـــتعدد المخاطـــر حيـــث يتم التأمين على المحاصيل الزراعية ضد جميع المخاطر ومعظم المحاصيل المؤمن عليها من زراعـــات الحبوب وبصفة عامة الذرة. **وفي كوستاريكا:** يغطى برنامج التأمين على المحاصيل جميع المخاطر بناءا على تكلفـــة الإنتاج. **وفي شيلى:** جاء نظام التأمين الزراعى تلبية لطلب المزارعين نتيجة الخسائر الكبيرة التى حدثت للحبوب الغذائـــية بسبب الأمطار الكثيفة في موسم ١٩٨٠ تتم تغطية هذه المحاصيل بالإضافة إلى الفاكهة وقد شمل النظام مخاطر الصـــقيع والبرد والرياح للفاكهة والأمطار والأمراض الفطرية والفيضانات والجفاف بالنسبة للحبوب. **وفي أسبانيا:** تتعدد وثائق التأمين فمنها من يغطى نوع واحد من المخاطر ومنها متعدد المخاطر والوثائق التى تغطى جميع المخاطر الخارجة عـــن سيطرة المزارع وتمتد الوثائق لتغطى مخاطر الحريق ويشمل النظام التأمين على المحاصيل الزراعية والحيوانات والغابـــات ومخاطـــر الظروف الجوية مثل البرد والحريق والجفاف والفيضانات والأعاصير والرياح والصقيع والأمطار الغزيرة والأوبئة والأمراض (٥٨ نوعا من وثائق التأمين). **وفي اليـــونان:** يغطى التأمين العام الإجباري أخطار الأمطار الثلجـــية والحـــرائق والرياح العاصفة والفيضانات والجفاف والجليد وهبوط الأسعار وبعض أمراض الحيوانات. ويغطى التأميـــن الخاص ما لم يتم تغطيته من التأمين العام. **وفي البرتغـــال** : يغطى تأمين الحصاد مخاطر الحرائق والصواعق والفيضـــانات والأمطـــار الثلجية، بالإضافة إلى تغطية تكميلية ضد التجمد والإغراق والرياح العاصفة، ويغطى صندوق تمويـــل كـــوارث المحاصـــيل الأخرى التى لا يغطيها تأمين الحصاد. **وفي إيطاليـــا** : يغطى التأمين الخاص مخاطر : الأمطـــار الثلجـــية والبرودة الشديدة والجفاف والحرائق الشمسية والأمراض وخسائر أشجار الفاكهة. وتغطى مساعدات الكـــوارث : السيول والفيضانات والرياح العاصفة والبرودة الشديدة والجفاف. **وفي فرنســـا:** يغطى التأمين الخاص: شدة الـــبرودة والعواصـــف وخسائر الحيوانات وتغطى مساعدات الكوارث خسائر الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى مساعدات

عامـــة استثنائية ضد الجفاف المؤثر على قطاع الإنتاج الحيواني والكوارث غير المحددة. **وفي النمســـا** : يغطى التأمين الخاص: شدة البرودة والماء العثر والجفاف والفيضانات والعواصف والحشرات وعدم النمو والجليد. **وفي ألمانيا:** يغطى التأمين الخاص: شدة البرودة والأمطار الثلجية بالإضافة إلى تأمين مرتبط بالنوعيـــة مثل محتوى السكر في البنجر والنشا فـــي الـــبطاطس بالإضـــافة إلى بعض الآفات في البطاطس والعواصف والبرودة الشديدة والسيول والحرائق والأمراض الوبائية والحوادث.

ثالثا: إجبارية واختيارية المشاركة في التأمين على الحاصلات الزراعية:

بدايـــة يجـــب العمـــل على نشر الوعى التأمينى بين المزارعين قبل تطبيق أى برنامج للتأمين على الحاصلات الزراعـــية، حتى يستوعب المزارع متطلبات التأمين الملقاة على عاتقه من جراء التأمين، والفوائد التى يمكن أن يحصل عليها، أى أن يعرف سلفا أن التأمين له كلفه مثلما أنه لا يحل مشكلة المخاطر حلا جذريا. وأن نجاح أو فشـــل البرنامج يـــتوقف على مدى تعاون المشاركين مع مؤسسة التأمين. وهذا الأمر بلا شك يمكن أن تساهم فيه العديد من الجهات ذات العلاقـــة مـــثل وزارة الإعـــلام – وزارة الزراعة – المؤسسات والمنظمات الدينية – المنظمات الاجتماعية والاقتصادية العاملة في الريف.

أمـــا مـــن حيـــث المشاركة الإجبارية أو الاختيارية في برنامج للتأمين على الحاصلات الزراعية فقد تبين من اســـتقراء بعض التجارب الدولية أن الاختيارية في الاشتراك في هذا البرنامج قد تؤدى إلى ما يعرف بالانتقاء العكسى أو الخاطـــئ **Advers Selection** حيث يصبح اكثر المزارعين عرضه للمخاطر وأدناهم إنتاجية هم فقط المنتسبين لهذا الـــبرنامج أيضـــا يعمـــل الانتقاء العكسي في اتجاه آخر حيث لا يكون للجهة المؤمنة أى شروط يلزم المزارع بالبقاء في المشروع لسنوات عديدة وهو شرط لو وجد لامكن تقليل الدخول أو الخروج من النظام وفقا لامكانية التوقع بالمخاطر من قـــبل المزارعيـــن. وهـــو أمر يلغى الفكرة الأساسية للتأمين، وهو توزيع المخاطر على اكبر عدد ممكن من المشاركين لتخفيف الأعباء المالية للبرنامج.

وعمومـــا فإنه يمكن القول انه من الممكن معالجة مشكلة الانتقاء العكسى من خلال الممارسات التأمينية السليمة حيـــث ينـــبغى أن يتوافر لجهه التأمين حرية التعامل مع هذا الأمر مثل رفض المزارعين شديدى المخاطر أو على الأقل وضـــع أقساط لهم تتناسب مع تكرار وشدة المخاطر التى ترغب في التأمين ضدها. وعلى الرغم من ذلك فإننا نرى أن الخطـــة الـــتى تشـــمل صـــغار المزارعين ينبغى أن تكون إجبارية إلا في الحالات الخاصة التى يمكن أن يطبق التأمين الطوعـــى فـــيها شريطة التأكد من تفادى مساوى التأمين الطوعى كالانتقاء العكس أو الكلفة الإدارية العالية، كما انه من الممكن أن تكون الاختيارية لكبار المزارعين أو أن تكون للاختيارية أو الإجبارية دور في توجيه التركيب المحصولى في الفترة القادمة. وبصفة عامة لابد من التأكيد في كل الحالات على فكرة " القابلية التأمينية ". ويتبين من الجدول التالى حالة التأمين على الحاصلات الزراعية في بعض دول العالم من حيث الإجبارية أو الاختيارية.

جدول(٢-٨) إجبارية واختيـــارية التأمـــين الزراعـــى في بعض[١] دول العـــالم

الدولـــة	إجبارية أو اختيارية التأمين الزراعـــى
الولايات المتحدة الامريكية:	اختياري لجميع المحاصيل وجميع الزراع
كنـــدا	اختيارى
المكسيك	**إجـــباري** لعمـــلاء البـــنك الـــريفى المقترضين وطواعية للزراع في المـــناطق الريفية الأخرى، إلا أن تعويض الزراع عن طريق التأمين الاختياري لم يكن مشجعا للزراعى للانضمام للتأمين الزراعى.
كـــوستاريكا	**اختياريا** بموجب القانون ٤٤٦١ الصادر عام ١٩٦٩.
شـــــيلى	**اختياريا** موجـــه أصلا لكبار المزارعين
أسبانيـــا	اختياري
اليونـــان	**إجباري** : على أخطار الأمطار الثلجية – الحرائق – الرياح العاصفة – الفيضانات – الجفاف ....الخ **اختياري** : من خلال شركات خاصة للمخاطر الأخرى.
البرتغـــال	اختياري
إيطاليا	اختياري
النمســـــا	اختياري
ألمانيا	اختياري

المصدر : راجع تجارب الدول في التأمين الزراعى، الفصل الثانى من الدراسة.

المشكلات التقليدية للتأمين الزراعى فى اطار التجارب الدولية :

يعتبر التأمين الزراعى منتجا صعبا للاتى :

١. التأميـــن الخاص غير قادر على التوافق مع المخاطر غير المصنفة فى الناتج المحصولى والناشئة عن كوارث طبيعـــية تؤثر على اعداد كبية من المزارعين المنتشرين فى مساحات اقليمية واسعة ، حتى مع اعادة التأمين ، حيـــث من الصعب حساب قيمة تأمينية عادلة لتكوين احتياطى كافى للاحداث شديدة الخسائر ، حتى وان كانت قلـــيلة الاحـــتمال ، وتؤكد الدراسات ان عقود التأمين على الحاصلات اكثر خطورة بنسبة ٢٠% عن السيارات والتأمين الصحى .

٢. قصـــور المعلومـــات او عدم انتظامها يؤدى الى اختيارات خاطئة ومشكلات محققة ترفع من التكاليف ومستوى الخطورة فى تقديم عقود التأمين للمحاصيل بدرجة اكبر من غيرها ، وتتأكد المخاطرة حينما يصبح من الصعب التمييز بين طالب التأمين عالى المخاطرة ، ومنخفض المخاطرة ، ويصبح تقدير قيمة التأمين كمتوسط للحالتين امرا غير ملائم حيث يؤدى ذلك الى خفض قيمة التأمين للعميل ذو الخاطرة العالية ، ورفع قيمة التأمين للعميل ذو المخاطـــرة الاقل ، وبمرور الوقت يوقف العميل ذو المخاطرة المنخفضة تعامله مع سوق التأمين ، ولا يبقى

لـدى شركات التأمين سوى العملاء ذو المخاطر العالية مما يؤثر سلبا على ارباح شركات التأمين وقدرتها على الاستمرار .

٣. المسـاعدات الحكومية فى حالة الكوارث مساعدات تتوقعها الاسر الريفية كتعاطف من الحكومة ، وبالتالى يؤثر علـى رغبتهم فى دفع اقساط التأمين ، ويجب ان تتسم هذه المساعدات بدرجة عالية من الوضوح والتحديد حتى يمكـن للمزارعيـن تقدير التكاليف الحقيقية للمخاطر التى يواجهونها بدقة اكبر ، وبالتالى اتخاذ قرارات بشراء وثائق التأمين الزراعى .

٤. على الرغم من ان الحكومات قد استغلت عدم مقدرة شركات التأمين الخاصة على تقديم وثائق تأمين معقولة فى حالـة الاخطـار المـتعددة والكوارث كمبرر لدخول سوق التأمين ، الا ان خبرة حزم التأمين الحكومية لم تكن ايجابـية ، واغلـب هـذه الحـزم قـد حققت خسائر تأمينية عالية ، ومقادير دعم مرتفعة ، ففى نموذج تأمين المحاصـلات الـذى اتبع فى عدد من الدول المتقدمة والمرتفعة الدخل مثل الولايات المتحدة الامريكية ، واسبانيا وفرنسا وايطاليا ، كانت الحكومة المركزية تقدم دعما على قيمة مقدمة التأمين الزراعى ودعم وظيفى لشركات التأمين لتغطية بعض التكاليف الادارية المرتفعة والمصاحبة لعقود التأمين الزراعى ، وايضا دعم اعادة التأمين وهـو ما ادى الى ان تكاليف البرامج التأمينية فى عدد من دول العلم قد فاق المدفوعات التأمينية كما يتبين من جدول (٢-٩) .

جدول (٢- ٨) برامج التأميـن الزراعى في عدد من الدول

الدولـة	الفترة الزمنية للحساب	المطالبات التأمينية + التكاليف الإدارية ÷ المدفوعات التأمينية
البرازيل	١٩٧٥ - ١٩٨١	٤,٥٧
كوستاريكا	١٩٧٠ - ١٩٨٩	٢,٨٠
اليـابان	١٩٧٤ - ١٩٧٧	٢,٦٠
اليـابان	١٩٨٥ - ١٩٨٩	٤,٥٦
المكسيك	١٩٨٠ - ١٩٨٩	٣,٦٥
الفلبيـن	١٩٨١ - ١٩٨٩	٥,٧٤
الولايات المتحدة	١٩٨٠ - ١٩٨٩	٢,٤٢
الولايات المتحدة	١٩٩٩	٣,٦٧

Source:

Spees , Jerry , 2003 " Drawing from Lessons Learned on Index Insurance to consider financing famine Relief of Efforts " Presentation at the Inter, American development Bank , Washington , DC , February 2003.

الفصل الثالث

حول النظام المقترح للتأمين الزراعي فى مصر

الفصل الثالث

مدخل لنظام مقترح للتأمين الزراعى فى مصر

تمهيد :

فـي دراسة أعدتها وزارة الزراعة[1] عقد فريق الدراسة عدة لقاءات مع فضيلة مفتى الجمهورية الدكتور محمد سـيد طـنطاوى وانتهـت تلك الاجتماعات أن نظام التكافل الزراعى هو النظام المعبر عن مواجهة المخاطر الزراعية بأنواعهـا والمتفق مع الشريعة الإسلامية ، وتعتبر الصناديق التعاونية أو هيئات التأمين التبادلى/ صناديق التأمين التبادلى طريق قصير للقضاء قضاءا مبرما على الشك في مخالفة النظام للشريعة الإسلامية حيث يلعب الأفراد في التأمين التبادلى دور المؤمـن علـيه على أساس هيئة تبادلية حيث لا يتدخل أحد فهو عبارة من تضامن اجتماعى بين من لم يتحقق لديه الخطر والحدث ومع من تحققت لديه هذه الأخطار وهو ما يسمى التضامن الاجتماعي **Social Solidarity** .

ويجـــدر الإشـارة هـنا أنه عند إنشاء هيئة للتأمين التبادلى أو صندوق تعاونى يجب تكوين احتياطات معينه فالمهمـة لا تنـتهى بمجـرد صدور التشريع وبدء التنفيذ وانه خلال سنة أو اثنتين أو ثلاث سيكون لدينا فائض لكن هذا الفـائض لـن يكون مملوكا للصندوق لأن هناك بعض الأخطار لا تتحقق إلا بعد ٥ سنوات أو اكثر لذلك فلابد من القيام بعملـيات تكويـن المخصصات الفنية والتى تتغير وفقا لما يراه الخبراء الاكتواريون ويقترح أن يكون للصندوق أو هيئة التأميـن التـبادلى أو غـيرها من المسميات مركزا في القاهرة وفروع تتولى تسيير الأمور الروتينية بسرعة تؤدى إلى إكساب الثقـة للمزارعين ، أيضا سرعة أجراء المعاينة والتقدير وغيـرها في حـالة حدوث الخطـر .

إجبـارية أم اختيارية النظـام :

قبل عرض وجهة النظر المصرية نحو إجبارية أم اختيارية النظام يمكن فى البداية التعرف على كلاهما ومميزاته وعيوبه :

الأسـلوب الاختـيارى: وفـيه يترك للمزارع الحرية الكاملة في الانضمام للنظام من عدمه، ومن عيوب هذا الأسلوب احـتمال عدم إمكانية النظام في الاستمرار في أداء نشاطه حيث اوضحت ذلك خبرات سابقة للعديد من الدول إلى أن ما يسمى بالأنتقاء العكسى **Adverse Selection** وهو ما يحدث عندما يقبل المزارعون الأكثر تعرضا للمخاطر على الاشتراك في النظام بينما المزارعون الأقل تعرضا للخطر ولديهم توقعات أنتاجية اكثر تأكيدا لا يشاركون ، أيضا عندما يـتقدم المزارعون للتأمين على محاصيل أو في مناطق ذات درجات مرتفعة من التعرض للخطر بينما تترك المناطق أو المحاصـيل الأقـل تعرضـا للخطـر دون تأمين، أيضا تعتبر قاعدة الاعداد الكبيرة من الأركان الأساسية أو المتطلبات الأساسية للتأمين بمعنى ضرورة توافر أعداد كبيره من المشتركين الأمر الذى قد يؤثر على ارتفاع أسعار التغطية وقيمة المقدمـات والأقسـاط، أيضا الأسلوب الاختيارى قد لا يشمل أو لا يصل إلى القاعدة العريضة من صغار الزراع الأكثر احتياجا لمظلة التأمين.

وبـرغم العـيوب التى تنتاب الأسلوب الاختيارى فإن له بعض المميزات التى تتمثل في تحقيق حرية الأفراد، وتحديد دور الحكومة في تدخلها وأن يقتصر تدخلها في حالة الكوارث العامة أو دعم النظام الاختيارى أو إعادة التأمين.

---

(1) دراسة بعنوان " مقترح صندوق التكافل الزراعى ضد المخاطر والكوارث الطبيعية " شارك فيها الباحث ، أبريل ١٩٩٣.

الأســـلوب الاجـبـــارى : فـــي هــذا الأسلوب يشمل النظام جميع الزراع بالتغطية التأمينية في حالة تحقق الخطر ويتم التعويض حسب درجة التعرض للخطر ووفقا لشروط وقواعد محدده للنظام.

الأسلـــوب شـــبه الاجبـــارى: بمقتضى هذا الأسلوب يترك للمزارع حرية الانضمام من عدمه شأن الأسلوب الأختيارى بالنســبة لحجم معين للحيازه وإجبارية لما فوق هذا الحجم، ويرتبط النظام في هذه الحالة بعدة مزايا مثل شرط للحصول علـــى القـــروض مـــن البـــنك الزراعى وحتى يستقر النظام بعد التجربة والممارسة يمكن أن تكون المشاركة في النظام اختيارية للجميع.

ولقـــد تفاوتت الآراء **فى مصر** بين مؤيـــد لإجبارية نظام التكافل أو مـــؤيد لاختياريته بينما يرى فـــريق ثالث[1] بأنه يمكن اتباع الأسلوبين الإجباري في بعض المحاصيل واختياري في محاصيل أخرى ففي الأسلوب الإجباري يرى أصحاب الرأي الثالث أن يغطى النظام محصولا شتويا أساسيا وهو القمح ومحصـــولا صيفيا أساسيا وهو الذرة الرفيعة فهما محصولان من الأهمية بمكان في المقتصد الزراعى المصـــرى بحيث يجب أن يكون لهما النظام أجباريا أما بالنسبة لمحاصيل مثل القطن والقصب والفول البلدى فلا تحتاج لتأمين اجبارى ويمكن أن يكون اختياريا. أما بالنسبة للمحاصيل البستانية فهي محاصيل تـــتعرض لدرجـــة كبيره من المخاطر ومنها المخاطر السعرية ومع ذلك فيمكن أن يطبق عليهم النظام اختياريا.

أما من يرون بإجبارية النظام[2] يعتمدون على أن الهدف من النظـــام الإجباري هو حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن بين الطبقات وبالتالى فلا تعارض بين فرص نظام إجباري والأخـــذ بالنظام الاقتصادي الحـــر. أيضا يرى أصحاب هذا الرأى – إجبارية النظام – أن التكاليف الإجمالية في هذه الحالة تنخفض إلى النصـــف حيـــث تخـــتفى العمولات الداخلية أو الخارجية، وتتقلص إلى حد كبير تكلفة الحملات الإعلانية والمصروفات الإداريـــة المرتفعة في حالة شركات التأمين، ويصبح ما يحتاجه النظام هو نشر الوعـــى بين المزارعين. أيضا في هذه الحالـــة تـــؤدى مساهمات الحكومة والتعاونيات وبنك التنمية الزراعى إلى خفض قيمة المشاركة في النظام بالإضافة إلى إمكانـــية أن يراعى في ذلك قدرات المزارعين المالية فيتضمن النظام ثلاثة فئات على أساس ملكية الأراضى أو المساحة أو الإنتاج فتصبح النسبة الخاصة بالقمح غير القطن غير المنتجات الأخـــرى.

التغطيـــة :

قد ترفض شركات التأمين أو صناديق التأمين بعض أنواع التغطيات لأنها غير مجزية خاصة في حالة الأخطار العامـــة أو الأخطار المركزة، وحتى إذا قبلت تلك الشركات أو الصناديق تغطيه هذه المخاطر فسوف تصل الأقساط إلى حـــدود مـــرتفعة جـــدا ويصبح في المقابل ما يمكن أن تقدمه الدولة من مساعدات اجتماعية مثلما تفعل في حالة الحرائق والكوارث العامة والمركزة، وتتوقف تلك المساعدات على حجم ما يقدر في الموازنة العامة لهذا الغرض وهى تمثل حقا مكتسبا للأفراد.

---

(١) أ.د. يوسف والـــى وزير الزراعة وآخرون ، مناقشات مجلس الشـــورى حول نظام التأمين الزراعى في مصر، مايو ١٩٩٣.

(٢) أ.د. عادل عـــز وزير الدولة للبحث العلمى وآخـــرون ، المناقشـــات السابقـــة.

ونظـرا للحالة التجـريبية التى سيمـر بها النظـام في مصر فيجب أن يسير تدريجيا بحيث يغطى محافظة أو اثنتيـن حـتى يمكـن التعرف على أخطاء التجربة حتى يمكن تجنبها وان يغطى النظام مجموعة من الأخطار الأساسية كالحـريق والظواهر الطبيعية وأمراض النبات اعتمادا في هذا على ما يقرره الخبراء والمتخصصين بتحديد أهم الأخطار التى يتعرض لها المزارع. مع مراعاة أن النظام يتضمن توجيه جزء من أمواله إلى الوقاية لمنع حدوث الأخطار إذا كان ذلك ممكنا. عموما يمكن أن يكون التدريج في التنفيذ جغرافيا و/أو حسب المحاصيل و/أو حسب الأخطار.

محاصيل ومناطق وتغطيات البـداية:

اقترحت دراسة " مقترح صندوق التكافل الزراعى " والتى أعدتها وزارة الزراعة وساهم فيها الباحث في ابريل ١٩٩٣ وتقريـر صـدر عـن لجنة الأنتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضى عن صندوق التكافل الزراعى اكتوبر ١٩٩٤ أن يـبدأ نظـام التكافل الزراعى في مصر بتغطية عدد من المحاصيل من المجموعات الثلاث الحقلية والخضر والفاكهـة واقترحـت الدراسة كل من محصول القطن وقصب السكر والقمح والفول البلدى والفول السودانى كمحاصيل حقلية، ومحاصيل البطاطس والطماطم والكوسة والفاصوليا الخضراء والبطيخ كمحاصيل خضر. والموالح والعنب والموز والمانجو كمحاصيل فاكهة.

ايضـا اختارت الدراسة المشار إليها عده محافظات لتطبيق النظام كمرحلة أولى على أساس تركيز المحاصيل المشـار إلـيها مـن حيث المساحة في هذه المحافظات وتم اختيار **محافظة الدقهلية** للتأمين على محاصيل القطن والقمح والعنـب **ومحافظـة البحيره** للتأمين على محاصيل القطن والقمح والفول البلدى والموالح والبطاطس والبطيخ والفاصوليا الخضـراء والكوسـة، **ومحافظـة الشـرقية** للتأميـن على محاصيل القطن والقمح والفول السودانى والموالح والمانجو والطمـاطم، **ومحافظـة المنيا** للتأمين على محاصيل الفول البلدى والفول السودانى وقصب السكر والعنب، **ومحافظة قنا** للتأميـن علـى محاصيل قصب السكر والطماطم الشتوى، **ومحافظة الإسماعيلية** للتأمين على محاصيل الفول السودانى والمـانجو، **ومحافظة أسيوط** للتأمين على محاصيل الفول البلدى والبطيخ **ومحافظة أسوان** للتأمين على محصول قصب السـكر **ومحافظة الجيزة** للتأمين على المانجو والموالح والبطاطس والفاصوليا الخضراء **ومحافظة القليوبية** للتأمين على محاصـيل الموالح والكوسة **ومحافظة المنوفية** للتأمين على الفاصوليا الخضراء والبطاطس **ومحافظة الغربية** لمحصول العنب **والفيـوم** لمحصول الطماطم.

وفـي مجـال التغطيات اقترحت الدراسة تغطية جميع الاخطار التى تتعرض لها المحاصيل المختاره بدءا من تجهـيز الأرض للزراعة وحتى الحصاد والجنى بدعوى تكوين خبره ذاتيه للنظام يتم بناءا عليها التوجه نحو التخصص المبنى على الخبره العملية النابعة من التجربة المصرية وبالتالى فالنظام يغطى مخاطر الظروف الطبيعية كالبرد والصقيع والسيول والجفاف..الخ وأخطار الإصابة بالآفـات الزراعية، وأخطار الحرائق والتلف المتعمد.

ومـمـا سبق وفى كل الحالات فالامر يتوقف لما سوف يتم اقراره والاتفاق عليه كنظام لادارة المخاطر الزراعية اسـتفادة من خبرات وتجارب العديد من دول العالم سواء من حيث طبيعة النظام وتغطياته النوعية للمخاطر والاقليمية (المحافظـات) ، ومـا سوف تسفر عنه الدراسات الاكتوارية المتخصصة في اطار جيد وكافى من البيانات والمعلومات المطلوبة .

خصوصية النظام فى مصر :

تـأتى خصوصـية النظام المقترح للتأمين الزراعى فى مصر ذات ابعاد دينية واجتماعية ، وبصفة خاصة فى الـريف المصـرى وقد ادرك مجلس الشورى فى دراسته[1] هذه الابعاد وبعد مراجعة دينية استقر الراى على ان يكون الـنظام **تكافلا زراعيا وليس تأمينا** وبالتالى تصبح الصيغ الاكثر قبولا للنظام هى ان يكون فى هيئة صناديق تكافل ، صـناديق تبادلـية ، روابـط او مجمعات او صناديق تعاونية وفى هذا السياق اكد الكثير من الخبراء وعلماء الدين ان التأمين التعاونى[2] من افضل صيغ ادارة المخاطر الزراعية فى مصر حيث انه :

- أن التأميـن التعاونى من عقود التبرع التى يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار والأشتراك في تحمل المسـؤولية عـند نزول الكوارث، وذلك عن طريق إسهام أشخـاص بمبـالغ نقـدية تخصص لتعـويض من يصيبه الضرر، فجماعة التأمين التعاونى لا يستهدفون تجارة ولا ربحا من أموال غيرهم، وإنما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر.
- خلـو التأميـن التعاونى من الربا بنوعيه: ربا الفضل وربا النسأ، فليس عقود المساهمين ربوية ولا يستغلون ما جمع من الأقساط في معاملات ربوية.
- إنـه لا يضر جهل المساهمين في التأمين التعاوني بتحديد ما يعود عليهم من النفع، لأنهم متبرعون فلا مخاطرة ولا غرر ولا مقامرة بخلاف التأمين التجارى فإنه عقد معاوضة مالية تجارية.
- قيام جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع من الأقساط لتحقيق الغرض الذى من أجله أنشئ هذا التعاون سواء كان القيام بذلك تبرعا أو مقابل أجر معين.

ويمكن أن يكون التأمين التعاونى على شكل شركة تأمين تعاونية مختلطة للأسباب التالية :

- الالتـزام بالفكـر الاقتصادي الإسلامي الذى يترك للأفراد مسؤولية القيام بمختلف المشروعات الاقتصادية ولا يـأتى دور الدولـة إلا كعنصـر مكمل لما عجز الأفراد عن القيام به وكدور موجه ورقيب لضمان نجاح هذه المشروعات وسلامة عملياتها.
- الالـتزام بالفكـر التعاوني التأميني الذى بمقتضاه يستقل المتعاونون بالمشروع كله من حيث تشغيله ومن حيث الجهاز التنفيـذى ومسؤولية إدارة المشروع.
- تدريـب الأهالى على مباشرة التأمين التعاوني وإيجاد المبادرات الفردية والاستفادة من البواعث الشخصية، فلا شـك أن مشـاركة الأهـالى فـي الإدارة تجعلهم أكثر حرصا ويقظة على تجنب وقوع المخاطر التى يدفعون مجتمعيـن تكلفة تعويضها مما يحقق بالتالى مصلحة لهم في إنجاح التأمين التعاونى، إذ أن تجنب المخاطر يعود عليهم بأقساط أقل في المستقبل، كما أن وقوعها قد يحملهم أقساطا أكبر في المستقبل.
- إن صـورة الشـركـة المخـتلطة لا تجعـل التأمين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه بل بمشـاركة مـنها معهـم فقـط لحمايتهم ومساندتهم باعتبارهم هم أصحاب المصلحة الفعلية، وهذا موقف أكثر إيجـابية ليشعر معه المتعاونون بدور الدولة ولا يعفيهم في نفس الوقت من المسؤوليـة.

---

[1] مجلس الشورى ، مرجع سابق .

[2] مجلس مجمع الفقه الإسلامى ، قرار مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية رقم (٥١) وتاريخ ١٣٩٧/٤/٤هـ.

ويقترح أن يكون التأمين التعاونى وفقا للأسس التالية الأسس الآتية[1]:

الأول: أن يكـــون لمـــنظمة التأمين التعاونى[1] مركز له فروع في كافة المدن، وأن يكون بالمنظمة أقسام تتوزع بحسب الأخطار المراد تغطيتها ويحسب مختلف فئات ومهن المتعاونين.

الثانى: أن تكون منظمة التأمين التعاوني على درجة كبيرة من المرونة والبعد عن الأساليب المعقـــدة.

الثالـــث: أن يكـــون للمنظمـــة مجلـــس أعلى يقـــرر خطط العمل ويقترح ما يلزمها من لوائح وقرارات تكون نافذة إذا اتفقت مع قواعـــد الشريعة.

الرابع : يمثـــل الحكومـــة في هذا المجلس من تختـــاره من الأعضـــاء ويمثل المساهمين من يختارونه ليكونوا أعضاء فـــي المجلـــس ليســـاعد ذلك على إشراف الحكومة عليها واطمئنانها على سلامة سيرها وحفظها من التلاعب والفشل.

الخـــامس: إذا تجـــاوزت المخاطـــر موارد الصندوق بما قد يستلزم زيادة الأقساط فتقوم الدولة والمشتركون بتحمل هذه الزيادة.

---

[1] المصدر: التأمين بشتى صوره وأشكاله hHP : // www. Taiba. Org.

[1] يمكن ان يلعب القطاع التعاون فى مصر دورا ناجحا فى تشكيل هذه المنظمة بنظرا لخبرته وانتشاره .

الملخص

يتسم قطاع الزراعة بتعرضه بقوة للمخاطر التى تتعدد أسبابها، فالتغيرات المناخية تحتل موقعا متقدما في تأثيرها على الإنتاج الزراعى النباتي ، هذا بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر بدأت تتقدم لتحتل مكانه مؤثرة على القطاع وهى في تزايد مستمر، فالأخطار السعرية بسبب تحرير التجارة العالمية والأخطار الإنتاجية ذات العلاقة بمتطلبات الجودة سواء للمدخلات أو المنتجات المز رعية أو للزروع النباتية .

وتمثل المخاطر الزراعية بالإضافة إلى أهميتها للمزارع أهمية اكبر للمجتمع بأكمله حيث يؤدى السلوك العكسي للمزارعين نتيجة المخاطرة إلى تخصيص غير كفء للموارد الزراعية مما يؤدى إلى تخصيص أقل كفاءة للموارد الكلية وبالتالي خفض مستوى إنتاج ورفاهية المجتمع.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على أنواع المخاطر فى الزراعة وبصفة خاصة الكوارث والمخاطر الزراعية تحت الظروف المصرية ، ثم التعرف على أهم إستراتيجيات إدارة المخاطر الزراعية ، وأنواع التأمين على المحاصيل وعرض لعدد من التجارب الدولية فى مجال التأمين الزراعى وصولا لاستخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب سواء تلك المتعلقة بدور الحكومة أو تلك المتعلقة بالمخاطر والأنشطة المغطاة و إجبارية أم اختيارية النظام ، والتعرف على المشكلات التقليدية التى تواجه نظام التأمين بهدف **المساهمة فى وضع أسس نظام مقترح للتأمين الزراعي فى مصر ،مع التأكيد على خصوصية هذا النظام تحت الظروف المصرية** .

وقد تضمنت الدراسة فى الفصل الأول والذى جاء بعنوان " المخاطر والكوارث فى الزراعة " ، التعرف على المخاطرة risk والكارثة catastrophe وأنواع الكوارث ، ثم التعرف على المخاطر فى الزراعة واسبابها والتأكيد على أن المخاطر عنصر لا يمكن تجنبه ولكن يمكن ادارته وتنظيمه ضمن أعمال إدارة الإنتاج والتسويق الزراعى ، وايضا التأكيد على أن تأثير الخطر يمتد بسبب السلوك العكسى للمزارعين إلى تخصيص غير كفء للموارد الزراعية وتخصيص اقل كفاءة للموارد الكلية ، وبالتالى التأثير على مستوى التنمية فى المجتمع .

وقد استعرضت الدراسة الكوارث والمخاطر تحت الظروف المصرية ، وما تتخذه الدولة فى مصر من وسائل الوقاية والعلاج ، ثم التعرف على استراتيجيات إدارة المخاطر الزراعية ثم التأمين كأحد تلك الاستراتيجيات ، ومتطلبات وجوده باعتباره افضل الوسائل لحماية المزارعين إذا ما تم وفقا للأسس المالية والفنية السليمة . وقد أفردت الدراسة جزءا لأنواع الأوعية والروابط التأمينية وأنواع التأمين الزراعى ، واهم اعتبارات التأمين الزراعى واسباب عزوف الشركات الخاصة عن تقديم منتج التأمين الزراعى ، وعرض بعض الخبرات والقواعد الأساسية لخلق تأمين زراعى ناجح .

فى الفصل الثانى الذى جاء بعنوان " تجارب بعض دول العالم فى التأمين الزراعى " وتضمن ذلك تجربة كل من : الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وكوستاريكا وشيلى ن كدول أمريكية شمالية وجنوبية ، وأسبانيا ودول المجموعة الأوروبية وقبرص كدول أوروبية ن وباكستان والهند واليابان كدول آسيوية ، والأردن والجزائر والمغرب وتونس كدول عربية . وقد استهدفت الدراسة من عرض تلك التجارب استخلاص بعض الدروس المستفادة منها وقد تم فى هذا التركيز على دور الحكومات فى التأمين الزراعى ومستوى ومراحل التدخل الحكومى ، وعلاقة الحكومات بأنظمة التأمين الزراعى فى هذه الدول ، وقد أكدت الدراسة على :

- النظام يجب أن يرتكز على منهج " من القاعدة إلى القمة " حتى يحقق نتائج إيجابية ، ويجب أن تصمم أنواع التأمين على أساس احتياجات المزارعين التى تختلف من إقليم إلى إقليم .
- أن يعطى للنظام الوقت الكافى للتطور ومع استمرار التجربة ونموها يمكن للنظام أن يصبح اكثر شمولا سواء بالنسبة لنوع التامين أو الأخطار التى يغطيها .
- أن التدخل الحكومى ضرورى فى أي نظام حتى يمكن تجنب التعقيدات وعزوف المستفيدين عن الاشتراك وبالتالى فقدان الغرض الأساسي للتأمين المقدم " صناديق شبه تأمينية لمجموعة معينة من المزارعين لتلبية احتياجات معينة تساندها الدولة .

أيضا تضمن الفصل الثانى الدروس المستفادة فيما يتعلق بالمخاطر والأنشطة المغطاة ، وإجبارية واختيارية المشاركة ،و أكدت الدراسة على مشكلة الاختيار العكسى advers selection وامكانية علاجها ، وانتهى هذا الفصل بالتعرف على المشكلات التقليدية للتأمين الزراعى فى طار التجارب الدولية .

وتضمن الفصل الثالث من الدراسة " مدخل لنظام مقترح للتأمين الزراعى ، حيث تبين انه على الرغم من الاتفاق القاطع أن التكافل الزراعى هو الشكل المعبر عن مواجهة المخاطر الزراعية والمتفق مع الشريعة الإسلامية ، ويعتبر الشكل التعاونى طريق قصير للقضاء نهائيا على الشك فى مخالفة الشريعة الإسلامية ، باعتباره تضامنا اجتماعيا بين من لم يتحقق لديه الخطر والحدث ومع من تحقق لديه الخطر ،و أكدت الدراسة على أهمية تكوين احتياطات ومخصصات وفقا لما يراه الخبراء الاكتواريون مهما كانت تسمية النظام .واستعرضت الدراسة حجج مؤيدى ومعارضى إجبارية واختيارية التكافل الزراعى ، ويرى الباحث أن الأمر ليس قاطعا وانما يمكن أن يكون النظام إجباريا لبعض الفئات من المزارعين ، ولبعض المحاصيل ، وبعض المناطق وان يكون النظام اختياريا لفئات ومحاصيل ومناطق أخرى إلا أن المنوال الحيازى فى مصر يميل نحو الإجبارية خاصة لتجنب مشكلة الاختيار العكسى وخفضا لقيمة الأقساط والمقدمات التأمينية وحماية الطبقات الضعيفة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الطبقى ، وفيما يتعلق بالتغطية فترى الدراسة أن النظام فى نمصر يجب ان يكون تدريجيا بحيث يمكن التعرف على الأخطاء مع مراعاة أن هناك جانب من الاهتمام يجب أن ينصرف للوقاية من المخاطر .

ويرى الباحث أن للنظام فى مصر خصوصية ذات أبعاد دينية واجتماعية ، وبصفة خاصة فى الريف المصرى ، وان القطاع التعاونى فى مصر له من التاريخ والخبرة والانتشار أن يلعب دورا كبيرا فى النظام المقترح ، وان التأمين التعاونى هو افضل الصيغ لادارة المخاطر فى الزراعة المصرية وبينة الدراسة أسباب ذلك أسس قيام هذا النظام . وانتهت الدراسة بقائمة من المراجع العربية والأجنبية التى اعتمدت عليها الدراسة .

المراجع

اولا : المراجع باللغة العربية:

١. ابراهيم محرم ،(دكتور) ، شروق ، مطابع دار التعاون للطبع والنشر .

٢. اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، تقرير عن السيول فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩١ .

٣. الاتحـــاد الاقلـــيمى للائتمان الزراعى فى الشرق الادنى وشمال افريقيا ، تقرير ندوة ادارة المخاطر الزراعية ، دمشق ، سوريا ، ١٩٩٢ .

٤. الامـــم المتحدة ، منظمة الاغذية والزراعة ،لجنة الامن الغذائى العالمى ،الدورة الأولى لجماعة العمل الحكومية الدولـــية المعنية بوضع مجموعة خطوط توجيهية طوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري الدورة التاسعة والعشرون ، روما ، ٢٠٠٣.

٥. مجلـــس الشورى ، تقرير لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الاراضى ، صندوق التكافل الزراعى ، دورة الانعقاد العادى الرابع عشر ، ١٩٩٤ .

٦. مؤسسة فريدريش ناومان الالمانية ، دراسة عن التأمين الزراعى ، الاسماعلية ، ١٩٩٥ .

٧. وزارة الزراعة ، مقترح صندوق التكافل الزراعى ضد المخاطر والكوارث الطبيعية ، ابريل ، ١٩٩٣ .

٨. نجلاء عبد المنعم مصطفى ، التأمين على الحاصلات الزراعية فى مصر ، دراسة تطبيقية على محصول القطن ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة القاهلرة ، ١٩٨٦ .

٩. التأمين بشتى صوره واشكاله www.taiba.org/entry 3/fatawwa/tamin.htm

١٠. التأمين احكام واحوال . www.HESBA.NET

ثانيا المراجع باللغة الانجليزية :

1. Agriculture and Agri-Food Canada-Performance Reports http://www.agr.ca/rpp/dpre.html

2. ERS "Economic Research Service ,farm risk management U.S , Department : of Agriculture

3. European Commission , Agriculture Directorate - General, Directorate A.Economic analyses , forward Studies , evaluation , Risk Management Tools for EU Agriculture With a special focus on insurance . january 2001 .

4. FAO , (2000) ," Without effective veterinary services animal diseases could spread globally,Press Release 00/54 , Rome .

5. Hardaker , J.B., Huirne,R.B.M. and Anderson,J.R. (1997a) , Coping with Risk in Agriculture , CAB International , Walling ford .

6. http ://www . ers.usda.gov/Briefing/risk mamagement/strategies.htm

7. Jean - Paul Bastian, 2002,COPA/COGECA , Disscussion:on risk management and agricultural insurance in the European Union, Madrid (Spain) 13 th MAY, 2002 .

8. Makki ,Shiva , 2002 " Crop Insurance in the United State : Basic Issuse, Performance , and Lesson for Developing Countries , Presentation at the Inter American Development Bank on jun in Washington ,DC .

9. Mark Wenner and Diego Arias ," Risk Management: Pricing, Insurance Guarantees , Cas Study : " Agricultural Insurance in Latin America . Where Are We ?

10. Meuwissen M.P.M., Huirne B.M , Hardaker J.B . (1999a) Income insurance in European agriculture ,European Economy No 2 Luxembourg.

11. North east Center For Risk Management Education, Request For the Agricultural Risk Management Education Competitive Grant Program 2002/2003.

12. Skee, Jerry,2003 " Drawing for Lessons learned on Index Insurance to consider financing Farming Relife Efforts " Presentation at the Inter American Development Bank , Washington ,DC ,febrauary ,2003

13. USDA , Economic Research Service (1999a) , Managing Risk in Farming : Concepts, Research and Analysis , Washington ,D.C.